

أدلة الأحكام

في
عهد النبوة وعصر الخلفاء

مكتبة
النجاح السيد مخلوق
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩



دار المعرفة الجامعة
الاسكندرية
١٩٨٩ - ١٩٩٠

أدلة الأحكام
في
عهد النبوة وعصر الخلفاء

اهداءات ٢٠٠٢

الأستاذ/ فاضل عبد العليم القبانبي

الإسكندرية

أدلة الأحكام عقد النبوة وحصر الخلفاء

دكتور
التميم السيد مخلول
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤ شارع ستيفن الأوريطية
الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

في هذه الظروف التي تمر بها أمتنا ، تتضائل كل القوى لتحضى شبابنا من التطرف في الفكر والعقيدة ، ولا يملك أصحاب الكلمة الحرة إلا أن يقولوها ، ولا يملوا من ترديدها •

ان الاسلام ليس ثورة مرحلية يقف مدحا عندما تزول أسبابها وتحقق نتائجها ، كما أن وثائقه الوحيية لا يحدها مكان ، ولا يطويها زمان •

وانما الاسلام دين الحياة ما بقيت ، ومدار الأمر فيه على وثائقه الوحيية •

لذلك كان واجبا على رواد الفكر الديني أن يزيلوا غبار الزمن عن مصادر فقهه ، ويبينوا للشباب أنها في حقيقتها ينابيع لا ينضب لها غور ، يقبل عليها المتصدون للفتيا والقضاء فيأخذون منها ما تصح به فتواهم ، ويصلح به حكمهم •

أقول : ان العودة الى مصادر الفكر الديني الأصيلة التي اعتمد عليها المسلمون حين كان الدين غضا في عهد النبوة وعصر الخلفاء كفيلا بأن يحقق لنا هدفين عظيمين :

الأول : تقديم هذه المصادر للمنافلين عنها ، والجاهلين أمرها ، وبيان قدرتها على أسعاد من يأخذون أحكامهم منها ، ورد شبهة من يحاولون

حصر شعاليتهما في حدود المكان ، ونطاق الزمان ، والحكم عليها تبعا لذلك بالعجز عن مسايرة العصر .

الثانى : بيان أن الذين يغلبهم الاندفاع على أنفسهم ، فلا يصلو لهم الا الوقوف عند المتشابهات ، واستفراغ الجهد فيها ، والجدال في الفروع مما يعمق جذور الخلاف قد يسيئون الى العقيدة أكثر مما ييسر اليها أعداؤها ، وأن الذين يضيقون على الناس أمور دينهم ليسوا على الطريق التى هى أحسن ، فالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة هما أيسر الطرق للدعوة الى سبيل الله .

ولقد كانت عناى دائما على هذين الهدفين وأنا أكتب كل كلمة في هذا البحث .

كان توجهى الى المسرفين على أنفسهم في شئون دينهم ، والمضيمن أحكام عقيدتهم ، والمنكرين عليها استمراريتها في كفالة الحرية والسعادة لمعتقبيها .

وكان توجهى في الوقت نفسه الى المغالين في الزام أنفسهم بأمر لم يأت بها كتاب ، ولم تخبر بها سنة . والى المتشددين في الدين والمعرفين فيه حتى رأوه في الابتعاد عن الحياة واعتزال المجتمع .

كان توجهى الى هؤلاء وأولئك مما .

ولم أنشأ أن أتى بمصطلحات جديدة ، وأبقيت على المصطلحات المستخدمة ، ذلك من المصطلحات الأصولية تحدد مفهومها في إطار علم الأصول ، وأصبح الخروج عليها يثير بلبلة قد تعوق نقل الأفكار أو توصيلها . ولكتى عمدت الى تحرر هذه المصطلحات وتقديم تطبيقات

عليها من القرآن ، ثم من الحديث ، ثم من الوقائع التي انعمد الاجماع عليها والحوادث التي ظهر الاجتهاد فيها .

وكان المنهج الاستقرائي أقرب المناهج وأصلحها لمعملي ، وقد ساعدني هذا المنهج - بعد تتبع الفكرة في مظانها - على أن أتعرف على طرائق السابقين فيما استبطوه من أدلة الأحكام ، والأسباب التي أدت الى ما وقع بينهم من خلاف ، وبخاصة فيما يتصل بتباين أفهامهم في دلالات بعض النصوص ، وتفاوت رؤيتهم في حكمهم على وضوح النص وخفائه .

كذلك ساعد هذا المنهج في استنتاج الحوادث واستلهاها كثيرا من الشواهد التي تناصر وجهة نظري .

ولقد بدا صلاح استخدام هذا المنهج في أنه أعانني على تقديم أدلة الأحكام في إطار جديد هو المزج بين أصول الفقه والفقه ذاته في الوقائع التي عرضت لها ، فجمع بذلك الحسنيين ، وأظهر أن الأحكام الفقهية لا تقوم على فراغ ، وإنما تستند الى أدلة وتقوم على أصول .

وقد قسمت البحث الى تمهيد وثلاثة أبواب .

التمهيد : عرضت فيه لبعض تعريفات علم أصول الفقه ، وبينت أدلة الأحكام المتفق عليها ، وكشفت أنها كلها مستمدة من القرآن .

الباب الأول

القرآن

وقد قسمته الى فصلين :

الفصل الأول الثبوت والدلالة

ذكرت فيه أن القرآن قطعى الثبوت ، وأن منه ما هو واضح الدلالة
ومنه ما هو خفى الدلالة •

فأما واضح الدلالة : فالمحكم والمفسر ، والنص ، والمظاهر
وأما خفى الدلالة : فالخفى والمشكل والمجمل ، والمتشابه •

الفصل الثانى القرآن والقراءات

وقد عرضت فيه مكانة القراءات من القرآن ، وأوضحت أقسامها
القسم الأول : القراءة الصحيحة ، القسم الثانى : القراءة الشاذة •

الباب الثانى السنة

وبينت فيه مكانة السنة من القرآن ، وأظهرت اجماع الأمة بكل فرقها
على العمل بها •

وانتقلت الى توضيح أقسام السنة وأنها الأصل الثانى للأحكام ،
وقدمت الدليل على ذلك من القرآن والحديث •

ثم ذكرت الوجوه التى جاءت عليها السنة من حيث بيانها للأحكام
وتحدثت بعد ذلك عن أقسامها من حيث قطعيتها وظنيها فذكرت السنة
المتواترة لفظيا ، والمتواترة معنويا والسنة المشهورة ، والسنة ظنية

الورود : وهى سنة الأحاد ، ثم السنة قطعية الدلالة وهى السنة التى لا تحتل تأويلا ، والسنة ظنية الدلالة وهى السنة التى تحتل تأويلا .

الباب الثالث

الاجماع

وقد تحدثت فيه عن مفهوم الاجماع عند الأصوليين ، والشروط التى قالوا بها للأخذ به ، وذكرت موقف الظاهرية بخاصة لتميزه عن موقف غيرهم من الفرق .

وبينت بعد ذلك أقسامه ، وهى :

اجماع صريح ، واجماع سكوتى .

وحاولت بعد ذلك أن أبين حجيته .

أولا : من حيث النقل ، ثانيا : من حيث الدلالة .

وعرضت بعد ذلك فى شئ من الاسهاب لوقائع حدث فيها اجماع فى عهد أبى بكر وأيام عمر ، وزمن عثمان .

ثم بينت حجية الاجماع السكوتى ، وذكرت حجج القائلين به ورددت على منكريه .

وأكدت بعد ذلك ضرورة استناد الاجماع الى دليل قطعى أو ظنى .

الباب الرابع

الاجتهاد

الفصل الأول

الاجتهاد في عهد الرسول

بينت أن الاجتهاد ظهر في حياة الرسول ﷺ ، كما بينت أن بعض السلف كان يميل الى اعمال الرأى في الوقائع وقدمت شواهد على ذلك . ثم تحدثت عن اجتهاد الرسول وبينت أن اجتهاده في أمور الدين هو وحى يجب اتباعه أما اجتهاده في شئون الدنيا فلا يدخل في عداد الواجب ولذلك يجرى عليه الصواب كما يجرى عليه الخطأ ، وهو لا يحل حراما ولا يهرم حلالا .

وتحدثت بعد ذلك عن اجتهاد الصحابة في حياة النبي

فبينت أن الذين امتلكوا الأدوات هم وحدهم الذين حق لهم الاجتهاد وأن النبي ﷺ ارتضى ذلك لهم ووجههم اليه .

وعرضت للوقائع التي صوب الرسول فيها اجتهادهم ، والوقائع التي خطأهم فيها وعنيت بإبراز اجتهاد الصحابة في القضاء لأن النصوص متناهية والوقائع ليست متناهية فقد بينت أنهم كانوا يجتهدون حيث لا نص ، وكانوا يعرضون بعد ذلك أحكامهم على الرسول فان أقرها صارت شرعا وان خطأها بطل العمل بها وبذلك يمكن تسمية الفقه في عهد الرسول بأنه فقه الوحي .

الفصل الثانى

الاجتهاد فى عهد الخلفاء

بينت فيه أن اتساع الدولة الاسلامية ، وظهور مشكلات لم تكن موجودة فى عهد الرسول استوجب الاجتهاد للحكم على وقائعها •

وقد أبرزت الدور الذى قام به عمر فى التشجيع على الاجتهاد وتحرى مقاصد الشريعة فى الحوادث التى لم يرد فيها نص •

ثم عرضت لجانب من الوقائع التى حدث فيها اجتهاد فى عهد أبى بكر وعمر وعثمان وعلى •

وبلا كان عمر أكثر الخلفاء اجتهادا فقد قيل فيه انه فى اجتهاده قدم المصلحة على النص •

ونفيت عن عمر ذلك فحاشا للخليفة الثانى أن يعطل النص فى سبيل مصلحة انسانية •

ولكن الذى حدث أن عمر فيما اجتهد كان يتحرى سننا غابت عن القوم ، ويستلهم روح الشريعة •

لم يكن مسلّم صدر الإسلام في حاجة إلى علم أصول الفقه ، فقد كانوا عرباً خلصاً يتكلمون العربية بالفطرة والسليقة ، وقد أعانهم ذلك على استفادة المعاني من الألفاظ ، فلما اتسعت الدولة الإسلامية وخالط العرب الأعاجم ، عرفت العجمة طريقها إلى ألسنتهم ، كذلك دخل في الإسلام كثير من أبناء البلاد المفتوحة ، وهؤلاء لم تكن العربية عندهم طبعاً ومراساً ، وإنما تعلموها بالمرى والمخالطة • عندئذ دعت الضرورة إلى ظهور العلوم العربية بعلامة لتصون النص القرآني من الخطأ في التلاوة ، واحتاج الفقهاء كما احتاج غيرهم من علماء العربية أن يضعوا (١) قواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة ، فكان ذلك منشأ علم أصول الفقه •

وقد كثرت تعريفات هذا العلم ، غير أنها تتقارب في بيان ماهيته • يقول الآمدي (٢) : « أصول الفقه هي أدلة الفقه ، وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية ، وكيفية حال المستدل بها من جهة الجملة لا من جهة التفصيل » •

وهو يدرس (٣) تبعاً لذلك الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعية المبحوث عنها فيها ، وأقسامها ، واختلاف مراتبها ، وكيفية الاستدلال بها • ويقول ابن النجار (٤) : « إن موضوع علم أصول الفقه هو الأدلة الموصلة إلى الفقه من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ونحوها » •

-
- (١) ابن خلدون : المقدمة ج ١ ص ٤٤٥ •
 - (٢) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٨ •
 - (٣) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٩ •
 - (٤) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٣٦ •

وهناك من يتجه الى القول بأن علم أصول الفقه^(٥) هو ادراك القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية وقيل هو نفس القواعد الموصلة بذاتها الى استنباط الأحكام ، وهو^(٦) يبحث في الأدلة والأحكام مما من حيث اثبات الأدلة للأحكام ، وثبوت الأحكام بالأدلة ، بمعنى أن جميع مسائله هي اثبات والثبوت .

أما التهانوي^(٧) فقد عرفه بأنه العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى الفقه على وجه التحقيق .

وينتهي بنا القول الى أن علم أصول الفقه :^(٨) هو القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة .

وأدلة الفقه المتفق عليها أربعة^(٩) : القرآن ، والسنة ، والاجماع ، والرأى والاجتهاد .

فأما القرآن ، فهو الأصل الذي تخرج منه الأدلة ، قال تعالى^(١٠) : «وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله» أى هو^(١١) الحاكم فى كل شيء بكتابه ، فانه قد اشتمل على الحكم^(١٢) بين عباده فيما يختلفون

(٥) الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣ .

(٦) الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٥ .

(٧) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٣٨ ط . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٢ .

(٨) محمد الخضرى : أصول الفقه ص ١٢ الطبعة الرابعة ١٩٦٢ .

— الدكتور محمد سلام مذكور : أصول الفقه الاسلامى الطبعة الاولى — دار الاتحاد العربى ١٩٧٦ .

(٩) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٥ .

— راجع الدكتور محمد سلام مذكور : أصول الفقه الاسلامى ص ٩٢ .

(١٠) سورة الشورى : آية ١٠ .

(١١) ابن كثير تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ١٠ .

(١٢) الشوكاني : فتح القدير ج ٢ ص ٥٢٧ .

فيه ، فتكون الآية عامة في كل اختلاف يتعلق بأمر الدين أنه يرد إلى كتاب الله .

وأما السنة ، فهي مخبرة عن حكم الله . والحكم بأنها دليل ثابت بقوله تعالى (١٣) : «وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا» وهذا عام في كل شيء أتى به الرسول ﷺ من أمر أو نهي أو قول فعل . وإذا كان (١٤) السبب في نزول هذه الآية خلاصا ، فلا اعتبار بعموم اللفظ (١٥) لا بخصوص السبب .

وأما الاجماع فهو يستند إلى الكتاب والسنة ، واعتباره دليلا مأخوذ من قوله تعالى (١٦) : «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساعت مصيرا» فإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراما فإن اتباع (١٧) سبيلهم واجب ، وهو ما يتفقون عليه من قول أو عمل ، فيكون الاجماع حجة .

وأما الرأي والاجتهاد ، فيوجه إليه قوله تعالى (١٨) : «إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله» أي (١٩) بما عرفك الله به ، وأرشدك إليه .

(١٣) سورة الحشر : آية ٧ .

(١٤) الشوكاني : فتح القدير ٥ ص ١٩٨ .

(١٥) نزلت هذه الآية في غزوة بنى النضير فقد حاصرهم الرسول ﷺ حتى نزلوا على الجلاء ، ولهم ما حملت ابلهم غير السلاح ، فكان في ذلك حكم تقسيم ما أفاء الله على رسوله من أموالهم مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت أموالهم له خاصة يحكم فيها ما أراد ، فقسما بين المهاجرين الأولين خاصة إلا أنه أعطى أبا جسانه وسهل بن حنيف الانصاريين لفقيرهما . انظر ابن قيم الجوزية : زاد المعاد ٢ ص ١٢١ .

(١٦) سورة النساء : آية ١١٥ .

(١٧) الشافعي : أحكام القرآن ١ ص ٣٩ .

(١٨) سورة النساء : آية ١٠٥ .

(١٩) الشوكاني : فتح القدير ١ ص ٥١١ .

الباب الأول

القرآن

الفصل الأول

النبوت والدلالة

القرآن هو المصدر الأول للأحكام الشرعية ، وهو أصل التشريع
الإسلامي الذي يتضمن قواعده وأصوله •

أنزله الله على الرسول ﷺ ، وأمره أن يبلغه للناس كما أنزل إليه^(١)
«يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت
رسالتك» كما أمره أن يحكم بما جاء فيه في قوله تعالى^(٢) : «وأنزلنا إليك
الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ، ومهيئنا عليه ، فأحكم
بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق» •

وقد كشف الله مفسدة الحكم بغير ما أنزل ، وأبان عما سيلحق بمن
يفعلون ذلك من أضرار هائلة :

- (٣) : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»
- (٤) : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون»
- (٥) : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون»

(١) سورة المائدة : آية ٦٧ •

(٢) سورة المائدة : آية ٤٨ •

— راجع تأكيد هذا الأمر والنهي عن خلافه في قوله تعالى : «وأن
يحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم» سورة المائدة : آية ٤٩ •

(٣) سورة المائدة : آية ٤٤ •

(٤) سورة المائدة : آية ٥٥ •

(٥) سورة المائدة : آية ٤٧ — والفسق هو الخروج عن الطاعة ومجاوزة

الحد بالمعصية • — روى عن جماعة منهم ابن عباس أن الله أنزل هذه
الآيات في اليهود بخاصة ، وكان عليهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة ،
وهذا قبل الإسلام • كذلك نزل قوله تعالى «وليحكم أهل الانجيل بما أنزل
الله فيه» سورة المائدة آية ٤٧ ، وكان ذلك حقا قبل الإسلام أيضا ، وأما بعده
فإن الناس جميعا مطالبون بالحكم بما أنزل الله في القرآن ، والعبرة في
هذه الآيات بعموم اللفظ لا بخصوص السبب •

أى أن الذين لا يطبقون شرع الله ، ولا يحكمون بما أنزل استهانة به أو تمردا عليه ، وعصيانا لما جاء فيه ، فأولئك هم الذين عتوا في كفرهم وظلمهم وفسقهم •

والقرآن قطعى الثبوت من حيث وروده ونقله عن الرسول ﷺ ، فقد أخذه عنه كثير من الصحابة ، وحضر بعضهم العرضة الأخيرة ، واتخذوا من صدورهم خزائن لحفظه ، وكتبوه بين يديه فور نزوله ، فتم بذلك نقله بالمشافهة والمكاتبة ، وقام على ذلك جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، ونقله عنهم جمع مثلهم في كل العصور ، لم يختلفوا في شيء منه ، ولم يتزيدوا في آياته ، ولم يغيروا في أحكامه •

وقد جمع أبو بكر القرآن بين دفتي المصحف ، وجمع عثمان المسلمين على قراءته بحرف واحد هو الذى استقر عليه في حياة النبي ﷺ •

والألفاظ القرآن اما واضحة الدلالة ، أو غير واضحة الدلالة

فأما واضحة الدلالة ، فهي ما فهم المراد منها بنفس صحتها ، ولا تحتاج في بيان معناها الى غيرها

وأما غير واضحة الدلالة ، فهي التي لا يتبين المراد بها من صحتها ، ولا بد للاستعانة في فهم معناها بأمر خارجي •

وتنقسم الألفاظ واضحة الدلالة الى أربعة أقسام :

أولاً : المحكم

قال تعالى : «منه آيات محكمات هن أم الكتاب»

والمحكم لا يتطرق النقص اليه والاختلاف فيه ، وتظهر دلالاته دون حاجة الى غيره •

ولما كان المصطلح يتحدد في نطاق كل علم وفق المقاصد التي يتحراها ،
لذلك فإن من الحقم أن نقف على مفهوم المحكم عند الأصوليين •

يقول الغزالي (٥٠٥هـ)^(١) ان المحكم هو المكتشف المعنى الذي
لا يتطرق اليه اشكال أو احتمال •

أما الشاطبي (٥٧٩٠هـ) فعنده^(٢) أن المحكم يطلق باطلائين : عام ،
وخاص فأما الخاص فالذى يراد به خلاف المنسوخ •

وأما العام فالذى يعنى به البين الواضح الذى لا يفتقر فى بيان معناه
الى غيره •

وواضح أن هذا التقسيم قد قام على ما يعنيه المحكم فى ذاته من
حيث درجة وضوحه ، ذلك لأنهم يعتبرون درجة الوضوح فيما يدل
اللفظ عليه أساسا فى استنباط الحكم الشرعى •

وقد أورد الشوكانى (توفى ١٢٥٠هـ) للمحكم تعريفات عديدة ، وبالنظر
فيها يمكن حصرها فى الاطلائين اللذين سبق الشاطبي اليهما •

(١) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٠٦ نسخة مصورة - دار الفكر -
بيروت •
(٢) الشاطبي : الموافقات ج٢ ص ٥٦ مطبعة المدني •

فأما الاطلاق الأول^(٣) فقد أراد به الناسخ . وأما الاطلاق الثانى فأراد به ما له دلالة واضحة .

وبذلك يمكن القول بأن شرط المحكم عند الأصوليين هو وضوح المعنى وظهور المقصد .

وهو لا يقبل النسخ ، وقد يكون السبب من ذات النص .

فقوله تعالى فى حق القاذبين^(٤) «لولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون» اقترن فيه النهى بكلمة أبدا فدل ذلك على أنه لا يقبل النسخ .

ومما جاء غير قابل للنسخ الآيات التى تناولت قواعد الدين كعبادة الله وحده ، والايمان برسله :

فقوله تعالى :^(٥) «واليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه» أمر باغراد^(٦) من هذه صفاته بالعبادة الجسدية والقلبية .

وقوله تعالى :^(٧) : «أنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين» أمر من الله للرسول بعبادته ، وهذا الأمر ناشئ^(٨) عن انزال

(٣) الشوكانى : ارشاد الفحول : ص ٣٦ ، ٣٢ .

(٤) سورة النور : آية ٤ .

— ومعنى «أبدا» ماداموا فى الحياة ، وقد بين سبحانه أن هذا التأييد لعدم قبول شهادتهم هو اصرارهم على القذف ، وعدم توبيتهم ، فخرجوا عن الطاعة ، وتجاوزوا حد المعصية .

والجمهور على أن الاستثناء فى قوله تعالى فى الآية التالية «الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا» يعنى أنه اذا تاب القاذف قبلت شهادته وزال عنه الفسق . راجع فى ذلك الشوكانى : فتح القدير ٤ ص ٨ ، ٩ .

(٥) سورة هود : آية ١٢٣ .

(٦) أبو حيان : البحر المحيط ٢٧٥ ص .

(٧) سورة الزمر : آية ٢ وانظر آية ١١ ، ١٢ .

(٨) أبو حيان : البحر المحيط ٧ ص ٤١٢ .

الكتاب ، واخلاص الدين لله هو تمحيصه من الشرك والرياء ، وسائر ما يفسده .

وقوله تعالى (٩) : «والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل اليك ومن الأحزاب من ينكر بعضه ، قل انما أمرت أن أعبد الله ولا أشرك به ، اليه أدعو واليه مآب» يتضمن توجيهها من الله للرسول أن يقول لمن ينكرون بعض القرآن من أهل الكتاب أنه انما أمر (١٠) أن يعبد الله ولا يشرك به ، ذلك لأن انكارهم لبعض القرآن الذي أنزل انكار لعبادة الله وتوحيده» .

وقوله تعالى (١١) : «فليعبدوا رب هذا البيت» فيه أمر من الله لقريش أن يعبدوا الله لأجل إيمانهم الرحلة ، ولأنه هو الذي أطعمهم بدعوة أبيهم حيث قال «وارزقهم من الثمرات» وآمنهم بدعوته حيث قال : «رب اجعل هذا البلد آمنا» (١٢) .

وقد خالف التعبير القرآني في استخدام الصيغ اللغوية التي توجب عبادة الله وحده ، ورغم تعددها إلا أنها كلها قطعية الدلالة على هذا المعنى ، وليس فيها ما يحول دون أن يتبادر هذا الفهم الى الذهن عند قراءتها أو سماعها .

ففي آيتي سورة هود ، وسورة الزمر استخدمت صيغة الامر «فاعبد» وفي آية سورة الرعد جاء قوله «أمرت» وما الأمر إلا فيما أنزل اليه من صيغة المضارعة التي تفيد الاستمرار والدوام «أعبد» ، وفي آية سورة قريش استخدم المضارع المقترن بلام الأمر «فليعبدوا» .

(٩) سورة الرعد : آية ٣٦ ، وانظر سورة النمل : آية ٩١ .

(١٠) أبو حيان : البحر المحيط ج ٥ ص ٣٩٦ .

(١١) سورة قريش : آية ٣ .

(١٢) أبو حيان : البحر المحيط ج ٨ ص ٥١٤ .

ومع هذا الخلاف في تناول المعنى إلا أن هذه الآيات كلها من المحكمات فهي صريحة في طلب عبادة الله وواضحة في وجوبها على وجه الحتم والقطع ، ودقيقة في تحديد المراد منها ، فالعبادة انما هي خالصة لله ، لا شريك له ثم انما محدودة بحيث لا تعلق بها شئثة ، كما أنها تتضمن الفورية التي هي مناط استجابة المؤمنين • يقول المسككي (١٣) : «والأمر حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب» •

وفيما يخص في دائرة الايمان بالملائكة والكتب والرسول قوله تعالى : (١٤) «آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ، والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله» •

والايمان بالله هو التصديق به وبصفاته ، ورفض الأصنام (١٥) ، وكل معبود سواه ، والايمان بملائكته هو اعتقاد وجودهم ، وأنهم عباد الله ، والايمان بكتبه هو التصديق بما أنزل على الأنبياء والايمان برسله هو التصديق بأن الله أرسلهم لعباده •

وقوله تعالى : (١٦) «آمنوا بالله ورسله ، وإن تؤمنوا وتتقوا فلکم اجر عظيم» •

أي أطيعوا الله (١٧) ورسوله فيما شرع لكم ، وقدره سبحانه حق

(١٣) المسككي : الايضاح ص ١٠٧ مطبعة الجمالية الحديثة •

(١٤) سورة البقرة : آية ٢٨٥ •

راجع تعريف الرسول الايمان في قوله : أن تؤمن بالله وملائكته ورسوله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره •

ابن ماجة : سنن ابن ماجة المقدمة ١٥ ص ٢٤ •

(١٥) أبو حيان : البحر المحیط ٢ ص ٣٦٤ •

(١٦) سورة آل عمران : آية ١٧٩ •

— راجع أيضا سورة النساء : آية ١٣٦ ، وآية ١٥٢ ، وآية ١٧١ وسورة الحديد : آية ٧ ، وآية ١٩ ، وسورة التغابن آية ٨ •

(١٧) راجع الزمخشري : الكشاف ١ ص ٤٤٥ •

— ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ١ ص ٤٣٢ •

قد حره واعلموا أنه مطّلع على الغيوب ، وأنزلوا الرسل منازلهم بأن تعلموهم عبادا مجتبتين لا يعلمون الا ما علمهم الله ، ولا يخبرن الا بما أخبرهم الله به .

ومن ألفاظ المحكم ما جاء في بيان أركان الاسلام وفرائضه مثل قوله تعالى (١٨) : «وأتيموا الصلاة وآتوا الزكاة» .

ومن المحكم كل ما تتضمن أمورا لا تختلف بتغير الأحوال ، من ذلك الأمر بالعدل وإيجابه في كل الأحوال من ذلك قوله تعالى (١٩) : « ولا يجرمكم شتان قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » ففي الآية أمر من الله تعالى بالعدل بين الناس في الفعّال والمقال على القريب والبعيد ، فهو لكل أحد في كل وقت وفي كل حال .

ومنه كل الأحكام التي لم يثبت ورود نص ناسخ لها ، يقول المصالحا (٢٠) «المحكمات ما لم ينسخ» ، ويمدون من ذلك الأحكام التي وردت في سورة الأنعام في قوله تعالى (٢١) : «قل تعالوا أثل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ، ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق ، نحن نرزقكم ولياهم ، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق» .

(١٨) سورة البقرة : آية ٤٣ .

(١٩) سورة المائدة : آية ٨ .

وقوله تعالى : «واذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل» سورة النساء : آية ٥٨ وقوله : «ان الله يامر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى» سورة النحل : آية ٩٠ .

(٢٠) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٤ .

(٢١) راجع الأحكام التي وردت في سورة الأنعام من الآية ١٥١ الى ١٥٣ والتي وردت في سورة الاسراء من الآية ٢١ الى ٢٢ ، ثم راجع قول ابن عباس في قوله تعالى - منه آيات محكمات - قال : «من هاهنا - هل تعالوا - الى ثلاث آيات ، ومن هاهنا - وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه - الى ثلاث آيات بعدها» السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٤ دار المعرفة - بيروت .

ومنه أيضا الأحكام التي وردت في سورة الاسراء من قوله تعالى :
«لوقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه...» الى ثلاث آيات بعدها .

والمحكم لا يقبل^(٢٢) التأويل ، غير أن بعض العلماء يخالفون في ذلك ،
ويرون أنه يدل^(٢٣) على المراد منه ، اما بالظهور أو التأويل ، وقد
يضيّقون الدائرة فيجعلونه يقبل التأويل على وجه واحد ، غير أن رد
المتشابه الى المحكم وتصحيحه عليه يوجب القطع في دلالته ، ويرد قبوله
الاحتمال والتأويل ، ويلفت الى أنه بوضع^(٢٤) اللغة لا يحتمل الا الوجه
المواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال .

-
- (٢٢) الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣١ ، ٣٢ .
(٢٣) راجع الزركشي : البرهان في علوم القرآن ح ٢ ص ٦٩ .
- السيوطي : معترك الاقران في علوم القرآن ح ٢ ص ١٢٧ .
- السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ح ٢ ص ٣ .
(٢٤) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ح ٢ ص ٧٦ .

ثانيا : المفسر

وهو ما يدل على معناه بنفسه بلفظ لا يحتاج الى بيان وهو لا يَحْتَمِلُ^(١)
التأويل لوضوح المعنى فيه وتحديدده ، ويقبل حكمه النسخ اذا تتساول
حكما فرعيا يقبل التبديل .

ومنه قوله تعالى^(٢) : «ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ،
والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات .
والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين
والصائمات ، وال حافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا
والذاكرات ، أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما» .

وهناك نوع لا يبين بنفسه ، ويحتاج الى بيان ، وبيانه اما أن يكون
عقبه كقوله تعالى^(٣) «فمن ما ملكت أيمانكم» فهذا عام في المسلم والكافر ،

(١) يتسم موقف علماء الأصول بالتشدد في قضية التأويل ، ويضعون
شروطا يتحررونها في التأويل والمؤول ، ولا يكون التأويل عندهم صحيحا
الا بتوافرها وليس ذلك الا تحريا للدقة في استنباط الأحكام .

راجع مفهوم التأويل عند الأصوليين
يقول ابن حزم : «التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره ، وعما وضع
له في اللغة الى معنى آخر ، فان كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب
الطاعة فهو حق ، وان كان ناقله بخلاف ذلك اطرأ ولم يلتفت اليه ، وحكم
لذلك النقل بأنه باطل :

ابن حزم : الاحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٤٢ ط . القاهرة ١٣٤٥ هـ
يقول الأمدى : التأويل هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع
احتماله له ، وأما التأويل المقبول الصحيح فهو حمل اللفظ على غير مدلوله
انظروا منه مع احتماله له بدليل يعضده» .

الامدى : الاحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٧٤ .

(٢) سورة الاحزاب : آية ٣٥ .

وانظر مثالا آخر : سورة التوبة : آية ١١٢ .

(٣) سورة النساء : آية ٢٥ .

ثم بين أن المقصود للمؤمنات بقوله : « من فتياكم المؤمنات » فخرج
تزوج الأمة الكافرة •

ومن ذلك قوله تعالى^(٤) : (من الفجر) بعد قوله تعالى : (الخيظ
الأبيض من الخيظ الأسود) •

وقد يقع التبيين منفصلا في آية أخرى في السورة نفسها أو في
غيرها •

فمن التبيين الذي جاء منفصلا في آية أخرى في السورة نفسها قوله
تعالى^(٥) : «فان طلقها فلا تطل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» بعد
قوله^(٦) : «الطلاق مرتان» فانها بينت أن المراد به الطلاق الذي تملك
الرجعة بعده ، ولولاها لكان الكل منحصرًا في المطلقين •

قال رجل : يا رسول الله ، أ رأيت قول الله تعالى «الطلاق مرتان»
فأين الثلاثة ؟ قال : «أو تسريح بالحسن» •

وقوله تعالى^(٧) : «أطت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم»
فسره قوله تعالى^(٨) : «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل
لغير الله به ٥٥٥٥» •

ومن التبيين الذي جاء منفصلا في آية أخرى وسورة أخرى •

(٤) سورة البقرة : آية ١٨٧ •

(٥) سورة البقرة : آية ٢٢٠ •

(٦) سورة البقرة : آية ٢٢٩ •

(٧) سورة المائدة : آية ١ •

(٨) سورة المائدة : آية ٣ •

راجع شواهد آخر (سورة المؤمنون) حيث بينت الآية ٦ الآية ٥ •
وسورة النساء حيث بينت الآية ١١ الآية ٧ •

قوله تعالى^(٩) : «مالك يوم الدين» فقد فسرهُ قوله تعالى^(١٠) :
«وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين ، يوم لا تملك
نفس لنفس شيئا والأل يومئذ لله» •

وقوله تعالى^(١١) : «وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم» قال العلماء : بيان
هذا العهد قوله^(١٢) : «لئن أقمتم الصلاة ، وآتيتم الزكاة ، وآمنتم
برسلي ...» فهذا عهد ، وعهدهم «لأكفرن عنكم سيئاتكم» •

وقوله تعالى^(١٣) : «الحر بالحر والعبد بالعبد» نزل تفسيرا وبياننا
لجمل قوله^(١٤) : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس» لأن هذه لما
نزلت لم يفهم مرادها •

وقد يكون التفسير في السنة لأنها جاءت لبيان القرآن ، قال
تعالى^(١٥) : «وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم» •

وقال الشافعي^(١٦) : «ومن (الأحكام) ما أحكم فرضه بكتابه ، وبين
كيف هو على لسان نبيه» •

ومن ذلك ما ورد في القرآن من آيات مجملة ، ثم فسرّها الرسول ﷺ
تفسيرا قطعيا ، يفتني معه احتمال تأويلها •

فقد قال تعالى^(١٧) : «ومن قتل خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية

-
- سورة الفاتحة : آية ٤
 - (١٠) سورة الانفطار : آية ١٧ ، ١٨
 - (١١) سورة البقرة : آية ٤٠
 - (١٢) سورة المائدة : آية ١٢
 - (١٣) سورة البقرة : آية ١٧٨
 - (١٤) سورة المائدة : آية ٤٥
 - (١٥) سورة النحل : آية ٤٤
 - (١٦) الشافعي : الرسالة ص ٢٢
 - (١٧) سورة النساء : آية ٩٢

مسلمة الى أهله» ، ففسر الرسول الحية ، وبين مقدارها وأنواعها ، قال (١٨) : «ان في النفس الحية مئة من الابل ، وفي الأنث إذا أوعب جدعه الدية ، وفي العيتين الدية ... وفي الرجل الواحدة نصف الدية ... وفي كل اصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الابل ، وفي السن خمس من الابل ، وان الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذهب ألف دينار» .

ولم تقف السنة عند بيان دية النفس ، ودية كل عضو ، كما لم تقف عند بيان مقدار كل دية على حدة ، وانما عينت الأنواع التي يتحتم اخراج الدية منها ، وإذا كانت دية النفس مائة (١٧) فبيانها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة في بطونها أولادها .

كذلك أوضحت السنة الظروف التي تحمل على التغليظ في الدية وذلك في قوله ﷺ (٢٠) «ان أعنى الناس على الله ثلاثة ، من قتل في حرم الله ، أو قتل غير قائله ، أو قتل لذهل الجاهلية» .

والأمر بالصلاة جاء في القرآن مجعلا ، قال تعالى (٢١) «وأقيموا الصلاة» ثم فسر الرسول (٢٢) ذلك تفسيرا عمليا قاطعا في دلالاته ،

-
- (١٨) (الصنعاني) : سبل السلام ج٣ ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ .
 - أبو داود : سنن أبي داود ج٤ كتاب الديات ص ١٨٩ .
 - (١٩) الصنعاني : سبل السلام ج٣ ص ١٢١٢ .
 - أبو داود : سنن أبي داود ج٤ كتاب الديات ص ١٨٦ .
 - (٢٠) (الصنعاني) : سبل السلام ج٣ ص ١٢١٣ .
 - (٢١) سورة البقرة : آية ٤٣ ، آية ٨٣ ، آية ١١٠ ، سورة النساء : آية ٧٧ ، آية ١٠٣ ، سورة الأنعام : آية ٧٢ ، سورة يونس : آية ٨٧ ، سورة الحج : آية ٧٨ ، سورة النور : آية ٥٦ ، سورة الروم : آية ٣١ ، سورة المجادلة : آية ١٣ ، سورة المزمل : آية ٢٠ .
 - (٢٢) راجع السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٢٥ .

ينتفى مع احتمال التأويل ، فبين (٣٣) المواقيت التي حددها الله لأدائها ، وبين (٣٤) الظروف التي تدعو إلى التعجيل بها أول الوقت ، وحدد (٣٥) ساعات معينة نهى عن الصلاء فيهن ، ثم بين (٣٦) الشروط التي لا تصح الصلاة إلا بها (٣٧) ، والحال التي يجب أن يكون المصلي عليها في صلاته : ثم بين طريقة أدائها عمليا فقال (٣٨) : صلوا كما رأيتموني أصلي .

والأمر بالزكاة ورد مجملا في قوله تعالى (٣٩) : «وآتوا الزكاة» فبين الرسول بما ورد عنه في السنة أنواعها وأجناسها (٤٠) ، والقدر المخرج منها ، كما بين نصاب (٤١) للفضة والذهب ، وأوضح الشروط الواجبة في المال الذي تحصل عنه الزكاة ، كل ذلك على وجه من التفصيل حدد المراد تحديدا قاطعا» .

(٢٣) راجع حديث عبد الله بن عمرو في مواقيت الصلاة :
الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٧٤ .
(٢٤) راجع حديث أبي هريرة في الإبراد بالصلاة .
الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٨٠ .
(٢٥) راجع حديث كل من أبي سعيد الخدري ، وعقبة بن عامر في الأوقات التي نهى الرسول عن الصلاة فيها .
الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
(٢٦) راجع أحاديث الباب : الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٢١٨ - ٢٤٣ .

(٢٧) راجع أحاديث الحث على الخشوع في الصلاة :
الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٢٤٦ - ٢٥٤ .
(٢٨) الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج١ ص ٢٤٧ .
(٢٩) سورة البقرة : آية ٢٧٧ ، سورة التوبة : آية ٥ ، آية ١١ ، سورة الحج : آية ٤١ .

(٣٠) انظر زكاة الابل والغنم ومقاديرها وأسانها .
الصنعاني : سبل السلام ج٢ ص ٥٩٠ .
وراجع زكاة الفطر ومقدار ما يخرج فيها من كل نوع :
الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٦١٨ .
(٣١) راجع حديث على بن أبي طالب في هذا الصدق
الصنعاني : سبل السلام ج٢ ص ٦٠١ .

وكذلك الأمر بالحج جاء مجملا في قوله تعالى (٣٢) : «ولله على الناس حج البيت» ففسرته السنة ، وبينت الذين فرض عليهم (٣٣) ، وحددت مواقيته وصفته ودعا الرسول المسلمين الى أن يأخذوا عنه مناسكهم .

(٣٢) سورة آل عمران : آية ٩٧ .
(٣٣) راجع الاحاديث التي تضمنت ذلك : الصنعاني : سبل السلام
ج ٢ ص ٦٩١ - ٧١٠ .

ثالثا : النص

عد الشافعي من وجوه ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تعبدهم به ما^(١) أبانه لهم نصا مثل جعل غرائضه في أن عليهم صلاء وزكاة وحجبا وصوما وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ٥٥٥٥٥ مع غير ذلك مما بين نصا ٥ والنص لا يحتمل الا معنى واحدا يدل عليه بنفسه ، وهو ما يتضح من لفظ الآيات ، وليس مما يستتبع منها ٥

والرافع لذلك الاحتمال قرائن^(٢) لفظية ومعنوية ٥

واللفظية تنقسم الى قرائن متصلة ، وقرائن منفصلة ٥

فمن القرائن اللفظية المتصلة التي تخصص المراد ما جاء في قوله تعالى^(٣) :

«الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا : انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع ، وحرم الربا» ففيه نص على قول المشركين أن البيع نظير الربا واعتراضهم على أن الله أحل البيع وحرم الربا ، فرد الله عليهم بالنص على إحلال البيع ونفي المماثلة بينه وبين الربا ، ودل بقوله : «وحرم الربا» على أن المراد من قوله : «وأحل الله البيع» البعض دون الكل ، فقد خصصت المسنة عموم البيع بالنهي عن بيع الغرر وتدخل فيه^(٤) مسائل كثيرة غير منحصرة ببيع المذموم والمجهول ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملك البائع له ، وبيع السمك في الماء ، واللبن في الضرع ، وبيع الحمل في البطن وبيع ثوب من أثواب ، وشاة من شياه ، ونظائر ذلك ٥

(١) الشافعي : الرسالة ص ٢١ ٥

(٢) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٦ ٥

- راجع السيوطي : معترك الأقران في إعجاز القرآن ج ١ ص ٢١٩ ٥

(٣) سورة البقرة : آية ٢٧٥ ٥

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ١٠ كتاب البيوع ص ١٥٦ ٥

كذلك نهى الرسول ﷺ عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، فمن حديث ابن عمر (٥) أن الرسول ﷺ نهى المائع والمشتري عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن المعاهة .

ومن القرائن اللفظية المتصلة التي تبين المراد قوله تعالى (٦) : «من الفجر» فانه غسر مجهول قوله تعالى : «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود» ولولا هذه القرينة لمبقت الآية على تردها واجمالها .

ومن ذلك قوله تعالى (٧) : فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة اذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة» فأعاد (٨) ذكر العشرة لما كانت الواو ثجيء في بعض المواضع للإبلحة ، وقوله «كاملة» تحقيق لذلك ، وتأكيده له ، وقيل في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة انه اما للاجمال بعد التفصيل ، واما لرفع الالتباس (٩) واما أن يكون زيادة في التبيين . كذلك أجيب أنه قصد رفع ماقد يهجم في النفوس من أن المتمعن انما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا اذا رجع ، ولذلك جاء التقييد بالعشرة لرفع توهم التداخل ومنع هذا الاحتمال .

يقول السيوطي (١٠) : «أعيد ذكر العشرة لرفع توهم أن الواو في (لوسبعة) بمعنى «أو» فتكون الثلاثة داخلة فيها .

كما أفادت هذه الزيادة ، وهي قوله «تلك عشرة كاملة» رفع ما قد يحسب في الصدر من أنه انما عليه أحد النوعين ، اما الثلاث واما السبع .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ كتاب البيوع ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٦) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٧) سورة البقرة : آية ١٩٦ .

(٨) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٢ .

(٩) الشافعي : الرسالة ص ٣٦ .

(١٠) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج ١ ص ٣٦٠ .

ولما كان هناك احتمال أن يكون المراد من «السبعة» الدلالة على الكثرة لا مجرد العدد ، فقد احتمل أن يتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من العدد ، مما أوجب رفع هذا الاحتمال بذكر العشرة .

ونحو قوله تعالى^(١١) : «لواعننا موسى ثلاثين ليلة ، وأتممناها بعشر ، فتم ميقات ربه أربعين ليلة» .

لقد كان بينا عند من خوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرا أربعون ليلة فاحتمل^(١٢) قوله «أربعين ليلة» زيادة في البيان .

وأما القرائن اللفظية المنفصلة فنوعان : تأويل وبيان ، فأما التأويل فمنه قوله تعالى^(١٣) : «فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» فإنه دل على أن المراد بقوله تعالى^(١٤) : «الطلاق مرتان» الطلاق الرجعي ، إذ لولا هذه القرينة لكان الكل منحصر في الطلقتين .

وأما عن البيان فمنه قوله تعالى^(١٥) : «كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيا لهم ، دل على اثباتها للأبرار ، وارتفع به الاجمال في قوله تعالى^(١٦) : «لا تدركه الأبصار» .

وأما القرائن المعنوية فمتعددة ومنها قوله تعالى^(١٧) : «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء» فإن صيغته صيغة الخبر^(١٨) ، ولكن لا يمكن حمله على حقيقته ، فانهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف

(١١) سورة الاعراف : آية ١٤٢ .

(١٢) الشافعي : الرسالة ص ٢٧ .

(١٣) سورة البقرة : آية ٢٣٠ .

(١٤) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

(١٥) سورة المطففين : آية ١٥ .

(١٦) سورة الانعام : آية ١٠٣ .

(١٧) سورة البقرة : آية ٢٢٨ .

(١٨) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ص ٢١٦ .

مخبره ، وهو محال ، فوجب باعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى من احتمال المحال •

ومما جاء واضح المعنى ، قاطع الدلالة غير قابل للاحتمال أو التأويل كل لفظ خاص^(١٩) ورد في النص ، لأنه عندئذ يدل دلالة قطعية على معناه الخاص الذي وضع له حقيقة ، ويثبت الحكم لمحلولة على وجه القطع لا الظن إذا لم يقم دليل على تأويله ، وإرادة معنى آخر منه •

من ذلك ما نراه من دلالة كل عدد على محلولة في قوله تعالى (٢٠) : «ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فللمه الثلث فإن كان له أخوة فللمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين آبائكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما • ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلِيم» •

ويبين من ذلك أن الكسور التي وردت في الآيتين (السدس — الثلث النصف — الربع — الثمن) على مواضعها فيهما لها دلالاتها المقاطعة ، ومعانيها المحددة ، ولا يمكن تأويلها إلى غير ما تدل عليه ، وهي تقرر

(١٩) اللفظ الخاص : هو لفظ وضع للدلالة على فرد واحد بالشخص ، مثل محمد ، أو واحد بالنوع مثل رجل ، أو على أفراد متعددة محصورة مثل ثلاثة ، وعشرة ، ومائة ، وقوم ورهط وغير ذلك من الالفاظ التي تدل على عدد من الأفراد ، ولا تدل على استغراق جميع الأفراد • عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ١٩١ •
(٢٠) سورة النساء : آية ١١ ، ١٢ •

أنصبة الورثة فيما هم بصدده من الميراث في الحالات التي وردت في شأنها ، أما الموروثون^(٢١) فعليهم أن يعرفوا المستحقين لميراثهم بعدهم فلا يخالفوه بمقد ولا عهد .

والحكم المستفاد من قوله تعالى^(٢٢) : «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم» ، هو وجوب الشهادة في الزنا بأربعة شهود من الرجال ، ولا يجوز فيه أقل من ذلك يقول الشافعي^(٢٣) : «فسمى الله في الشهادة : في الفاحشة — والفاحشة هنا : الزنا — أربعة شهود ، فلا تتم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء ، لا امرأة فيهم لأن الظاهر من الشهداء : الرجال خاصة دون النساء .

ويقول النووي^(٢٤) : «وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكور عدول ، هنا إذا شهدوا على نفس الزنا ، ولا يقبل دون الأربعة وإن اختلفوا في صفاتهم» .

والحكم المستفاد من قوله تعالى^(٢٥) : «الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» أن الزاني يحده مائة جلدة ، وأوضحت السنة أن^(٢٦) ذلك حين يكون بكرا حرا ، فأما إذا كان محصنا فلنه يبرجم .

وكذلك يستفاد من قوله تعالى^(٢٧) : «والذين يرمون المحصنات ثم

(٢١) ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص ٣٣١ .

(٢٢) سورة النساء : آية ١٥ .

(٢٣) الشافعي : أحكام القرآن ج٢ ص ١٣٠ .

(٢٤) شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص ١٩٢ .

(٢٥) سورة التوبة : آية ٢ .

(٢٦) راجع قول الرسول ﷺ : «خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل

الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة ورمي بالحجارة ، والبيكر بالبكر

جلد مائة ونفى سنة» سنن أبي داود ج٤ كتاب الحدود ص ١٤٤ .

(٢٧) سورة النور : آية ٤ .

— راجع قوله تعالى : «لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ، فإذا لم يأتوا

بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون» سورة النور : آية ١٣ .

لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» أن القاذف غير الزوج
يقام عليه الحد ، وحده ثمانون جلدة ، ولا مخرج له منه إلا بأن يأتى
بأربعة شهداء وقد نسخ حد القذف بالنسبة للأزواج في قوله تعالى (٢٨) :
«والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم
أربع شهادات بالله انه لمن الصالحين» وعلى هذا فإن القاذف اذا كان
زوجا لا يجلد بل يتلاعن وزوجته •

فالأحكام المستفادة من الحدود السابقة لا تحتكم تقصا ولا زيادة ، ولا
يجوز تأويلها ، وذلك (٢٩) لأنها مادامت قطعية الدلالة فليست لدالتها على
معناها ، واستفادة الحكم منه موضع بحث واجتهاد •

وعلى هذا فتآيات الأحكام التي نصت على المراد منها يجب تطبيقها
ولا مجال للرأى في الوقائع التي تطبق فيها ، فلا مجال للاجتهاد في
أنصبة المستحقين في الميراث ، ولا مجال للاجتهاد في عدد الشهود في
الزنا ، وعدد الجلدات في حده ، وكذلك في كل عقوبة أو كفارة مقررة •

ولما كان النص يدل على معناه بنفسه لموضوح مفهومه ، فإن صرفه
عن ظاهره مما يرفع حكمه وهذا باطل • يقول الغزالي (٣٠) ، قال بعض
الأصوليين : كل تأويل يرفع النص أو شينا منه فهو باطل» ومثل ذلك
تأويل أبى حنيفة في مسألة الإبدال حيث قال عليه السلام : «في أربعين
شاة شاة» ، فقال أبو حنيفة : الشاة غير واجبة ، وإنما الواجب مقدار
قيمتها من أى مال كان ، قال الأمدى (٣١) «وفي ذلك رفع الحكم وهو

(٢٨) سورة النور : آية ٦

(٢٩) راجع عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ٢١٦ •

(٣٠) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ٣٩٤ •

(٣١) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ٧٩ •

— راجع أمثلة من التأويلات البعيدة في الفقه عند الأمدى : الأحكام
في أصول الأحكام ج ٣ ص ٧٦ - ٨٨ •

وجوب الشاة بما استتبط منه من العلة ، وهى دفع حاجات الفقراء ، واستتباط العلة من الحكم ، اذا كانت موجبة لرغمه كانت باطلة ، وقال الغزالى : فهذا باطل ، لأن اللفظ نص على وجوب الشاة وهذا رفع وجوب الشاة ، فيكون رفعاً للنص ، فان قوله : وآتوا الزكاة للايجاب، بقوله عليه السلام : فى أربعين شاة شاة ، بيان للواجب ، واسقاط وجوب الشاة رفع للنص ، وهذا غير مرضى» •

أما اذا دل دليل شرعى على صرف النص عن ظاهره ، فإنه عندئذ يقبل التأويل •

فبقوله تعالى (٣٢) : «حرمت عليكم الميتة والدم» نص على تحريم الدم ، وهذا المعنى هو الذى يتبادر الى الفهم من اللفظ ، والسياق يدل عليه ، وقد احتمل التأويل لوجود دليل شرعى فى القرآن فقد قيد الدم بقوله تعالى (٣٣) : «كل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير» •

(٢٢) سورة المائدة : آية ٣ •

(٢٣) سورة الانعام : آية ١٤٥ •

رابعاً : الظاهر

هو ما دل على المقصود منه بنفس صيغته من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي .

والمراد منه ليس المقصود من سياقه ، وإنما معنى أزيد من المعنى الذى يتبادر الى الفهم من مدلول صيغته .

وهو يحتمل التأويل ، ويقبل النسخ متى كان من الأحكام الفرعية الجزئية التى تتغير بتغير المصالح ، ويجب العمل به ما لم يقيم دليل يقتضى العمل بغير ظاهره .

فقوله تعالى^(١) : «وأحل الله البيع ، وحرم الربا» بين حكم كل من البيع والربا فهو ظاهر فى إحلال البيع ، وتصريم نوع منه وهو البيع المشتبه على الربا ، ويتبادر فهم هذا المعنى الى الأذهان من لفظى أحل وحرم دون توقف على أمر خارجي ، وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية ، فقد وردت فى التفرقة بين البيع والربا ، ونفى المماثلة بينهما ، وردت بذلك على من قالوا «إنما البيع مثل الربا» فى أول الآية ، وكان هؤلاء^(٢) قد شبهوا البيع بالربا مبالغة بجعلهم الربا أصلاً ، والبيع فرعاً ، فساووا بذلك البيع بلا زيادة عند حدود الأجل بالبيع بزيادة عند حلوله .

وقوله تعالى^(٣) : «وان خفتن ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة» يفهم من سياقه الاحتياط فى طلب القسط فى معاملة النساء اليتامى ، فوجه

(١) سورة البقرة : آية ٢٧٥ .

(٢) الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٢٩٥ .

(٣) سورة النساء : آية ٣ .

ارتباط^(٤) الجزاء بالشرط أن الرجل كان يكفل الميئمة لكونه وليا لها ،
ويريد أن يتزوجها فلا يقسط لها في مهرها ، ولا يعطيها ما يعطيها غيره من
الأزواج ، ففهام الله أن ينكحهم إلا أن يقسطوا لمن ، وميلوا بهن
أعلى ما هو لمن من الصداق .

ولكنه يدل بظاهره على إباحة نكاح ما حل من النساء «مثنى وثلاث
ورباع» كما يدل على أن أقصى عدد الزوجات المسموح بهن يقتصر على
أربع أو واحدة وأن العدالة شرط في الإباحة .

وقوله تعالى^(٥) : «وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه
فانتهوا» يقصد به أصالة من سيافه أن ما أعطاكم الرسول من مال الفئ
فأقبلوه ، وما منعكم منه فلا تطلبوه .

ولكنه ظاهر في وجوب^(٦) طاعة للرسول فيما أمر به ، وفيما نهى عنه ،
لأن هذا هو الذي يتبادر فمه من الآية ، وإن كان لم يقصد أصالة من
سيافه .

ومن الظاهر قوله تعالى^(٧) : «ولا تقربوهن حتى يطهرن»^(٨) فيقال
للائقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ، غير^(٩) أن الثاني أظهر .

وقوله^(١٠) : «فلا جناح عليه أن يطوف بهما» والظاهر يقتضى حمله على

(٤) راجع الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٤١٩ .

(٥) سورة الحشر : آية ٧ .

(٦) راجع هذا البحث ص ٣ .

(٧) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٨) وهى قراءة ابن كثير ونافع وابن عمر وابن عامر ، وقرأ عاصم
وحمزة ، والكسائى «يطهرن» مشددة . ابن مجاهد : كتاب السبعة فى
القراءات ص ١٨٢ .

(٩) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٢٠٦ .

(١٠) سورة البقرة : آية ١٥٨ .

الاستصحاب لأن قوله (١١) : فلا جناح ، بمنزلة قوله : لا بأس • وذلك لا يقتضى الوجوب ، ولكن هذا الظاهر متروك ، بل هو واجب ، لأن طواف الافاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : «ومن تطوع خيرا» فدل على أن النهى السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب •

وقد يكون الكلام ظاهرا فى شيء ، فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى (١٢) «فان كان له اخوة فلأهله السدس» فالظاهر اشتراط ثلاثة من الاخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان لأنهما يجبيانها عن الثلث الى السدس» •

فأما غير واضح الدلالة ، فهو الذى لا يدل على المراد منه بنفس صيغته ، بل يتوقف المراد منه على أمر خارجي ، اذ قد يدل اللفظ على معان متعددة ، كما يمكن حمله على أكثر من وجه لطبيعة دلالاته والذى يرجح أحد هذه المعانى هو الوقوف على مقصد الشارع • وهو ينقسم الى أربعة أقسام :

أولا : الخفى

وهو اللفظ الذى يدل على معناه دلالة ظاهرة ، ولكن هناك غموضا فى دلالاته على فرد من أفراد ، وانطبق معناه عليه لعوامل خارجية كزيادة صفة فى هذا الفرد ، أو نقص صفة منه ، أو انفراده بتسمية خاصة •

فمن ذلك لفظ السارق (١٣) ، معناه ظاهر (وهو أخذ المال المتقوم

(١١) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ •

(١٢) سورة النساء : آية ١١ •

(١٣) راجع قوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» سورة المائدة : آية ٣٨ •

المملوك للغير خفية من حرز) ، ولكن في اطلاق هذا اللفظ على النشال غموضا ، فهو آخذ المال في حالة التيقظ بنوع من المهارة . ومن هنا فقل يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده ، أو لا يصدق فيعاقب تعزيرا . وقد ثبت بالاجتهاد أنه أولى بالحكم لأن علة القطع أكثر توافرا فيه .

ثانيا : المشكل

هو ما أشكل فهمه ، وهو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على معناه فهو في حاجة الى غيره لبيان ما قصد منه .

فالخفاء في المشكل يرجع الى اللفظ نفسه لأنه يدل في اللغة على أكثر من معنى وكلها تشترك في اللفظ بمقدار واحد ، وهنا لابد من قرينة تعين المراد .

ومن الأمور التي تعين على الوقوف على المعنى عند الاشتكال (١٤)

أولا : رد الكلمة لضحها كقوله تعالى (١٥) : «ولا قطع منهم أئما أو كفورا» أي ولا كفورا .

قال الفراء (١٦) : «أو» هنا بمنزلة لا ، كأنه قال : ولا كفورا .

ثانيا : ردها الى نظيرها كما في قوله تعالى (١٧) : «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف» .

فقوله : «يوصيكم الله في أولادكم» علم . وقوله : «فوق اثنتين»

(١٤) راجع الزركشي : البرهان في علوم القرآن ص ٢٤ - ٢٠٢ .

(١٥) سورة النساء : آية ٢٤ .

(١٦) الشوكاني : فتح القدير ص ٣٥٣ .

(١٧) سورة النساء : آية ١١ .

قول حد أحد طرفيه ، وأرخی الطرف الآخر الى غير نهايته ، لأن أول ما فوق اثنتين الثلاث ، وآخره لا نهاية له • وقوله : «وان كانت واحدة» ممدودة الطرفين فأمسك الله عن ذكر الثنتين ، وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها •

وظاهر النظم القرآني أنه^(١٨) في حالة الانفراد تصير فريضة البنات الواحدة النصف ، وفريضة الثلاث من البنات الثلثين ، ولم تسم الآية للاثنتين فريضة ، ولهذا اختلف أهل العلم في فريضتهما •

وأما بقوله في الأخوات^(١٩) : «ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك» فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحد من الفصلين ما كف عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحد منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره •

يقول الشوكاني^(٢٠) : «ذهب الجمهور الى أن فريضة البنيتين اذا انفردتا عن البنين الثلثان ، وحجتهم في ذلك القياس على الأختين لقوله تعالى «فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان» فالحقوا البنيتين بالأختين في استحقاقهما الثلثين ، كما ألحقوا الأخوات اذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين» •

ثالثا : ما يتصل به من خبر أو شرط أو ايضاح في معنى آخر كقوله تعالى^(٢١) : «اتما جزء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا

(١٨) الشوكاني : فتح القدير ج١ ص ٤٣١ •

(١٩) سورة النساء : آية ١٧٦ •

(٢٠) الشوكاني : فتح القدير ج١ ص ٤٣١ ، وانظر ج١ ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ •

(٢١) سورة المائدة : آية ٣٣ •

من الأرض» فإنه لا دلالة فيها على الحال^(٢٢) التي هي شرط في عقوبته المعينة ، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استقيمت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ المال ، والصلب على من فعلهما ، والقطع على من أخذ المال ولم يقتل والنفي على من يفعل شيئاً من ذلك سوى السعى في الأرض بالفساد .

قال ابن عباس في قطاع الطريق^(٢٣) : إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نفوا من الأرض .

وأهل العلم على خلاف فيما قدمنا ، فالشوكاني مثلاً حمل الآية على ظاهر معناها الذي يفهم منها على مقتضى لغة العرب التي وجب أن يفسر القرآن بها ، واعترض على الوقوف عند هذه التفاصيل ، ورد صنيع من حملوا الآية عليها .

قال^(٢٤) : «الأولى أن تفسر محاربة الله سبحانه بمعاصيه ، ومخالفة شرائعه ، ومحاربة الرسول تحمل على معناها الحقيقي ، وحكم أمته حكمه وهم أسوقه ، والسمي في الأرض فساداً يطلق على أنواع كثيرة من الشر ، فالشرك فساد في الأرض ، وقطع الطريق فساد في الأرض ، وسفك الدماء ، وهتك الحرم ونهب الأموال فساد في الأرض ، والبغي على عباد الله بغير حق فساد في الأرض ، وهدم البنين وقطع الأشجار ، وتغوير الأنهار فساد في الأرض .

ويصدق ذلك على من وقع منه ذلك في كل قليل وكثير ، وجليل وحقيق ،

(٢٢) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج٢ ص ٢٠٠ .
(٢٣) الشوكاني : فتح القدير ج٢ ص ٣٥ .
(٢٤) الشوكاني : فتح القدير ج٢ ص ٣٥ .

وحكم الله في ذلك هو ما ورد في الآية من القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفي من الأرض ، ولكن لا يكون هذا حكم أى نذب ورد له حكم غير هذا المحكم في كتاب الله أو سنة رسوله كالسرقة وما يجب فيه القصاص •

رابعا : دلالة السياق ، فانها ترشد الى تبين المجهل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق •

والنظر في قوله تعالى (٢٥) : «ذق انك أنت العزيز الكريم» يشهد أن سياقه يدل على أنه الذليل الحقير •

فقد قيل (٢٦) أن أبا جهل كان يزعم أنه أعز أهل الوادى وأكرمهم ، ولذلك سوف يقال له : ذق العذاب أيها المتعزز المتكرم في زعمك ، وفيما كنت تقوله •

خامسا : معرفة أسباب النزول : وكان الصحابة يعتمدون عليها في فهم معاني الآيات ، والوقوف على ما فيها من أحكام •

وكن عروة بن الزبير قد فهم من قوله تعالى (٢٧) : فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ، وثبت أنه أتى بهذه الصيغة (٢٨) لأن قوما من الأنصار كانوا قبل اسلامهم يطوفون بين الصفا والمروة لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها ، فلما جاء الاسلام كرهوا الفعل الذي كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم وأمرهم بالطواف ، فثبت أنها نزلت ردا على من كان يمتنع عن السعى •

(٢٥) سورة الدخان : آية ٤٩ •

(٢٦) الشوكاني : فتح القدير ج٢ ص ٥٧٩ •

(٢٧) سورة البقرة : آية ١٥٨ •

(٢٨) الشوكاني : فتح القدير ج١ ص ١٦١ •

ومما أشكل فهمه قوله تعالى (٢٩) : «ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين» .

اذ لم يتحدد ما يجب اعتزاله من المرأة في الحيض ، ولذلك اختلفت الآراء فيه ، فقيل : هو جميع بدن المرأة ، وسند القائلين به أن الأمر باعتزال النساء جاء عاما دون تخصيص .

وقد رد القرطبي (٣٠) هذا الرأي ، وقال : هذا قول شاذ خارج عن قول العلماء وان كان عموم الآية يقتضيه ، فالسنة الثابتة بخلافه .

وقيل هو ما بين السرة الى الركبة ، واحتج القائلون بذلك بمحدث عائشة (٣١) : كان رسول الله ﷺ : يأمرني أن أتر بلزار وأنا حائض ثم يباشرني .

وقد أجاب عمر من سأله عما يحل للرجل من امرأته حائضا بقوله (٣٢) : «وأما ما يحل للرجل من امرأته حائضا فكل ما فوق الأزار ، لا يظلمن على ما تحته حتى تطهر» .

وقيل هو الفرج فقط (٣٣) ، واحتج أصحاب هذا القول بما روى عن مسروق حين سأل عائشة (٣٤) : «ما للرجل من امرأته وهي حائض ؟» ، قالت : «له كل شيء الا فرجها» .

(٢٩) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٣٠) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج٢ ص ٨٧ .

(٣١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١ ص ٣٢٢ .

- صحيح مسلم بشرح النووي ج١ : كتاب الحيض ص ٢٠٣ .

- النسائي : السنن الكبرى : ج١ : كتاب الطهارة ص ١٥١ ، ص ١٨٩ .

(٣٢) عبد الرزاق همام : المصنف ج١ ص ٣٢٣ .

(٣٣) الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٣٦٥ .

(٣٤) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج٢ ص ٢٨٣ .

وقد رجح الطبري القول الثاني ، وقال : «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال^(٣٥) : «أن للرجل من امرأته الحائض ما فوق المؤتزر ودونه» •

ولفظ يطهرن في قوله تعالى^(٣٦) : «ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين» قيل هو انقطاع دم الحيض ، والوجه عندئذ أن الفعل^(٣٧) «يطهرن» بسكون الطاء ، وضم الهاء يعني زوال الدم من طهرت المرأة من حيضها إذا انقطع الحيض ، ويكون المعنى على ذلك لا تقربوهن حتى يزول منهن الدم ، أى إذا انقطع دم الحيض فللرجل أن يقرب المرأة ، ولا انتظار للفعل ، وبذلك يحمل قوله تعالى «تطهرن» على معنى يطهرن أى انقطاع دم الحيض •

وقيل هو الاغتسال بالماء ، والوجه استعمال المخفف بمعنى المشدد «أى حمل يطهرن بسكون الطاء وضم الهاء على معنى يطهرن بتشديد الهاء والماء وفتحهما» •

واستدل القائلون بذلك^(٣٨) بقراءة حمزة والكسائي يطهرن بالتشديد

(٣٥) الطبري : جامع البيان عن تاويل آى القرآن ح ٢ ص ٣٨٣ •

(٣٦) سورة البقرة : آية ٢٢٢ •

(٣٧) الفخر الرازى : التفسير الكبير ج ٦ ص ٧٢ •

— الزركشى : البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٢٦ •

— ابن العربى : أحكام القرآن ج ١ ص ١٦٥ •

(٣٨) قرأ أبو بكر حمزة والكسائي وكذا خلف بفتح الطاء والهاء مشددين مضارع «تطهر» اغتسل ، والأصل «يتطهرن» كقراءة أبى وابن مسعود • وقرأ الباقر بسكون الطاء وضم الهاء المخففة مضارع «طهرت» المرأة ، شغيت من الحيض ، واغتسلت ، البنا : اتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٤٣٨ ، وراجع : ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٢٢٧ •

راجع : الطبري : جامع البيان عن تاويل آى القرآن ح ٢ ص ٣٨٧ •

راجع : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ح ٣ ص ٨٨ •

والفتح في الموضعين ، فيكون المعنى^(٣٩) يتطهرون أى يغتسلن بالماء ، وعلى ذلك فليس للرجل أن يجامع المرأة^(٤٠) إلا بعد أن ينقطع دم الحيض وتغتسل بالماء •

والأولى بالصواب قول من يرى أن الطهر يعنى الاغتسال بالماء ، فقد علل الله ذلك بقوله : «ان الله يحب المتواابين ويحب المتطهرين» وظاهر اللفظ يدل على أن المراد به الاغتسال بالماء •

وقد اختلف القوم في فهم قوله تعالى^(٤١) : «للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فان فاءوا فان الله غفور رحيم» •

قال علي^(٤٢) : «إذا مضت أربعة أشهر بانث بتطبيقه بائة وهي أحق بنفسها» • وقال بمثل ذلك عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت وعبد الله ابن مسعود^(٤٣) وابن عباس • وفهم منها سعيد بن المسيب^(٤٤) أن الرجل إذا أكل من امرأته ، فعضت أربعة أشهر ، فواحدة ، وهو أملك برجعتها ما كانت في عدتها ،

وفهم عمر أن زوجة المولى لا تطلق بمضى مدة أربعة أشهر^(٤٥) ، بل لابد من إيقاع الطلاق عليها من قبل الزوج ، قال^(٤٦) : لا شيء على المولى حتى يوقف فيطلق أو يمسه •

-
- (٣٩) الفخر الرازي : التفسير الكبير ج٦ ص ٧٢ •
 (٤٠) ذهب الشافعي الى أنه لا يقربها حتى تطهر وتطهر ، فتجمع بين الأمرين • الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٢٦٦ •
 (٤١) سورة البقرة : آية ٢٢٦ •
 (٤٢) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج٤ ص ٤٧٨ •
 (٤٣) انظر سنن البيهقي ج٧ ص ٢٨٠ •
 - ابن قدامة : المغنى ج٧ ص ٣١٩ •
 - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج١ ص ٢٦٨ •
 (٤٤) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج٤ ص ٤٨٦ •
 (٤٥) ابن قدامة : المغنى ج٧ ص ٣١٨ •
 (٤٦) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج٤ ص ٤٨٨ ، ص ٤٩٥ •

وتابع ابن عمر أباه في ذلك فقال^(٤٧) : «ان الطلاق لا يقع عليها ،
ويوقف المولى فلما أن يغىء ، وأما أن يطلق» .

ولا يكون موليا عند مالك والشافعي^(٤٨) الا اذا حلف على مدة أكثر
من أربعة أشهر وعند أبي حنيفة أربعة أشهر فصاعدا ، فإذا انقضت
الأربعة أشهر ، وقع الطلاق دون توقف .

ولفظ الآية يحتمل المعنيين ، فيقول^(٤٩) أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذى يخالفه ، والآية محتمة لقولهما معا
لائساع لسان العرب .

ولفظ قروء في قوله تعالى^(٥٠) : «وال المطلقت يتربصن بأنفسهن ثلاث
قروء» من الألفاظ المشتركة ، فهو معنى الطهر ، ويعنى الحيض .

يقول الشوكانى^(٥١) : «القرء مشترك بين الطهر والحيض ، مستعمل
فيهما من غير ترجيح ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل اللغة» .

وعلى ذلك يصح أن يكون المراد ثلاثة أطهار أو ثلاث حيضات ، فتكون
الدلالة على أحد منهما بذاته دلالة ظنية .

قلت عائشة^(٥٢) : «الأقراء : الأطهار ، فإذا طعن في البهم من

(٤٧) الزمخشري : الكشف ج١ ص ٢٦٩ .

(٤٨) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج٢ ص ٥ .

(٤٩) الشافعي : الأم ج٧ ص ٢٤٥ .

(٥٠) سورة البقرة : آية ٢٢٨ .

(٥١) الشوكانى : ارشاد الفحول ص ١٩ .

(٥٢) الشافعي : أحكام القرآن ج١ ص ٢٤٢ .

الرسالة ص ٥٦٢ - ٥٦٨ .

الأم ج٧ ص ٢٤٥ ، وانظر حه ص ١٩١ .

ابن قيم الجوزية : زاد المعاد ج٤ ص ١٨٥ .

الحيضة الثالثة فقد حلت» ، وقيل بمثل معنى قولها زيد بن ثابت ،
وعبد الله بن عمر .

وحجة القائلين : «الأقراء : الأطهار»^(٥٣) أن الرسول ﷺ أمر عمر
حين طلق عبد الله بن عمر امرأته حلقاً أن يأمره بجمعها وجبها حتى
تطهر ، ثم يطلقها طاهراً من غير جماع ، وقال عليه السلام فتلك العدة
التي أمر الله أن يطلق لها النساء ، فأخبر أن العدة : الطهر دون الحيض .
كما أن القرينة هنا هي تأنيث العدد لأنه يدل لنة على أن المحدود مذكر
وهو الأطهار لا الحيضات .

وقال الظفء الأربعة^(٥٤) وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب
ومعاذ بن جبل وعباد بن الصامت وأبو الجرداء ، وأبو موسى الأشعري :
الأقراء : الحيض فلا تحل المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة .
قاله عمر (*) : من طلق امرأته فهو أحق بجمعها ما لم تغتسل من حيضتها
الثالثة .

وحجة هؤلاء أن النبي ﷺ أمر^(٥٥) في سبى أوطاس أن يستبرئ قبل
أن يوطئ بحيضة ، فذهب إلى أن العدة استبراء ، وأن الاستبراء حيض .
وكذلك قال ﷺ في شأن أم حبيبة بنت جحش^(٥٦) فليتنتظر قدر قرئها
التي كانت تحيض لها فليترك الصلاة ، ثم تنتظر ما بعد ذلك ، فلتغتسل
عند كل صلاة^(٥٧) .

(٥٣) الشافعي : الرسالة ص ٥٦٧ .

: أحكام القرآن ج ١ ص ٢٢١ ، ص ٢٢٤ .

: ابن العربي : أحكام القرآن ج ٤ ص ١٨٢٥ .

(٥٤) الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٢٤٢ .

(*) ابن قدامة : المغني ج ١ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٥٥) الشافعي : الرسالة ص ٥٦٤ .

: الأم حه ص ١٦٢ .

(٥٦) النسائي : السنن الكبرى ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢١ ، ص ١٨٣ ،

ص ١٨٤ .

وقال لفاطمة بنت أبي حبيش : « انظري اذا أتاك قرؤك فلا تصلي
فاذا مر قرؤك فتطهري ، ثم صلي ما بين القرء الى القرء » .

وقد احتج بعض المجتهدين الذين حملوا القرء على الحيض بما
يأتي (٥٧) :

أولا : حكمة تشريع العدة ، فان الحكمة في ايجاب العدة على المطلقة
تعرف براءة رحمها من الحمل ، والذي يعرف هذا هو الحيض لا الطهر .

ثانيا : قوله تعالى : واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان
ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللاتي لم يحضن ٥٥٥ « فانه جعل مناط
الاعتداد بالأشهر عدم الحيض ، فدل على أن الأصل هو الاعتداد
بالحيض » .

ثالثا : قول الرسول ﷺ : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان ،
فللتصريح بأن عدة الأمة بالحيض بيان للمراد بالقرء في اعتداد المرأة ،
وأما تأنيث اسم العدد فلمراعاة تذكير لفظ المعداد ، وهو القرء » .

وقد اختار الشافعي (٥٨) الرأي الأول ، وحمل أمر النبي أن يستبري
السبى بحيضة على الظاهر ، لأن الطهر اذا كن متقدما للحيضة ، ثم
حاضت الأمة حيضة كاملة برئت من المصل في الطهر .

ولفظ لامستم في قوله تعالى (٥٩) : « أو لامستم النساء » تردد (٦٠)
المقصود به بين الموطأ والممس باليد ، فقد جاء في الآية قولان : أحدهما :
أنه أراد الجماع لقوله : « وان (٦١) طلقتموهن من قبل أن تمسوهن » ،

(٥٧) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ١٧٢ .

(٥٨) الشافعي : الرسالة ص ٥٧١ .

(٥٩) سورة النساء : آية ٤٣ .

(٦٠) الآمدي : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٢٣٧ .

(٦١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

وقوله (٦٢) : «إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن • والثاني : أنه أراد اللمس باليد أو غيرها ، قال عبد الله بن مسعود : «اللقبة من المس ، وفيها الموضوع» والمس في المشرع الجنس باليد • قال تعالى (٦٣) : «ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم » أي جسوه •

وفي قوله تعالى (٦٤) : «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» يحتمل لفظ الميتة تحريم كل ميتة من حيوان البر أو البحر من غير ذكاة ولا اصطيد ، وفي الوقت نفسه يحتمل تخصيص التحريم بميتة البر لأن السمك حلال سواء مات بتذكية أو غيرها ، يقول تعالى (٦٥) : «أحل لكم صيد البحر وطعامه» ويقول الرسول ﷺ في البحر (٦٦) «هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته» •

ثالثا : المجهل

هو اللفظ الذي لا يدل على المراد منه بصيغته ، ولا توجد قرائن لفظية أو حالية تعين المراد ، ولا مجال للعقل في ادراكه ، وبيانه مقصور على الشارع نفسه ، فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض فمن المجهل الألفاظ التي نقلها الشارع عن معانيها اللغوية ، ووضعها لمعان اصطلاحية شرعية خاصة ، كالألفاظ الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والربا ،

وقد فسرت السنة هذه الألفاظ

ومن مجهل القرآن اللفظ الغريب الذي فسره النص نفسه بمعنى

(٦٢) سورة الاحزاب : آية ٤٩ •

(٦٣) سورة الانعام : آية ٧ •

(٦٤) سورة المائدة : آية ٣ •

(٦٥) سورة المائدة : آية ٩٦ •

(٦٦) انظر ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٥٢ •

خاص كلفظ القارعة في قوله تعالى (٦٧) : «القارعة ما القارعة ، وما أدراك ما القارعة ، يوم يكون الناس كالفراش المبثوث ، وتكون الجبال كالعهن المنفوش» ، ولفظ المهلوع في قوله تعالى (٦٨) : «ان الانسان خلق هلوها ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا» .

ومنه المشترك اللفظي (٦٩) مثل : «والليل اذا عسعس» فأنه موضوع لأقبل وأدبر . ومثل : (٧١) «أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح» قيل : (٧٢) الولي ، وقيل : الزوج ، فان كلا منهما بيده عقدة النكاح .

ومنه أيضا التقديم والتأخير (٧٣) : نحو (*) ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى أي ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاما .

رابعاً : المتشابه

هو الغامض الذي لا يفهم معناه ، ولا يتحدد المراد منه بنفسه ، وهو (٧٤) لا يستقل بمفرده ، وإنما يجب رده الى غيره ، ولا توجد قرائن ظلية تبينه .

وقد عرض ابن قتيبة للمتشابه فأوضح ماهيته ، وبين أنواعه في قوله (٧٥) : «أصل التشابه أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر ، والمعنيان مختلفان ، ثم يقال لكل ما غمض وحق متشابه ، وإن لم تقع الحيرة فيه

-
- (٦٧) سورة القارعة : الآيات من ١ - ٥ .
 (٦٨) سورة المعارج : آية ١٩ .
 (٦٩) راجع السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٤ .
 (٧٠) سورة التكويد : آية ١٧ .
 (٧١) سورة البقرة : آية ٢٢٧ .
 (٧٢) الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٢٨٦ .
 (٧٣) راجع السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٤ .
 (*) سورة طه : آية ١٢٩ .
 (٧٤) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣ .
 (٧٥) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ص ٧٤ ط . الحلبي القاهرة ١٩٥٤ .

من جهة الشبه بغيره كالحروف المقطعة ، فالتشابه فيها الاشتباه والالتباس .

وبين من ذلك أن عدم وضوح المعنى في التشابه يرجع لما بينه من المماثلة ، ولما فيه من الالتباس .

ويرى الغزالي^(٧٦) أن التشابه ما تعارض فيه الاحتمال ، فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة كالقرء ، وكقوله تعالى^(٧٧) : «الذي بيده عقدة النكاح» فانه مردد بين الزوج والولى ، وكاللمس المردد بين المس والموطء ، وقد يطلق على ما ورد في صفت الله مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ، ويحتاج الى تأويله .

ومؤدى رأى الغزالي أن التشابه عنده هو المشترك من الألفاظ ثم آيات الصفات التى توهم بتشبيه الله بالخلق ، من ذلك قوله تعالى^(٧٨) : «اليريدون وجهه»^(٧٩) «انما نطمعكم لوجه الله»^(٨٠) «ابتغاء وجه الله»^(٨١) «كل شئ هالك الا وجهه»^(٨٢) «واصنع الفلك بأعيننا ووحينا»^(٨٣) «تجرى بأعيننا» آى بآياتنا^(٨٤) و «لتصنع على عيني» آى على حكم آيتى .

(٧٦) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٠٦ .

(٧٧) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

— رجح الزركشى أن المراد الزوج لموافقته للقواعد ، فان الولى لايجوز أن يعفو عن مال يتيمة بوجه من الوجوه ، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

(٧٨) سورة الأنعام : آية ٥٢ .

(٧٩) سورة الدهر : آية ٩ .

(٨٠) سورة البقرة : آية ٢٧٢ .

(٨١) سورة القصص : آية ٨٨ .

(٨٢) سورة هود : آية ٢٧ .

(٨٣) سورة القمر : آية ١٤ .

(٨٤) سورة طه : آية ٣٩ .

ومن ذلك قوله تعالى (٨٥) : «لَا خَلْقَ يَبْدَى» (٨٦) «يد الله فوق أيديهم» (٨٧) «مما عملت أيدينا» (٨٨) «إن الفضل بيد الله» .

فهذه الآيات اختلفت الفرق الإسلامية في موقفهم منها ، فأما المعتزلة الذين يزهون الله عن صفات المخلوقين فهي عندهم من التشابهات ، ولا بد من حملها على التأويل .

يقول الزمخشري (٨٩) : لا نرى باباً في البيان أدق ولا ألطف من التورية ولا أنفع ولا أعون على تلميح تأويل التشابهات في كلام الله ورسوله ، قال : ومن أمثلته : الرحمن على العرش استوى ، فإن الاستواء على معنيين : الاستقرار في المكان ، وهو المعنى القريب المورى به الذى هو غير مقصود لتزييه تعالى عنه ، والثانى : الاستيلاء والملك ، وهذا المعنى البعيد المقصود الذى ورى عنه بالقريب المذكور .

وأما أهل السنة (٩٠) ، فهم يؤمنون بها ، ويفوضون معناها الى الله ، ولا يفسرونها مع تزييههم الله عن حقيقتها .

والرأى عندهم فيها ما ورد عن أم سلمة في قوله تعالى (٩١) : «الرحمن على العرش استوى» ، «الكيف» (٩٢) غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والاقرار به من الايمان ، والمجهود به كفر» .

(٨٥) سورة ص : آية ٧٥ .

(٨٦) سورة الفتح : آية ١٠ .

(٨٧) سورة يس : آية ٧١ .

(٨٨) سورة آل عمران : آية ٧٣ .

(٨٩) راجع السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج١ ص ٣٧٤

(٩٠) راجع تفسير آيات السابقة في ضوء ما يقول به أهل السنة : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٨ - ١١ .

(٩١) سورة طه : آية ٥ .

(٩٢) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج١ ص ١٤٧ .

السيوطي : الاتقان في علم القرآن ج٢ ص ٨ .

ويقول ابن الجوزي^(٩٣) : «نهى الشرع عن الخوض فيما يثير غبار شبهة ، ولا يقوى على قطع طريقه اقدام الفهم ، وإذا كان قد نهى عن الخوض في القدر فكيف يجيز الخوض في صفات المقدر ، وما ذلك الا لأحد أمرين ، اما لخوف اثاره شبهة تزلزل العقائد ، أو لأن قوى البشر تعجز عن ادراك الحقائق •

ويرى الشاطبي^(٩٤) أن المتشابه الواقف في الشريعة على ضربين أحدهما حقيقي ، والآخر اضافي ، ثم ضرب آخر راجع الى المناط الذي تنزل عليه الأحكام •

فالأول هو المراد بقوله تعالى : «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فيه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» •

ومعناه راجع الى أنه لم يجعل لنا سبيل الى فهم معناه ، ولا نصب لنا دليل على المراد منه ، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصاها وجمع أطرافها لم يجد فيها ما يحكم له معناه ، ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه ، ولا شك في أنه قليل لا كثير ، ولا يكون الا فيما لا يتعلق به تكليف سوى مجرد الايمان به •

والثاني : وهو الاضافي — ليس بدخول في صريح الآية ، وإن كان المعنى داخلا فيه ، لأنه لم يصر متشابها من حيث وضع في الشريعة من جهة أنه قد حصل بيانه في نفس الأمر ، ولكن الناظر قصر في الاجتهاد ، أو زاغ عن طريق البيان اتباعا للهوى ، فلا يصح أن ينسب الاشتباه الى الأدلة ، وانما ينسب الى الناظرين التخصير أو الجهل بمواقع الأدلة فيطلق عليهم أنهم متبعون للمتشابه •

(٩٣) ابن الجوزي : صيد الخاطر ص ١٨٤
- وراجع ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج٢ ص ٨٥ •
(٩٤) الشاطبي : الموافقات ج٢ ص (٦١ - ٦٣) مطبعة المدني ؛

والثالث : فالمتشابه فيه ليس بعائد على الأكلة ، وإنما هو عائد على مناط الأدلة فالتصريح عن أكل الميتة واضح ، والأذن في أكل (٩٥) الذكية كذلك فإذا اختلطت الميتة بالذكية حصل الاشتباه في المأكول ، لا في الدليل على تحليله أو تحريره ، لكن جاء الدليل المقتضى لحكمه في اشتباهه وهو الاتقاء حتى يتبين الأمر •

وقد أصل الشاطبي رأيه في المتشابه على قوله تعالى (٩٦) «فيه آيات محكمة من أم الكتاب ، وآخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به» فقد اختار قراءة الموقف ثم الاستئناف •

وقد أخذ بذلك كثير من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من أهل (٩٧) السنة •

ويعضد أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بقراءة أبي بن كعب «ويقول الراسخون» وقراءة عبد الله بن مسعود «وان تأويله الا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به» •

والله قد خص نفسه به ، وأثر به ذاته ، والخلق لا يجدون ما يدلهم على مقصوده •

وعلى ذلك فلا سبيل الى حقيقة المتشابه ، وهذا هو ما يتبهمه الذين في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله • وملاك الأمر في المسألة

(٩٥) أى قطعت أوداجسه ، ونهرتم حمه ، وذكرتم اسم الله عليه راجع السيوطي : معترك الأقران في أعجاز القرآن ج٢ ص ١٠٥ .
(٩٦) سورة آل عمران : آية ٧ .
(٩٧) يقول ابن النجار (٩٧٢هـ) «إنما لا يجوز تفسير المتشابه الذى سكت السلف عن تفسيره» شرح الكوكب المنير ج٢ ص ٤٥ .

أن المراد من التشابه التعبد به ، وهو قليل ، لا كثير ، ولا يتعلق بشيء
من الأحكام •

وأما عن الضرب الثانى ، فهو لا يقتل بالمتلو من الآى ، وإنما
بالقارىء نفسه وما أداه اليه الاعتقاد ذلك أن كل فرقة أخذت تفسر
القرآن وفق أصولها ، فما اتفق معها كان عندهم محكما ، وما تصادم
معهما كان متشابها ، ولزم حمل على التأويل ، وردة الى المحكم الذى هو
المعتمد في فهم مراد الله •

وقد أدى اختلاف الفرق الى الخلاف في المحكمات ، فما هو محكم
عند المسلف ، نجده متشابها عند المعتزلة ، فالاستنباه هنا ليس في الأدلة
وإنما هو في الناظرين فيها وما أداهم اليه الاعتقاد •

وأما عن الضرب الثالث ، فوجه الضواب فيه هو الأخذ بالأحوط
واتقاء الشبهات ، حتى يتضح الأمر ، ويتكشف الموقف ليكون الحكم عن
بينة وبصر •

والتشابه لا يقع في القواعد الكلية وإنما يقع في الفروع الجزئية^(٩٨)
فالأيات الموهمة للتشبيه فرع عن أصل التنزيه الذى هو قاعدة من قواعد
النظم الالهى ، كما أن فواتح السور وتشابهاها واقع كذلك في بعض فروع
من علوم القرآن والامر كذلك أيضا في التشابه الراجع الى النقاط فسان
الاشكال الحاصل في الذكية المخططة بالميتة من بعض فروع أصل التحليل
والتحريم •

اللهم الا أن يؤخذ التشابه على أنه الاضافى فعند ذلك لا يفرق بين
الاصول والفروع في ذلك ، ومن تلك الجهة حصل في العقائد الزين
والضلال •

(٩٨) الشاطبى : الموافقات ج٣ ص ٦٦ ط • المعنى •

وقيل التشابه اسم لعنيين^(٩٩)

أحدهما لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه في بعض نحو قوله :
«إن المقر تشابه علينا» •

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضا ويصدق قوله تعالى «كتابا
متشابهها مثاني» •

فإذا كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول ، فلظاهر أنه لا يمكنهم
الوصول الى مراده ••• وان كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده •
ويرى السيوطي^(١٠٠) أن المتشابه على ثلاثة أضرب ، منه ما يتعلق به
أهل التزيغ من خارجي القبلة نحو قوله سبحانه^(١٠١) : «فيومئذ لا يسأل
عن ذنبه أنس ولا جان» •

وفيها ما يتعلق به أهل البدعة من أهل القبلة من أصول المسائل الفقهية
نحو قوله سبحانه^(١٠٢) «لا تدركه الأبصار» مع قوله تعالى^(١٠٣) : «يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ» •

الثالث : ما يتعلق به المخالف من المسائل الفرعية في الأحكام الفقهية
نحو قوله سبحانه^(١٠٤) : «وَيْثَابِكْ فَطَهَّرْ» حيث احتجوا به في إزالة
النجاسة بكل مائع غير الماء مع قوله^(١٠٥) : «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
طَهُورًا» •

-
- (٩٩) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج٢ ص ٧٤ .
(١٠٠) السيوطي : معترك القرآن في أعجاز القرآن ج٢ ص ٤٩٠ .
(١٠١) سورة الحجر : آية ٩٢ .
(١٠٢) سورة الرحمن : آية ٣٩ .
(١٠٣) سورة الأنعام : آية ١٠٣ .
(١٠٤) سورة القيامة : آية ٢٢ .
(١٠٥) سورة المدثر : آية ٤ .
(١٠٦) سورة الفرقان : آية ٤٨ .

الفصل الثاني

القراءات

انقرآن والقراءات

أتجه العلماء إلى بيان العلاقة بين القرآن والقراءات ، فذكر الزركشي أنهما ^(١) «حقيقتان متغايرتان ، وأن القرآن ^(٢) هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والاعجاز ، والقراءات ^(٣) هي اختلاف الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها» .

والأمر ليس على هذا النحو الذي تصوره عبارة الزركشي ، فالمتناير الذي بين القرآن والقراءات ليس تأخيراً تاماً ، فالقراءات التي توفرت فيها شروط القراءة الصحيحة . تعتبر قرآناً ، أما ما فقد أحد هذه الشروط فهو قراءة لا غير .

ولعل مما يوضح عدم التناير التام في هذه المسألة أن القرآن ^(٤) يطلق ويراد به المقروء ... ويطلق ويراد به القراءة ، وهي اللفظ المدالة على ذلك .

ومتقسم قراءات القرآن إلى قسمين :

القسم الأول : القراءة الصحيحة

وتحكمها ثلاثة ضوابط : ١ - صحة السند ٢ - موافقة العربية

(١) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ١٥ ص ٣١٨ نشر دار صيدا بيروت ، وتبعه على ذلك القسطلاني في «لطائف الاشارات لفنون القراءات ١٥ ص ١٧١ والإدماطي البنا في «اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ١٥ ص ٩٦ .

(٢) راجع قول ابن النجار : (القرآن كلام معجز بنفسه متعبد بتلاوته) شرح الكوكب المنير ٢ ص ٧ ، ٨ .

(٣) راجع قول ابن الجزري : القراءات : «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزو لناقله» منجد المقرئين ص ٦١ .

(٤) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٢ ص ١٠٥ .

٣ - موافقة خط المصحف

فقد اشترط مكي أبو طالب^(٥) (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) أن تنقل عن النسخات التي للنبي ﷺ ، ويكون وجهها في العربية التي نزل بها القرآن شائعا ، وتكون موافقة لخط المصحف .

وقال ابن الجزري^(٦) : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يطل أنكارها .

وقد خلص الدكتور عبد الصبور شاهين^(٧) في كتابه تاريخ القرآن إلى القول بأن ما ذكره ابن الجزري عن شروط القراءة الصحيحة الثلاثة ليس أمرا مستحدثا على يد المتأخرين ، وإنما هو كما وجدنا قديما ، وغاية ما يمكن أن يقال : أنه لا جديد في هذه الشروط ، سوى ما بعد «لو» في الشرطين الأولين أما الأسس فمعتق على الأخذ بها ابتداء .

والمراد بصحة السند^(٨) أن يروى تلك القراءة المعدل الضابط عن مثله حتى ينتهي ، وتكون مع ذلك مشهورة عن أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معودة عندهم من الخط أو مما شذ بها بعضهم .

والمراد بموافقة القراءة أحد وجوه اللغة العربية أن تجرى على قواعد

(٥) مكي أبو طالب : الابانة عن معاني القراءات ص ٥١ مطبعة نهضة مصر .

(٦) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٩ .

- السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٩٩ .

- الدمياطي البنا : اتصاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص ٧٠ .

- ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٤ .

(٧) الدكتور عبد الصبور شاهين : تاريخ القرآن ص ٢٠٥ .

(٨) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٣ .

النحو كقراءة حمزة^(٩) : «والأرحام» بخفض الميم ، من قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام» عطفاً على الضمير المجرور في به على مذهب الكوفيين أو أعيد الجار وحذف للمعلم به ، وجر على القسم تعظيماً للأرحام ، وحثاً على صلتها •

وقراءة أبي جعفر^(١٠) «ليجزى قوما بما كسبوا» بضم الياء وفتح الزاي ، مبنياً للمفعول مع نصب قوما ، في موضع^(١١) «ليجزى قوما بما كسبوا» ، وهذه القراءة^(١٢) حجة على اقامة الجار والمجرور وهو «بما» مع وجود المفعول به الصريح ، وهو قوما مقلّم الفاعل كما ذهب إليه الكوفيون •

(٩) سورة النساء : آية (١) •

— انظر في مصادر هذه القراءة :

ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٤٧ •

ابن الجزري : تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ص ١٠٣ ط • بيروت •

ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين : ص ٩١ •

الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر ج١ ص ٥٠٢ الطبعة الاولى ٨٧ •

— وقرا الباقر : «والأرحام» بالنصب على العطف على اسم الله جل ذكره ، ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور لأن ذلك في موضع نصب ، فحمل «والأرحام» على المعنى فنصب ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، وهو المستعمل ، وعليه تقوم الحجة ، وهو القياس ، وعليه كل القراء •

راجع مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج١ ص ٣٧٦ •

(١٠) ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩١ •

— ابن الجزري : تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة ص ١٨٠ •

(١١) سورة الجاثية : آية ١٤ •

(١٢) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٧٢ •

— الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربع عشرة ج٢ ص ٤٦٦ •

وكاسكان (١٣) الهزمة في « بارئكم » (١٤) والراء في « يأمركم » (١٥) و « ينصركم » (١٦) و « يشعركم » (١٧) في قراءة أبي عمرو .

وعلة ذلك (١١) أنه شبه حركة الاعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الاعراب استخفافا لتوالي الحركات . قال أبو عمرو الداني (١٨) « والاسكان في هذه الكلم أصح في النقل ، وأكثر في الأداء ، وهو الذي اختاره ، وأخذ به » .

والمقصود بموافقة خط المصحف أن توافق أخذ المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار (٢٠) بعد جمعه القرآن ، كقراءة ابن كثير (٢١) : « جفات تجرى من تحتها الأنهار » بزيادة (٢٢) من فاتها وافقت المصحف الذي

(١٣) ابن الجزرى : تحبير التيسير ص ٨٧ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٩٨٣ .

(١٤) راجع سورة البقرة : آية ٥٤ .

(١٥) سورة البقرة : آية ٦٧ .

(١٦) سورة آل عمران : آية ١٦٠ .

(١٧) سورة الأنعام : آية ١٠٩ .

(١٨) مكى ابن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحجمها ١ ص ٢٤١ .

(١٩) راجع ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١ ص ١٠ ، ٢ ص ٢١٢ .

(٢٠) وهى : البصرة ، والكوفة ، والشام ، ومكة ، واليمن ، والبحرين فضلا عن أنه ترك مصحفا بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفا الذي يقال له الاسم .

ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١ ص ٧٠ .

(٢١) سورة التوبة : آية ١٠٠ .

(٢٢) الدحياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ١ ص ٥٠٢ .

- وقر! الباقر بن غير « من » وكذلك هى فى جميع المصاحف غير مصحف أهل مكة .

مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحججها ١ ص ٣٠٥ .

أرسله عثمان الى مكة ، فهي (٣٧) لا توجد الا فيه وقراءة ابن عامر (٣٨) :
«قلوا اتخذ الله ولدا» (٣٩) بغير واو ، جعله مستأنفا غير معطوف على
ما قبله ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو .

وقراءة ابن عامر أيضا (٣٧) : «وبلذير وبالكاتب المنير» بزيادة (٣٨)
الباء في الاسمين فان ذلك ثابت في مصاحف أهل الشام كذلك .

وكذلك (٣٨) : «فان الله هو الغنى الحميد» قرأ المدنيان (٣٩) وابن عامر
بغير «هو» وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام .

وقد توافق القراءة خط المصحف احتمالا أو تقديرا ، وذلك كقراءة
من قرأ (٣٩) «مالك يوم الدين» بالالف . فانها كتبت بغير ألف في جميع
المصاحف ، فاحتملت (٣٩) الكتابة أن تكون مالك ، وفعل بها كما فعل باسم

(٢٣) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٢ .
(٢٤) سورة البقرة : آية ١١٦ .
(٢٥) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ح ١
ص ٣٦٠ .

سوقرا الباقر بالواو «وقالوا» على العطف على ما قبله ، وكذلك
هي في جميع المصاحف (بالواو) الا في مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو
هو الاحتياط لإثباتها في أكثر المصاحف ولأن الكلام عليه قصة واحدة ولاجماع
القراء عليه سوى ابن عامر «مكى بن أبى طالب» : الكشف عن وجوه القراءات
السبع ح ١ ص ٣٦٠ .

(٢٦) سورة البقرة : آية ١١٦ .
(٢٧) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ح ١ ص
٣٦٠ ، ٣٧٠ .

(٢٨) سورة الحديد : آية ٢٤ .
(٢٩) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ح ١ ص ٣٨٤ .
(٣٠) سورة الفاتحة : آية ٤ .

— انظر ابن الجزرى : منجد المقرئين ، ومرشد الطالبين ص ٩٢ ، ٩٣ .
— ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ح ١ ص ١١ .
(٣١) راجع قول مكى بن أبى طالب : «وحجة من قرأ مالك بالف
اجماعهم على قوله تعالى «قل اللهم مالك الملك» سورة آل عمران : آية ٢٦ .
وأیضا فان مالكا معناه المختص بالملك» الكشف عن وجوه القراءات السبع
وعنها زحجها ح ١ ص ٢٥ ، ٣٦ .

الفاعل من قوله «قادر» و «صالح» ونحو ذلك مما حذفت منه للاختصار .

والضابط الأول هنا هو السند الصحيح ، وعليه المعول في الحكم على القراءة عند بعض العلماء إذ هو ^(٣٢) الأصل الأعظم ، والركن الأقوم ، غير أن أكثرهم على أن صحة السند لا تكفي في ثبوت القراءة ، ولا بد من توافر التواتر لأن القرآن لا يثبت إلا به ، يقول المزيكي ^(٣٣) : «الذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن» ، وقال مكي أبو طالب ^(٣٤) : «لا يثبت القرآن إلا بإجماع أو بأخبار متواترة تقطع على غيبها» .

وأيتواتر ^(٣٥) : ما رواه جماعة عن جماعة يتمتع طواظهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى من غير تعيين عدد على الصحيح .

يقول أبو القاسم النويري ^(٣٦) : «عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء ، والمحدثين ، وغيرهم ، لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا» ، أو ^(٣٧) هو كلام الله المنزل على محمد المتلو التواتر .

وقد خرج ابن الجزرى من دراسته لشروط القراءة الصحيحة بأنه

(٣٢) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠ ط . القاهرة .

(٣٣) الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ج ١ ص ٧١ ط ١٩٨٧ .

(٣٤) مكي بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج ١ ص ٢٥ .

(٣٥) الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ج ١ ص ٧١ .

(٣٦) راجع الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ج ١ ص ٧١ .

— وراجع الغزالي : المستصفى ج ١ ص ١٠١ .
(٣٧) الشوكاني : إرشاد الفحول ص ٣٠ مطبعة الحلبي ١٩٢٧ م .

حين تجتمع^(٣٨) هذه الشروط تكون القراءة متواترة أو صحيحة للسبعة أو غيرهم قال^(٣٩) : كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، وتواتر نقلها ، هذه هي القراءة المتواترة المقطوع بها .

وقد نقل ابن الجزرى عن عبد الوهاب بن السبكي من فتوى له قوله^(٤٠) : «المقراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى ، والثلاث التى هى قراءة أبى جعفر وقراءة يعقوب ، وقراءة خلف متواترة مطومة من الدين بالضرورة وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شيء من ذلك الا جاهل ، وليس تواتر شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات ، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول : أشهد أن لا اله الا الله محمد رسول الله ... وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ... ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتطرق الظنون ولا الارتياب الى شيء منه .

كذلك قرر ابن الجزرى نفسه^(٤١) أن الذى جمع أركان التواتر هو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقينها بالقبول ، أخذها

-
- (٣٨) الدكتور عبد الصبور شاهين : تاريخ القرآن ص ٢٠٥ .
 - (٣٩) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩١ طبع القاهرة بتحقيق الدكتور عبد الحى الغرماوى .
 - راجع شروط مكى بن أبى طالب فى القراءة التى يقرأ بها وذلك فى قوله عند هذا القسم : هو ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهى :
 - أن ينقل عن الثقات الى النبى ﷺ .
 - ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن شائعا .
 - ويكون موافقا لخط المصحف . الابانه عن معانى القرآن ص ٥١ .
 - (٤٠) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ج١ ص ٤٦ .
 - (٤١) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٢ .
 - وراجع قوله : «فالذى وصل إلينا اليوم متواترا وصحيحا مقطوعا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين . منجد المقرئين ص ١١٤ .

الخلف عن السلف ، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوع بها .
والمواقع أنه اذا ثبتت قطعية التواتر في القراءة ، فقد تأكدت بذلك
قرآنيتهما ، وصارت بعضا من النص القرآني .

والجمهور على أن^(٤٣) القراءات السبع متواترة ، مطبوعة من الدين
ضرورة ، يقول القرطبي^(٤٤) : «والقراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت
عن النبي ﷺ تواترا يعرفه أهل الصناعة .

وقد خلف الزركشي في ذلك اذ المحقق عنده^(٤٥) أنها متواترة عند
الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر ، فان اسنادهم بهذه
القراءات السبع موجود في كتب القراءات ، وهو نقل الواحد عن الواحد .

ورد بأن انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عند
غيرهم ، فقد كان يتلقى^(٤٦) القراءات من كل بلد بقراءة امامهم الذي من
الصحابة أو من غيرهم الجم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائما ، فالتواتر
حاصل لهم ، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط الحروف ، وحفظوا شيوخهم
فيها جاء السند من قبلهم . . . فينبغي أن يتفطن لذلك ، ولا يمتز بقول من
قال : ان أسانيد القراء تشهد بأنها آحاد .

(٤٢) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ١ ص ١٦١ ،
وراجع ١ ص ١٦٧ .

- (٤٣) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٦ ص ٦ .
- (٤٤) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ١ ص ٣١٩ .
- ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٢ ص ١٢٨ .
- وراجع السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ١ ص ٨٠ .
- (٤٥) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٢ ص ١٢٨ .
- راجع بياننا لهذه المسألة مع ذكر القراء ورواياتهم وطرقهم في :
- ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ١ ص ٥٤ .
- الزركشي : البرهان في علوم القرآن ١ ص ٣١٩ .
- انشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣٠ .
- عبد العلي محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ٢ ص ١٥-١٧ .

وقد استثنى ابن الحاجب^(٤٦) ، ومن تبعه من المتواتر ما كان من قبيل
صفة الأداء ، كالملا والامالة وتخفيف الهزة ونحوه .

وقد اعترض ابن الجزرى^(٤٧) على ابن الحاجب ، وقال : لا نعلم
أحدا تقدم ابن الحاجب الى ذلك لأنه اذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر
هيئته ، اذ اللفظ لا يقوم الا به ولا يصح الا بوجوده .

ونسبة هذه القراءات الى قراء بأعينهم لا تخرج عن أن كل قارئ
منهم كان أصبغ لقراءته ، وألزم لها .

وقد أوضح ابن الجزرى ذلك في قوله^(٤٨) : ثم تجرد قوم للقراءة
والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عنية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى
بهم ، ويرحل اليهم ، ويؤخذ عنهم ، وأجمع أهل بلادهم على تلقى قراءتهم
بالمقول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم ،
أو لضبط الحروف ، وحفظ شيوخهم فيها ، ومع كل واحد في طبقة
ما يبلغها حد التواتر ..

فكان أبو عمرو من أهل البصرة ، وحزمة وعاصم من أهل الكوفة
وسوداها ، والكسائي من أهل العراق ، وابن كثير من أهل مكة ، وابن عامر
من أهل الشام ، ونافع من أهل المدينة .

(٤٦) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج٢ ص ١٢٨ .

(٤٧) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج٢ ص ١٣٢ .

(٤٨) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج١ ص ٨ .

— وراجع أيضا قوله : « المراد بإضافة الحروف والقراءات الى أئمة
القراءة ورواتهم أن ذلك القساري ، وذلك الامام اختار القراءة
بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به ، فكثره على غيره ، وداوم عليه ،
ولزمه حتى اشتهر وعرف به ، وقصد فيه ، وأخذ عنه ، فلذلك أضيف اليه
دون غيره من القراء ، وهذه الاضافة اضافة اختيار ودوام ولزوم لا اضافة
اختراع ورأى واجتهاد » النشر في القراءات العشر ج١ ص ٥٢ .

والتمسك بقراءة هؤلاء السبعة دون غيرهم عمل قام به المتأخرون ،
ثم انتشر . ولم يقل أحد أن القراءة الصحيحة تنحصر في قراءة هؤلاء ،
فكل قراءة صح^(٤٩) سندها واستقام وجهها في العربية ، ووافقت المصحف
الامام لا يجوز ردها ، ولا يطل انكارها ، ووجب على الناس قبولها سواء
كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم .

والقراءات الصحيحة لا تفاضل بينها ، فكلها حق وصواب ، وهي
قرآن يتعبد بتلاوته .

قال أبو جعفر النحاس^(٥٠) : السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان
الآ يقال : أحدهما أجود لأنهما جميعا عن النبي ﷺ ، فبأيئام من قال ذلك .
وإزاء هذا الأمر يأخذنا الدهش^(٥١) إذ نرى الطبري يتوعد عليه
الطريق أحيانا في أمر بعض القراءات الثابتة التواتر ، والتي هي بحكم
قرآنيتهما مكولة الحفظ على وجه التأكيد .

وقد عامل الطبري هذه القراءات على أنها تخضع لمقتضى أصحاب
اللغة ، ولا يمتنع الحكم عليها بمقتضى النظرة الشخصية ، وهو يقرر هذا
تصريحا لا تلميحا ، وفاته^(٥٢) أن القرآن حجة على اللغة ، وليست اللغة
حجة عليه .

-
- (٤٩) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٩ .
- ابن لنجار : شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ١٣٤ .
- السيوطي : معترك الأقران في أعجاز القرآن ج ١ ص ١٦٦ .
(٥٠) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٨٣ ط . محمد
توفيق .
(٥١) لبیب السعيد : دفاع عن القراءات المتواترة ص ١١ ، ١٢ ط .
دار المعارف .
(٥٢) النيسابوري : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ج ٨ ص ٣٧ .

والمواقع أنه ليس لأحد^(٥٣) أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه ، ويلزم^(٥٤) المقرئ أن يحذر الاقراء بما يحسن في رأيه دون النقل أو وجه اعراب أو لغة دون رواية ، ولا يجوز^(٥٥) له أن يقرأ الا بما قرأ أو سمع ، فالقراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها ،

روى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال^(٥٦) : القراءة سنة فاقروا كما تجدونه ، وعن الشعبي (توفي ١٥١ هـ) أنه قال : القراءة سنة فاقروا كما قرأوا الحكم* .

ويقول سيويوه^(٥٧) : «القراءات سنة مروية عن النبي ﷺ ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه» .

ولذلك كان كثير^(٥٨) من أئمة القراء كتلفع وأبى عمرو يقول : لولا أنه ليس لى أن أقرأ الا بما قرأت — لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا .

ومدار الحكم على صحة القراءة لا يقوم^(٥٩) على الأئمة في اللغة ، والأئمة في العربية ، بل على الأئمة في الأثر ، فالسنة^(٦٠) أن تؤخذ القراءة اذا اتصلت روايتها نقلا وقراءة ، ولغظا ، ولم يوجد طعن على أحد من روايتها يقول الزركشى^(٦١) : القراءات توقيفية ، وليست اختيارية

-
- (٥٣) ابن تيمية : مجموع فتاواه ١٣ ص ٣٩٩ .
 (٥٤) ابن الجزرى : منجد المقرئين ص ٦٥ دار المطبوعات ١٩٧٧ .
 (٥٥) ابن الجزرى : منجد المقرئين ص ٦٦ .
 (٥٦) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٥٠ ، ص ٥١ .
 (٥٧) راجع : الزركشى : البرهان في علوم القرآن ١ ص ٣٢٢ .
 (٥٨) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١ ص ١٧ .
 (٥٩) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١ ص ١٠ ، ١١ .
 (٦٠) الزركشى : البرهان في علوم القرآن ١ ص ٣٣٠ .
 (٦١) الزركشى : البرهان في علوم القرآن ١ ص ٣٢٠ .

خلافًا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء ، واجتهاد البلغاء ، أو أنها^(٦٣) عن هوى من القراء ، وعن رغبة منهم في أن يوضحوا مقاصدهم وأفهامهم وأذواقهم .

وقد دفعهم ذلك إلى الحملة على القراء ، ورد بعض القراءات السبع ، ومن انشواهد على ذلك ما ورد في قوله تعالى^(٦٤) «لوما أنتم بمصري» فحرك^(٦٥) حمزة ياء بمصري الثانية إلى الكسر ، وحركها الباقون إلى الفتح ، وقد عد بعض^(٦٥) الناس قراءة حمزة لحنا ، وليست بلحن ، وإنما هي مستعملة ، قلل القاسم بن ممن النحوي^(٦٦) : هي صواب ، ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها ، فإنها قراءة صحيحة ، اجتمعت فيها الأركان الثلاثة ، وقرأ بها جماعة من التابعين ، وقياسها في النحو صحيح وذلك أن الياء الأولى وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الادغام فدخلت ساكنة عليها بالأضلفة ، وحركت على الأصل في اجتماع الساكنين .

وفي قوله تعالى :^(٦٧) «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» ، قرأ حمزة^(٦٨) وحده «والأرحام» خفضاً ، وقرأ الباقون : «والأرحام» نصباً .

والحجة بن نصب^(٦٩) أنه عطف على «الله» تعالى ، وأراد واتقوا

(٦٣) جولد تسيهر : مذاهب التفسير الاسلامي ص ١٠ ، ١١ .

(٦٤) سورة ابراهيم : آية ٢٢ .

(٦٥) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٣٦٢ .

(٦٥) مكي بن أبي طالب : الكشف عن القراءات السبعة ح ٢ ص ٣٦ .

(٦٦) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ح ٢ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٦٧) سورة النساء : آية (١) .

(٦٨) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٢٦ .

— ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ح ٢ ص ٢٤٧ .

— على الضباع : شرح الشاطبية ص ١٧٩ .

(٦٩) ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ٩٤ .

الأرحام لا تقطعوها • وتوجيه قراءة (٧٠) حمزة أنه عطف الأرحام على
الماء في به وقد أجاز (٧١) الكوفيون ذلك ، واحتجوا أن قرأ به بأنه أضمر
الخافض ، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له كيف تجدك ؟ يقول :
خير ، عطفك الله ، يريد بخير •

وقال بعضهم : معناه ، واتقوه في الأرحام أن تقطعوها •

وقد قبح البصريون ذلك ، ولحنوا القارئ به ، وأبطلوه من وجوه :
أجدها : أنه لا يعطف بالظاهر على مضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ،
وأيضاً فإن النبي ﷺ نهانا أن نحلف بغير الله ، فكيف نهى عن شيء
ويؤتى به •

وقال أبو العباس المبرد (٧٢) : لو صليت خلف إمام يقرأ «لوما أئتم
بمصرخى» (٧٣) بكسر المياء ، «واتقوا الله الذى تساطون به والأرحام»
بخفض الميم لأخضت نعلى ومضيت •

وفى قوله تعالى : «فتوبوا الى بارئكم» و (٧٥) «يا مريم» قرأ
أبو عمرو (٧٦) باسكان الهمزة فى «بارئكم» والراء فى «يا مريم» تخفيفاً •

(٧٠) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١
ص ٣٧٥ •

(٧١) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع ص ٩٤ •

(٧٢) القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢ •

— المبرد : الكامل ج ٦ ص ١٥٥ •

(٧٣) وذلك أن حمزة قرأ «ما أنا بمصرخكم وما أئتم بمصرخى»
«سورة إبراهيم آية ٢٢ فكسر المياء لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة
وياء» ابن جنى : المحتسب ج ٢ ص ٤٩ •

راجع البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ ، ج ٥ ص ٤١٩ •

(٧٤) سورة البقرة : آية ٥٤ •

(٧٥) سورة البقرة : آية ٦٧ •

(٧٦) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ج ١ ص ١٠ ، وانظر
ج ٢ ص ٢١٣ •

قال عباس بن الفضل الأتصاري^(٧٧) (توفي سنة ١٨٦ هـ) : سألت أبا عمرو^(٧٨) : كيف تقرأ «إلى بارئكم» مهموزة مثقلة ، أو «إلى بارئكم» مخففة فقال : قراعتي «إلى بارئكم» مهموزة غير مثقلة .

وقد طعن المبرد^(٧٩) في الاسكان ، ومنعه ، وزعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن .

ونقل عن سيبويه أنه قال^(٨٠) : «كان أبو عمرو يختلس الحركة من «إلى بارئكم» و «إلى بارئكم» وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن ، ولم يكن يسكن .

وقد اعترض ابن الجزرى على ذلك وقال^(٨١) : «إن هذا ونحوه مردود على قائله ، وجهها في العربية ظاهر غير منكر ، وهو التخفيف ، على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكن المرفوع من «يعلمهم» ونحوه . وأكد ابن الجزرى أن من الخطأ أن يظن بالقراء أنهم لا يتحرون الصواب وأن قراءاتهم اجتهاد منهم ، فقال^(٨٢) : إن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ، ولا بصيرة ، ولا توفيق ، فقد ظن بهم ما هم منه مبرعون ، وغنه منزهون .

-
- (٧٧) انظر ترجمة في طبقات القراء ج١ ص ٢٥٣ .
 - (٧٨) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ١٥٥ .
 - (٧٩) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢١٣ .
 - (٨٠) أبو علي الفارسي : الحجة في القراءات السبع ج٢ ص ٦٢ ، ٦٣ .
 - وراجع سيبويه : الكتاب ج٢ ص ٢٩٧ .
 - (٨١) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢١٣ .
 - (٨٢) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢١٤ .

وقد أدى اختلاف القراءات الى الاختلاف في الأحكام^(٨٣) ، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة في قوله تعالى^(٨٤) : «وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا» فقد قرئ^(٨٥) لستم و لامستم ، واختلف المفسرون في معنى ذلك على قولين :

أحدهما^(٨٦) : أن ذلك كناية عن الجماع لقوله تعالى «وان ظلمتموهن من قبل أن تمسوهن ، وقد فرستم لهن فريضة ، فنصف ما فرضتم» وقال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم ظلمتموهن من قبل أن تمسوهن ، فما لكم عليهن من عدة تعتدونها» وقال ابن عباس : اللمس والمس والمباشرة : الجماع ولكن الله يكتى بما شاء .

ثانيهما : أن اللمس ما كان بلميد أو بغيرها من أعضاء الانسان ، ومعن ذهبوا الى ذلك عبد الله بن مسعود ، قال : اللمس ما دون الجماع ، وعنده أن القبلة من المس ، وفيها الوضوء ، وكان يقول^(٨٧) : «يتوضأ الرجل من المباشرة ومن اللمس بيده ، ومن القبلة» ، وكذا ابن عمر^(٨٨)

(٨٣) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج١ ص ١٦٧ .

(٨٤) سورة النساء : آية ٤٣ .

(٨٥) قرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وأبو عمر ، وابن عمر : أو

لامستم بالالف في سورة النساء : آية ٤٣ ، وسورة المائدة آية ٦ .

— وقرأ حمزة والكسائي : لستم بغير الف .

انظر ابن مجاهد : كتاب المبعث في القراءات ص ٢٣٤ .

(٨٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج١ ص ٥٠٣ .

(٨٧) مالك : الموطأ ج١ ص ٦٥ .

(٨٨) راجع عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

— ابن حزم : المحلى ج١ ص ٢٤٥ .

أما عمر فقد كان يقصد بالمس^(٨٩) الذى ينقض الوضوء ما كان بشهوة ، فإذا خلا منها فإنه لا ينقضه ، وربما نجد فى ذلك تفسيراً للروایتين اللتين وردتا فى الموضوع عنه .

ففى إحدى الروایتين أنه كان يأمر بالوضوء من مس المرأة وتقبيلها ، ويقول^(٩٠) : «قبلة الرجل امرأته ، وجسه بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فطيه الوضوء ، وعنده أن القبلة من اللمس وتوجب الوضوء» .

وفى الأخرى أنه كان^(٩١) يقبل امرأته ، ثم يصلى ولا يتوضأ ، قال عبد الله بن عمر :^(٩٢) «إن عائكة بنت زيد قبلت عمر بن الخطاب وهو صائم فلم ينهها» ، قال : وهو يريد الصلاة ، ثم مضى فطلى ، ولم يتوضأ» .

وكان عمر فيما يفعل يصحح رأيه على قول عائكة^(٩٣) : «كان رسول الله ﷺ ، يتوضأ ، وكان يفرج الى الصلاة ، فيقبلنى ، ثم يصلى فما يحدث وضوء» وفى رواية^(٩٤) «أن النبى ﷺ قبل بعض نسائه ثم خزل الى الصلاة ولم يتوضأ» .

-
- (٨٩) محمد رواس قلجى : موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٦٧٨ .
 (٩٠) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٥٠٣ .
 - راجع الجصاص : أحكام القرآن ج ٢ ص ٣٦٩ .
 (٩١) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٥٠٣ .
 (٩٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١ ص ١٣٥ .
 (٩٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١ ص ١٣٥ .
 (٩٤) الصنعانى : مبل السلام ج ١ ص ١٠١ .

ومن ثم فإن ما قاله عمر في الوضوء أن صح عنه يحمل على الاستحباب وقد رد ابن حزم حديث عائشة وقال^(٩٥) : «إن هذا حديث لا يصح لأن راويه أبو روق ، وهو ضعيف ، ومن طريق رجل اسمه عروة الزنى ، وهو مجهول ، وروى من طريق الأعشى عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة الزنى وهو مجهول» .

وقد عرض أحمد شاكر لنقد^(٩٦) هذا الحديث من حيث السند في استفاضة وعمق ، وانتهى الى أنه ليس فيه علة توجب تركه» .

وجوز الفقهاء وطء الحائض عند الانقطاع قبل الفسل وعدمه على الاختلاف في يطهرن^(٩٧) .

فقراءة التخفيف^(٩٨) أوجبت انقطاع الدم ، وقراءة التشديد اقتضت التطهر. بالاء والاعتسال به .

(٩٥) ابن حزم : المحلى ١ ص ٢٤٥ .

(٩٦) انظر هامش المحلى ١ ص ٢٤٥ .

(٩٧) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «يطهرن» خفيفة

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي «يطهرن» مشددة .

سورة البقرة : آية ١١٢ وراجع ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات

ص ١٨٢ .

(٩٨) ابن العربي : أحكام القرآن ١ ص ١٦٩ .

كذلك ورد خلاف في قراءة «وأرجلكم» في قوله تعالى^(١) «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» •

فقري^(٢)، ينصب اللام في أرجلكم ، وبذلك قرأ على بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعروة بن الزبير ، وعكرمة •

وقرأ به^(٣) نافع ، وابن عامر ، وحفص ، والكسائي ، ويعقوب ، وفيه وجهان :

أحدهما : هو معطوف^(٤) على الوجوه والأيدي •

وبذلك يكون عطف محدودا على محدود لأن ما أوجب الله غسله حصره بحد ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد •

ويكون الحكم غسل الوجوه والأيدي والأرجل وقد جاءت السنة بذلك مما قوى هذا الوجه •

قال رسول الله ﷺ^(٥) : «ويل للأعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء» فلزم منه بطلان المسح على الرجلين •

(١) سورة المائدة : آية ٦ •

(٢) راجع العكبري : أملاء ما من به الرحمن ١ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ •

(٣) مكى بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ ص ٤٠٧ •

(٤) البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر ١ ص ٥٣ •

— ابن الجزري : تحبير التيسير ص ١٠٦ •

— ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ٢ ص ٢٥٤ •

— الأتباري : الانصاف في مسائل الخلاف ص ٦٠٣ •

(٥) راجع الطبري : جامع البيان تأويل آي القرآن ٦ ص ١٣٦ •

ط • الطلبي •

(٦) مالك : الموطأ ١ كتاب الطهارة ص ٢٠ •

— النمسائي : منن النمسائي ١ كتاب الطهارة ص ٧٨ •

— ابن ماجة : سنن ابن ماجة ١ كتاب الطهارة ص ١٥٣ ، ١٥٤ •

وكان على يغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم يقول (٧) : «هذا وضوء رسول الله» ، وكان عثمان يغسل رجليه اليمينى الى الكعبين ثلاث مرات ، ثم يغسل رجليه اليسرى مثل ذلك ، ثم يقول : «رأيت (٨) رسول الله يتوضأ نحر وضوءى هذا» . وكان ابن مسعود يمسح على الرجلين في الوضوء ، ولكنه ترك ذلك ، وقال يغسلهما . قال قتادة (٩) : ان ابن مسعود رجع الى غسل الرجلين في قوله تعالى : وأرجلكم الى الكعبين ، وقال عبد الملك لمطاء (١٠) : «أبلغك عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه مسح على القدمين ؟ فقال : لا .

الثانى : أنه معطوف على موضع برعوسكم ، والأول أقوى لأن المعطف على اللفظ أقوى من المعطف على الموضع .

وقرىء بالجبر ، وهى قراءة (١١) الحسن والحسين ، وأنس بن مالك وعقمة والنسبى والضحاك ومجاهد .

وقرأ بذلك (١٢) من القراء ابن كثير وحمزة وأبو عمرو ، ويحيى عن عاصم ، وأبو جعفر ، وخلف وفيه وجهان

أحدهما : المعطف (١٣) على الرموس في الاعراب ، والحكم مختلف ،

- (٧) النسائى : سنن النسائى ١ كتاب الطهارة ص ٨٩ .
 - وفى رواية «من أحب أن ينظر الى وضوء رسول الله ﷺ فهذا وضوءه» ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢ ص ١٩٧ .
 (٨) النسائى : سنن النسائى ١ كتاب الطهارة ص ٨٠ .
 (٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١ ص ٢٠ .
 - ابن قدامة : المغنى ١ ص ١٣٤ .
 (١٠) أبو بكر الحازمى : الاعتبار فى النسخ والنسخ من الآثار ص ١٢٣ ، ص ١٢٤ .
 (١١) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ ص ٤٠٦ .
 (١٢) ابن مجاهد : كتاب السبعة فى القراءات ص ٢٤٢ .
 (١٣) العكبرى : املاء ما من به الرحمن ١ ص ٢٠٤ .
 - الأنبارى : الانتصاف فى مسائل الخلاف ص ٦٠٣ .

قالرعوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، وهو الاعراب الذى يقال هو
على الجوار .

وقد عارض^(١٤) ابن خالويه ذلك فقال : لا وجه لمن ادعى أن الأرجل
مخفوضة بالجوار لأن ذلك مستعمل فى نظم الشعر للاضطراب ، وفى
الأمثال ، والقرآن لا يحمل على الضرورة .

الثانى : الجر بحرف محذوف تقديره ، وافعلوا بأرجلكم غسلا
والحجة^(١٥) لمن خفض أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس ،
والرجل ثم عادت السنة للغسل ، أو أنه حملة^(١٦) على الرعوس لأنها
أقرب الى الأرجل من الوجوه ، والأكثر فى كلام العرب أن يحمل العطف
على الأقرب من حروف العطف ومن المعاملين ، ولا يجوز^(١٧) أن يحال
بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة .

لكن لما حمل^(١٨) الأرجل على الرعوس فى المخفض على المسح قامت
الدلالة من السنة والاجماع ومن تحديد الموضوع فى الأرجل مثل التحديد
فى الأيدى المغسولة ، على أنه أراد بالمسح الغسل ، والعرب تقول تمسحت
للمساة ، أى توضأت لها .

وقد تمسك بعض من قللوا باشتراك أرجلكم مع رعوكم فى الاعراب

-
- (١٤) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع ص ١٠٤ .
(١٥) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع ص ١٠٤ .
— عبر الرازق بن همام : المصنف ١١٩ ص ١١٩ .
(١٦) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها
وحججها ١٤ ص ٤٠٦ .
(١٧) ابن حزم : المحلى ٢ ص ٥٦ .
(١٨) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها
وحججها ١٤ ص ٤٠٦ .
— راجع الأتبارى : الاتصاف فى مسائل الخلاف ص ٦٠٩ .

والمحكم معا ، ووقفوا عند حد القول بمسح الأرجل ، ومن (١٩) قلوا بذلك ابن عباس والحسن . واعتمدوا في ذلك على آثار منها ما رواه عطاء عن أبيه عن أوس بن أبي أوس قال (٢٠) : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على نعليه ثم قلم فصلى .

غير أن هذا الحديث (٢١) لا يعرف مجردا متصلا الا من حديث يعلى بن عطاء ، وفيه اختلاف أيضا ، وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ، وجائز (٢٢) أن يكون هذا المسح الذي ذكره أوس كان في وضوء توضأه الرسول من غير حدث كان منه ، وجب عليه من أجله تجديد وضوئه لأن الرواية عنه ﷺ أنه كان اذا توضأ لغير حدث كذلك يفعل .

وروى هشيم عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن أوس بن أبي أوس ، قال (٢٣) : «أنه رأى النبي ﷺ أتى سباطة قوم بالطائف ، فتوضأ ومسح على قدميه» غير أنه قال : وكان هذا في أول الاسلام .

وقد ضعف أبو بكر الحازمي حديث هشيم (٢٤) لما فيه من التزلزل لأن بعضهم رواه عن يعلى بن عطاء عن أوس ، ولم يقل عن أبيه ، وقال بعضهم عن رجل ، ومع هذا الاضطراب لا يمكن المصير اليه ، ولو ثبت كان منسوخا كما قال هشيم .

(١٩) ابن حزم : المحلى ج٢ ص ٥٦ .

(٢٠) أبو داود : سنن أبي داود : ج١ كتاب الطهارة ص ٣٦ .

— الطحاوي : شرح معاني الآثار : كتاب الطهارة باب المسح على النعلين ج١ ص ٩٧ .

(٢١) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٢٣ .

(٢٢) العبري : جامع البيان في تفسير القرآن ج١ ص ١٢٦ .

(٢٣) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٢٣ .

(٢٤) المصدر السابق : ص ١٢٤ .

وقد صوب الطبري^(٢٥) القراءتين جميعا ، أى النصب فى الأرجل والخفض فيهما لأن فى عموم الرجلين بمسحهما بالماء غسلهما ، وفى امرار اليد عليهما مسحهما ، فوجه صواب قراءة من قرأ ذلك نصبا لما فى ذلك من معنى عمومهما بامرار الماء عليهما ، ووجه صواب قراءة من قرأ خفضا لما فى ذلك من امرار اليد عليهما مسحا بهما ، غير أنه اختار قراءة من قرأ ذلك خفضا ، وحيثه أن المسح يجمع الغسل والمسح معا ، ولأنه بعد قوله : «وامسحوا برعوسكم» فالمعطف به على الرعوس مع قرينه منه أولى من المعطف به على الأيدي ، وقد حيل بينه وبينها بقوله «امسحوا برعوسكم» .

القراءات الشاذة :

هى ما فقدت ركنا من الأركان الثلاثة : صحة التواتر ، وموافقة العربية ولو بوجه ، ومطابقة رسم المصحف ولو احتمالا .

يقول أبو شامة^(٢٦) : فإن اختلف أحد هذه الأركان الثلاثة عرفت القراءة بأنها شاذة .

فمما شذ لحجم تواتره

قراءة الحسن بن على وابن عباس^(٢٧) «وما أنزل على الملكين ببابل ، وهاروت وماروت» بكسر^(٢٨) اللام على أن المراد بالملكين داود سليمان . وقراءة سعد بن أبى وقاص^(٢٩) «ما ننسخ من آية أو ننسها» أو

(٢٥) الطبري : جامع البيان فى تفسير القرآن ج١ ص ١٢١ ط . الحلبي

(٢٦) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٣٣١ .

(٢٧) سورة البقرة : آية ١٠٢

(٢٨) ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ٨ .

— الزمخشري : الكشاف ج١ ص ١٧٣ .

— وقد وردت هذه القراءات منسوبة للضحاك بن مزاحم : انظر ابن جنى ج١ ص ١٠٠ .

(٢٩) سورة البقرة : آية ١٠٦ .

تنسها^(٣٠) بفتح التاء المثناة والسین وذلك على اضممار الفاعل والمراد
النبي ﷺ .

وقراءة أبي بن كعب^(٣١) «تأتينكم» بقاء التانيث في قوله تعالى^(٣٢) :
«يا بني آدم اما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي» لأن الفاعل ،
وهو رسل جمع تكسير فيجوز في فعله التذكير والتانيث .

ومما شذ لأنه نقل عن طريق الآحاد ، وخالف لفظة خط المصحف
قراءة عبد الله بن مسعود^(٣٣) : «فمن لم يجد فصليماً ثلاثة أيام
(مقتابعات) بزيادة لفظ مقتابعات .

وقراءته^(٣٤) «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيما نهم» في موضع^(٣٥)
«والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» .

وقراءة أبي بن كعب^(٣٦) : «وان كان رجل يورث كلاًة أو امرأة ،
وله أخ أو أخت «من الأم» بزيادة «من الأم» .

-
- (٣٠) ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ٩ .
 - الزمخشري : الكشف ص ١٧٦ .
 - وقد نسبت هذه القراءة لأبي الاسود الدؤلي . انظر ابن جنى :
المحتسب ص ١٠٣ .
 - (٣١) ابن جنى : المحتسب ص ٢٤٧ .
 - (٣٢) سورة الاعراف : آية ٣٥ .
 - (٣٣) سورة البقرة : آية ١٩٦ .
 - سورة المائدة : آية ٨٩ .
 - وقد وردت هذه القراءة منسوبة لأبي بن كعب . الزمخشري
الكشاف ص ٢٤٢ .
 - (٣٤) الزمخشري : الكشف ص ٦٣٢ .
 - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ص ٥٥ .
 - (٣٥) سورة المائدة : آية ٣٨ .
 - (٣٦) سورة النساء : آية ١٢ .
 - الزمخشري : الكشف ص ٤٨٦ .
 - الزركشي : البرهان في علوم القرآن ص ٢٣٧ .

- وقراءة^(٣٧) «لعمدة من أيام آخر» [متابعات] بزيادة لفظ متابعات •
- وقراءة^(٣٨) : «للذين يؤلون من نسائهم تريص أربعة أشهر ، فلان فاموا «لقبين» فان الله غفور رحيم» بزيادة فيهن •
- وقراءة ابن عباس^(٣٩) : «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم «في مواسم الحج» بزيادة لفظ في مواسم الحج •
- وقرأته^(٤٠) : «لما استمتعتم به منهن» «الى أجل مسمى» فأتوهن أجورهن «في مكن»^(٤١) فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن •
- وقراءة الزبير^(٤٢) : «ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . ويستعينون بالله على ما أصابهم» بزيادة «ويستعينون بالله على ما أصابهم» •
- وقراءة ابن شنبوذ^(٤٣) : «لوكن وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة» غصبا ، بزيادة «صالحة» •
- وقراءة الجحدري وابن مهيض (١٢٣ هـ) عن النبي ﷺ^(٤٤) [على

-
- (٣٧) سورة البقرة : آية ١٨٤
 - الزمخشري : الكشف ١ ص ٢٢٦
 - (٣٨) سورة البقرة : آية ٢٢٦
 - الزمخشري : الكشف ١ ص ٢٦٩
 - (٣٩) سورة البقرة : آية ١٩٨
 - الزمخشري : الكشف ١ ص ٢٤٥
 - ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١٢
 - (٤٠) البقوى : معالم التنزيل ١ ص ٤١٤
 - (٤١) سورة النساء : الآية ٢٣
 - (٤٢) سورة آل عمران : آية ١٠٤
 - (٤٣) سورة الكهف : آية ٧٩
 - راجع ابن الجزرى : عاية النهاية في طبقات القراء ٢ ص ٥٢
 - (٤٤) ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١٥٠

رغارف خضر وعباقرى حسان] في مكان^(٤٥) «المتكئين على رغرف خضر».

ومما شذ عن رسم المصحف أيضا ما ورد من نقص في قراءة عبد الله ابن مسعود^(٤٦) [والذكر والأنثى] في موضع^(٤٧) «لوما خلق الذكر والأنثى» .

ومما خلفه ببدال كلمة بأخرى قراءة ابن مسعود^(٤٨) : [ان الله لا يظلم مثقال نملة] في موضع^(٤٩) : «ان الله لا يظلم مثقال ذرة» .

وقراءة عمر^(٥٠) : [غير المفضوب عليهم وغير الضالين] في موضع : «(٥١)» [غير المفضوب عليهم ولا الضالين] .

وهذه المقراءات ، وان صح^(٥٢) نقلها في الآحاد لا يجوز^(٥٣) القراءة بها لا في صلاة ولا في غيرها لأنها^(٥٤) لم تؤخذ بالجماع وانما أخذت بأخبار الآحاد ، ولا يثبت قرآن يقرأ بخبر الواحد ، ولأنها مخالفة لما قد أجمع عليه ، فلا يقطع على صحتها ، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ، ولأن الناس لا يعلمون أنها قراءة الصحابة المروية عنهم على القطع ، وانما هي شيء يرويه بعض من تحمل الحديث ، الا أن ابن شنبوذ

(٤٥) سورة الرحمن : آية ٧٦ .

— راجع قول مجاهد : «كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن اجماع أهل بلده ، فرغب الناس عن قراءته . غاية النهاية في طبقات القراء ح ٢ ص ١٦٧ .

(٤٦) ابن الجزري : النشر في القراءة العشر ح ١ ص ١٤ .

(٤٧) سورة الليل : آية ٣ .

(٤٨) المسجستاني : المصاحف ص ٥٤ .

(٤٩) سورة النساء : آية ٤٠ .

(٥٠) مكى أبو طالب : الابانة عن معانى القراءات ص ٥٤ .

(٥١) سورة الفاتحة : آية ٧ .

(٥٢) ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٦ .

(٥٣) ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ١٠٠ .

(٥٤) مكى بن أبى طالب : الابانة عن معانى القراءات ص ٥٢، ٥٥ .

كان يرى جواز القراءة بالشاذ ، وقد اتفق فقهاء بغداد^(٥٥) على تأديبه واستتلبته عن قراءته ، واقرأته به .

وإذا وافقت القراءة المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل^(٥٦) فلا تسمى شاذة بل مكذوبة ، يكفر متعمدها .

ومثال ما جاء موافقا المعنى والرسم دون نقل «لو قرأنا فارقناه لم نقرأه على الناس على مكث» بغير ضم الميم في «مكث» .

ومثال ما وافق المعنى دون الرسم من غير نقل «أنا أنطيناك الكوثر» ومثال ما وافق الرسم دون المعنى دون النقل^(٥٧) : «أنا يفتى الله من عباده العلماء» برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء .

وقد بنى بعض الصحابة ما أفتوا به على ما قرأوا به من القراءات الشاذة ، وهى وإن خرجت عن أن تكون قرأنا فلانها لا تخرج عن أن تكون مما نسخ ، أو مما رواه الأحاد ، وربما كانت تفسيراً كتبها الصحابي على هامش مصحفه ، فظن من آلت اليهم تلك المصاحف أن هذه الزيادة قراءة غير متواترة ، انفرد صاحبها بها .

من ذلك أن الله تعالى قال في كفارة القتل «فمن^(٥٨) لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله» وقال تعالى: في كفارة الظهار^(٥٩) «فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتملسا» ومنه يتبين أن الله نص على تتابع الصيام في هاتين الكفارتين ، أما إذا حلف رجل يمينا

-
- (٥٥) ابن الجزرى : طبقات القراء ٢ ص ٥٤ .
 - ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ١ ص ٤٠ .
 - (٥٦) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٧ .
 - (٥٧) هذه القراءة منسوبة زورا الى أبى حنيفة .
 - - راجع ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ١ ص ١٦ .
 - (٥٨) سورة النساء : آية ٩٢ .
 - (٥٩) سورة المجادلة : آية ٤ .

منعقدة ، وهي أن يطف على أن يفعل شيئاً في المستقبل أو لا يفعله ، ثم حنث بها ، وجبت عليه الكفارة التي بينها قوله تعالى^(٦٠) : «فكفارتها اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو نسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم» فليس في كفارة اليمين المنعقدة أن يتتبع الصيام ، غير أننا نجد أن الرواية جاءت عن عبد الله ابن مسعود باشتراط المتتابع فيه^(٦١) «لا عن قياس يقيس فيه كفارة اليمين على كفارتى القتل والظهار ، ولكن لأنه قرأ مكان الآية :^(٦٢) «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ونقلها عنه مجاهد والشعبي وأبو اسحاق وعطاء ، وكذلك قرأها أصحاب عبد الله ابن مسعود حتى قال إبراهيم النخعي «في قراءة أصحاب عبد الله بن مسعود ثلاثة أيام متتابعات» وقال الأعمش^(٦٣) «كان أصحاب ابن مسعود يقرأونها كذلك» .

وقد حرم على وابن عباس وزيد وابن عمر أمهات النساء على الرجال إذا دخلوا بهن ، وكانوا يقرأون^(٦٤) «لوامهات نسائكم [اللاتي دخلتم بهن]» بزيادة اللاتي دخلتم بهن .

وكان عبد الله بن مسعود يقرأ قوله تعالى^(٦٥) : «فلا جناح أن يطوف بهما»^(٦٦) - فلا جناح عليه ألا يطوف بهما .

-
- (٦٠) سورة المائدة : آية ٨٩ .
 - (٦١) القلعي : موسوعة فقه عبد الله بن مسعود ص ٥١٣ .
 - (٦٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ٨ ص ٥١٤ .
 - - الزمخشري : الكشاف ١ ص ٦٧٧ .
 - (٦٣) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٢ ص ٩١ .
 - (٦٤) الزمخشري : الكشاف ١ ص ٤٩٥ .
 - - راجع سورة النساء : آية ٢٣ .
 - (٦٥) سورة البقرة : آية ١٥٨ .
 - (٦٦) ابن حزم : المحلى ٧ ص ٩٧ .
 - - أبو حيان : البحر المحيط ١ ص ٤٥٦ .

وقد وردت هذه القراءة في (٦٧) مصحف أبي بن كعب •

والآية كما وردت في القرآن تفيد إباحة الطواف بين الصفا والمروة وتبين أنه ليس بمحظور على من كانوا يتخرجون منه في الجاهلية ، فقد كان (٦٨) من يهلون لمناة قبل الاسلام يتخرجون أن يطوفوا بالصفا والمروة ، فأخبروا (٦٩) الرسول ﷺ بذلك ، فأنزل الله : «ان الصفا والمروة من شعائر الله ...» أي من معالم الحج ومناسكه لا من مواضع الكفر وموضوعاته ، فمن جاء البيت حاجا أو معتمرا ، فلا يجد في نفسه شيئا من الطواف بهما •

وقد قالت عائشة (٧٠) : ان رسول الله ﷺ قد سن الطواف بين الصفا والمروة ، فليس ينبغي لأحد أن يدعه ، غير أن عبد الله بن مسعود كان يقيم رأيه على ما قرأ به ، وكان يرى أن نفى الجناح عن عدم الطواف ، ويحتج لذلك بقوله تعالى (٧١) : «ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم» أي أن السعي عنده تطوع ، والله يثيب عليه •

وقراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب لا يحتج بها لأنها خلاف ما في مصاحف المسلمين •

وكان الرسول قد أباح نكاح المتعة في أول الاسلال • قال ابن مسعود (٧٢) «كننا نغزو مع رسول الله ﷺ ، وليس معنا نساء ، فأردنا أن نختمى ،

(٦٧) المسجستاني : المصاحف ص ٥٣ •

— راجع القراءات المنسوبة الى أبي بن كعب والتي جمعت على أنها زيادات فقهية في كتابي «أبي بن كعب : الرجل والمصحف» ص ٢١٩-٢٢٢ •

(٦٨) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٤٦ •

(٦٩) السيوطي : أسباب النزول ص ٢٠ •

(٧٠) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٤٦ •

(٧١) سورة البقرة : آية ١٥٨ •

(٧٢) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار

ص ٣٣١ •

فنهانا عن ذلك رسول الله ﷺ ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة الى أجل بالشئ» • وانما أباح الرسول نكاح المتعة^(٧٣) للسبب الذي ذكره عبدالله بن مسعود ، وكان ذلك في أسفارهم ، ولم يبلغنا أنه أباحه لهم ، وهم في بيوتهم • ومما يدل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن أبيح لهم الاستمتاع قولهم للنبي ﷺ «ألا نستخصي عند عدم النساء» ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم هذا معنى ، كما أن الأمر بالمتعة كان أمر رخصة ، ولم يكن أمر حتم •

وقد نهى الرسول ﷺ عن المتعة يوم خيبر ، ثم أباح لهم فيها ثلاثة أيام عام الفتح (وهو عام أوطاس) ، ثم نهى عنها مرة ثانية ، ثم أباحها عام حجة الوداع^(٧٥) ، ونهى عنها في ذات العام ، وحرمتها تحريم الأبد ، وقال: ^(٧٦) «حرم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث» • يقول أبو بكر الحازمي^(٧٧) : «لوقد نهاهم الرسول عنه غير مرة ، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة حتى حرمه عليهم في آخر أيامه ، وذلك في حجة الوداع ، وكان تحريم تأييد لا تأقيت ، قال^(٧٨) : «يا أيها الناس انى كنت أخذت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله تعالى قد حرم ذلك الى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا» • وقد أكد عمر تحريم الرسول المتعة ، فقل «ما بال رجال ينكسون

(٧٣) هو أن ينكح الرجل المرأة وقتا معلوما بشئ ما ، فلما يقضى منها وطره يسرحها ، وسميت متعة لاستمتاعه بها أو لتمتيعه لها بما يعطيها • انظر الزمخشري الكشاف ج ١ ص ٤٩٨ •

(٧٤) ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٦ ص ١٧٥ •

(٧٥) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج ١ ص ٦٣١ •

(٧٦) ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٦ ص ١٧٨ •

(٧٧) أبو بكر الخوارزمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار

ص ٣٣١ •

(٧٨) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج ١ كتاب النكاح ج ١ ص ٦٣١ •

— البغوي : معالم التنزيل ج ١ ص ٤٦٣ •

— الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٤٩٨ •

— الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٤٤٩ •

هذه المتعة ، وقد نهى رسول الله عنها ، لا أجد رجلاً نكحها إلا رجعت به بالحجارة» •

ويرد بذلك على ما يذهب إليه الشيعة^(٧٩) من العمل بمتعة النساء ، واحتجاجهم بأن المسلمين عملوا بها حتى لحق الرسول بالرفيق الأعلى ، ثم عملوا بها على عهد أبي بكر ، واستمروا على ذلك في عهد عمر حتى نهى عنها •

وقد روى عن ابن عباس أنه كان^(٨٠) يبيع نكاح المتعة للمضطرين إليه بطول المدة ، وقلة اليسار والجدة ، وكان يقرأ : فما استمتعتم به منهن^(٨١) [إلى أجل مسمى] فأتوهن أجورهن في مكان^(٨٢) (فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن) ، ثم توقف عنه ، وأمسك عن الفتوى به عندما قال له علي بن أبي طالب : أما علمت أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن المتعة وكان ابن عباس يبرر رأيه بقوله : «لأن الله ما أحللت إلا مثل ما أحل الله البلية والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمضطرين ، وما هي إلا كالبليّة والدم ولحم الخنزير •

فأما عن الجمهور^(٨٣) فقد أسس حكمه على أن الرخصة كانت إباحة في حين كان النهي نسخاً لها •

(٧٩) راجع تفصيلاً لمرأى الشيعة في متعة النساء عند الحسين شرف الدين الموسوي : النص والاجتهاد ص ٢٠٦ •
(٨٠) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ في الآثار ص ٣٣٥ •

(٨١) البغوي : معالم التنزيل ج ١ ص ٤١٤ •
- الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٤٩٨ •
نسبت هذه القراءة إلى أبي بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبيرة •
انظر الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٤٤٩ •
(٨٢) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ في الآثار ص ٣٣٦ •
- ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ١٢ •
(٨٣) الدهلوي : الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية ص ٨ •

وأما عن ابن عباس فقد رأى أن الرخصة كانت للضرورة ، والنهي لانقضاء الضرورة ، أما الحكم فباق على ذلك .

وقد امتد تأثير القراءات الشاذة الى المذاهب الفقهية فيما بعد فقد احتج بها بعضهم عند استنباط الأحكام بينما أنكروها غيرهم .

فالفقهاء يرون الاحتجاج بها لأنها عندهم تدور بين ثلاثة احتمالات ، فهي إما أن تكون قرآنا نسخت تلاوة وبقي حكمه ، وإما أن يكون من رويت عنه قد سمعها من الرسول على سبيل البيان والتفسير ، وكتبها الصحابي ، وإما أن تكون زيادات تفسيرية من اجتهد الصحابي نفسه في فهم النص القرآني .

وقد اشتروا نتيجة لذلك^(٨٤) وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود — فصيام ثلاثة أيام متتابعات — في موضع^(٨٥) «فصيام ثلاثة أيام» .

واحتجوا^(٨٦) على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود أيضا — فاقطعوا^(٨٧) أيمانهم — في موضع^(٨٨) «فاقطعوا أيديهما» .

وزهب غالب فقهاء الشافعية الى أن غير المتواتر ليس قرآنا لأنه فقد شرط التواتر^(٨٩) «فالنبي ﷺ كان مكلفا بالقاء ما أنزل عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم ، ومن تقبوم الحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه» .

-
- (٨٤) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٧ .
(٨٥) سورة المائدة : آية ٨٩ .
(٨٦) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج ١ ص ١٧٠ .
(٨٧) الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٦٣٢ «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم» .
(٨٨) سورة المائدة : آية ٣٨ .
(٨٩) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٢٢٩ .

كذلك فإنه ليس سنة لأن نقله كان على سبيل أنه قرآن ، لا على أنه سنة ، وقد جعلوا من ذلك سبيلا إلى أنه^(٩٠) لا يصح الاحتجاج به ، واستنباط الأحكام منه •

والراجع ما ذهب إليه الشافعية لأن ما ذهب إليه الخنافية من أن القراءة الشاذة قرآن نسخت تلاوته ، لا دليل عليه ، كما أن تأرجعها بين أن تكون خبرا نقله الصحابي أو مذهبا انفرد به يجمع العمل بها غير جائز لأن العمل يجوز فقط بما يصرح الصحابي بسماعه يقول الأمدي^(٩١) : « فالراوى له إذا كان واحدا أن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ ، وإن لم يذكره على أنه قرآن فقد تردد بين أن يكون خبرا عن النبي عليه السلام ، وبين أن يكون مذهبا له فلا يكون حجة ، وهذا بخلاف خبر الواحد عن النبي عليه السلام ، وقد أجمع^(٩٢) المسلمون على أن كل خبر لم يصرح بكونه خبرا عن النبي عليه السلام ليس بحجة •

(٩٠) مما تابعوا الشافعي على هذا الرأي : الزركشي ، أبو نصر القشيري ، وابن الحاجب • السيوطي : معترك الاقران في أعجاز القرآن ١٧٠ ص •

– وانظر أيضا السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ١٥٧ ص ٢٢٧ •
 (٩١) الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ١٥ ص ٢٢٠ •
 (٩٢) الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ١٥ ص ٢٢٣ •

الباب الثاني

السنة

أنزل الله القرآن وفرض اتباعه ، وأوحى بالسنة وأمر بالعمل بها ،
فالمقرآن وحى متلو ، قال تعالى^(١) : «لأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ،
وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما» وقال تعالى^(٢) :
«كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ، ويعلمكم
الكتاب والحكمة ، ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون» .

قال الشافعي^(٣) : «فذكر الله الكتاب وهو القرآن ، وذكر الحكمة ،
فسمعت من أرض من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة : سنة رسول
الله ﷺ ، وهذا يشبه ما قال ، والله أعلم ، لأن القرآن ذكر ، وأتبعته
الحكمة . وذكر الله منه^(٤) على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم
يجز أن يقال : الحكمة ها هنا الا سنة رسول الله ، وذلك أنها مقرونة مع
كتاب الله عز وجل ، فلا يجوز أن يقال لقول : فرض الا لكتاب الله ثم
سنة رسوله .

(١) سورة النساء : آية ١١٣ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٥١ .

(٣) الشافعي : أحكام القرآن : ج ١ ص ٢٨ ط . دار الكتب العلمية

١٩٨٠ . الشافعي : الرسالة : ص ٧٨ .

(٤) راجع الآيات التي ورد فيها ذكر الكتاب والسنة في معرض من

الله على عباده ، وتذكيرهم بنعمه :

قال تعالى : «وانذكروا نعمة الله عليكم ، وما أنزل عليكم من الكتاب

والحكمة يعظكم به واتقوا الله ، واعلموا أن الله بكل شيء عليم» سورة

البقرة : آية ٢٣٩ .

وقال تعالى : «لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من

أنفسهم يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا

من قبل لقى ضلال مبين» سورة آل عمران : آية ١٦٤ .

وقد قرن القرآن طاعة الرسول ﷺ بطاعة الله في كثير من الآيات ، وطاعته تعنى التأسى به في أقواله وأفعاله ، وإتباع^(٥) ما جاء به مما أوجبه الشرع فلزم الأخذ بما أمر به ، والامتناع عما نهى عنه . قال تعالى^(٦) : «قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين» وهنا أمر بطاعة الرسول ، والأمر ظاهر في الوجوب .

وقال تعالى^(٧) : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا» فأمر بطاعته وطاعة رسوله ، وأعاد الفعل^(٨) اعلاما بأن طاعة الرسول تجب استقلالا من غير عرض ماأمر به على الكتاب ، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقا ، سواء كان ما أمر به من الكتاب ، أو لم يكن فيه ، فإنه أوتى الكتاب ومثله معه . . . وقوله «فإن تنازعتم في شئ» يعم كل ما تنازع^(٩) فيه المؤمنون من مسائل الدين ، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ، ولم يكن كلفيا لم يأمر بالرد إليه إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع ، وقد أجمع الناس أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته ، وإلى سنته بعد وفاته .

(٥) راجع الأمدي : الاحكام في أصول الاحكام ١٥ ص ٢٥١ .

(٦) سورة آل عمران : آية ٣٢ .

(٧) سورة النساء : آية ٥٩ .

— راجع الآيات التي قرن فيها القرآن طاعة الرسول بطاعة الله .
سورة النساء : آية ١٣ ، ٦٩ ، ٨٠ ، سورة المائدة : آية ٩٢ ، سورة الانفال : آية ١ ، ٢٠ ، ٤٦ ، سورة النور آية ٥٤ ، سورة محمد آية ٣٢ ، سورة المجادلة : آية ١٣ ، سورة التغابن : آية ١٢ .

(٨) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٤٨ ط. بيروت .

(٩) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٤٩ ، ٥٠ ط. بيروت .

كذلك ورد الأمر في القرآن باتّباع كل ما جاء به الرسول ، والانتفاء عما نهى عنه .

قال تعالى^(١٠) : «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ، ويغفر لكم ذنوبكم» ومحبة الله واجبة ، ومتابعة النبي ﷺ لازمة لمحبة الله الواجبة . وقد زعم^(١١) أقوام على عهد الرسول ﷺ أنهم يحبون الله ، فأراد أن يجعل لقولهم تصديقا من عمل ، فمن ادعى محبته ، وخالف سنة رسوله فهو كذاب ، وكتاب الله يكذبه .

وقال تعالى^(١٢) : «لوما أتاكم الرسول فخذوه ، ولما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ان الله شديد العقاب» ولئن نزلت هذه الآية في أموال الفئء الا أنها^(١٣) عامة في كل ما أمر به النبي ﷺ ، أو نهى عنه من واجب أو مندوب أو مستحب ، أو محرم ، من ثم فإن العمل بالسنة واجب وطاعة الرسول فرض .

كما حذر القرآن من مخالفة أمر الرسول ، وبين عاقبة ذلك في قوله تعالى^(١٤) : «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» . ففي الآية تخويف للذين يخالفون أمر الرسول ، ويتركون سبيله ومنهجه وسنته من أن تنزل بهم محنة في الدنيا ، أو ينالهم عذاب شديد في الآخرة . وفي ذلك دليل على وجوب طاعة الرسول وعدم عصيانه .

وقال رسول الله ﷺ^(١٥) : «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني

-
- (١٠) سورة آل عمران : آية ٣١ .
(١١) الزمخشري : الكشاف ١٨ ص ٣٥٢ مطبعة الاستقامة ١٩٤٦ .
(١٢) سورة الحشر : آية ٧ .
(١٣) الرازي : التفسير الكبير ٢٩٦ ص ٢٨٦ .
- السيوطي : معترك الأقران في اعجاز القرآن ٢٨ ص ٤٥٠ .
(١٤) سورة النور : آية ٦٣ .
(١٥) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٨ ص ١١١ .

فقد أبى» وقال (١٧) : «من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله» وطاعته هى الانقياد لسنته دون الاحتياط فى دفعها بالتأويلات •

وقد أجمع الأئمة على العمل بالسنة ، ولم يخالف فى ذلك أحد ، وقد لفت ابن تيمية الى ذلك فى قوله (١٧) : «ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ فى شئ من سنته دقيق ولا جليل ، فانهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله ﷺ ، كما أنه ليس لأحد أن يعارض الحديث عن النبي ﷺ بقول أحد من الناس ، كما قال ابن عباس (١٨) لرجل سأل عن مسألة فأجابها فيها بحديث ، فقال له : قال أبو بكر وعمر ، فقال ابن عباس : نوبك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول : قال رسول الله ﷺ ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر •

والمراد بالسنة (١٩) ما صدر عن الرسول من الأدلة الشرعية مما ليس بمطلو ، ولا هو معجز ، ولا داخل فى المعجز •

وقد ورد أن (٢٠) جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ، وقد أداها جبريل بالمعنى ، ومن هنا تجاوزت روايتها بالمعنى •

وتتقسم السنة ثلاثة أقسام (٢١) :

قول النبي ﷺ ، أو فعل منه عليه السلام ، أو شئ رآه وعلمه فالتزم عليه ، ولم ينكره •

(١٦) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح ٢ كتاب الجهاد ص ٩٥٤ •
(١٧) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الاعلام ص ٣ المطبعة السلفية ١٤٠٣ هـ •

(١٨) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الاعلام ص ١٣ •
(١٩) الأمدى : الاحكام فى أصول الاحكام ح ١ ص ٢٤١ •
(٢٠) السيوطى : معترك الاقران فى أعجاز القرآن ح ٢ ص ٢١٣ •
(٢١) ابن حزم : الاحكام فى أصول الاحكام ح ٢ ص ٦ •

والسنة القولية : هي الحديث أو ما صدر عن الرسول من أقوال
تتصل بالتشريع ، ومن ذلك قوله (٣) :

«لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا
تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في أناتها» ولمسلم «لا يسوم المسلم على
سوم المسلم» .

فإن هذا يتضمن تحريم بيع الرجل على بيع أخيه : وذلك بأن يقول
المشتري : أفسخ هذا البيع ، وأنا أبطل مثله بآخر من ثمنه ، أو
أجود منه بثمنه ، كما يتضمن تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه ،
وذلك (٣) بأن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ، ويتفقان على صداق
واحد ، وقد تراضيا ، فيأتى رجل غيره فيخطبها على خطبته ، وكذلك
يتضمن تحريم أن تطلب المرأة الأجنبية من الرجل أن يطلق امرأته
ويتزوجها ، ويصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها . أما صورة السوم
على السوم أن يكون مالك السلعة قد اتفق مع الراغب فيها على البيع
ولم يعقد ، فيقول آخر للبايع : أنا أشتريها منك بأكثر بعد أن كانا قد
اتفقنا على الثمن .

-
- (٢٢) الصنعاني : سبل السلام ج٢ كتاب البيوع ص ٨٢٠ - ٨٢٢ .
 - مالك : الموطأ ج٢ كتاب البيوع ص ٦٨٣ .
 - راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج١ كتاب النكاح ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
 - ١٠ كتاب البيوع ص ١٥٩ .
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ كتاب التجارات ص ٧٣٤ .
 - الشوكاني : نيل الأوطار ج٦ كتاب النكاح ص ١٠٧ ، ج٥ كتاب
البيوع ص ١٦٨ .
 - وفي رواية (لتنفرد بصحتها) ومعنى العبارة : «لتنفرد بزوجه»
انظر مالك : الموطأ ج٢ كتاب القدر ص ٩٠ .
 - وذهب ابن عبد البر الى انه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن
يطلق ضررتها لتنفرد به «لتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج ١٨
ص ١٦٥ .
 - وراجع في ذلك أيضا الشافعي : الأم ج٥ ص ٣٤ .
 - الشافعي : اختلاف الحديث ص ١١٤ .
 - (٢٣) مالك : الموطأ ج٢ ص ٥٣٣ .

ومن السنة القولية قوله (٢٤) :

«الذهب بالذهب وزنا بوزن ، مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة وزنا بوزن ، مثلاً بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا» •

والحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة متفاضلا ، سواء كان حاضرا أم غائبا لقوله الا مثلاً بمثل أى موزونا بموزون •

ومنها (٢٥) «لا يتوارث أهل ملتين» •

والحديث دليل على أن لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين ، والمراد بالملتين الكفر والاسلام •

ومنها (٢٦) : «لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا» •

والحديث دليل على النصاب الذى يقطع فيه وهو ربع دينار من الذهب •

السنة القطعية : وهى ما صدر عن الرسول من أفعال يقصد التشريع،

(٢٤) الصنعانى : سبل السلام ح٢ كتاب البيوع ص ٨٤٦ •

— الشوكانى : نيل الاوطار ح٥ كتاب البيوع ص ١٩٠ •

راجع رواية أبى داود : «الذهب بالذهب تبرها وعينها ، والفضة بالفضة تبرها وعينها ، والبر بالبر مدى بمدى ، والشعر بالشعر مدى بعمدى ، وانتمر بالتمر ، مدى بعمدى ، والملح بالملح ، مدى بعمدى فمن زاد أو أزداد فقد أربى» سنن أبى داود ح٢ كتاب البيوع ص ٢٤٨ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب التجارات ص ٧٥٧ •

(٢٥) الصنعانى : سبل السلام ح٣ باب الفرائض ص ٩٥٥ •

(٢٦) الصنعانى : سبل السلام ح٤ كتاب الحدود ص ١٢٩٣ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب الحدود ص ٨٦٢ •

ففى بيان صفة الوضوء قال ابن عباس (٢٧) : توضأ رسول الله ﷺ ، فغرف غرفة ، فمضمض واستنشق ، ثم غرف غرفة ، فغسل وجهه ، ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى ، ثم مسح برأسه وأذنيه بأطنهما بالسبختين ، وظاهرهما بابهاميه ، ثم غرف غرفة ، فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة ، فغسل رجله اليسرى •

وفى الحديث بيان لكيفية الوضوء : وتشمل : المضمضة والاستنشاق «ثلاثا» ، وغسل الوجه «ثلاثا» ، وغسل اليدين الى المرفقين «ثلاثا» ومسح الرأس والأذنين «ثلاثا» ، وغسل الرجلين «ثلاثا» •

وفى بيان كيفية الصلاة ، قال وائل بن حجر (٢٨) : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه عند الركوع ، وإذا جلس أضع اليسرى ، ونصب اليمنى ، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى ، وعقد ثنتين الوسطى والابهام وأشار بالسبابة يدعو بها •

وقد بين الحديث كيفية الصلاة ليؤدى المسلمون صلاتهم كما أداها الرسول ، ففيه أنه رفع يديه عند افتتاح الصلاة ، وعند الركوع ، وعند رفع الرأس من الركوع ، وأنه أضع الرجل اليسرى ونصب الرجل اليمنى ، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ، ويده اليمنى على فخذه اليمنى ، وعقد الوسطى والابهام ، وأشار بالسبابة يدعو بها •

كذلك بينت السنة (٢٩) شروط الصبح ووجوبه ، وصحة أركائه ،

(٢٧) النسائى : السنن بشرح السيوطى : ١ كتاب الطهارة ص ٧٤ • السباحتين : مفردتها السباحة : وهى الاصبع التى تلى الابهام ، سميت بذلك لأنها يشار بها عند التسبيح ، وضعوها مكان السبابة لما فيه من الدلالة على المعنى المكروه •

(٢٨) النسائى : السنن بشرح السيوطى ٣ كتاب السهو ص ٣٥ • وراجع أحاديث موضع الذراعين ، وموضع المرفقين ، وموضع الكتفين • (٢٩) راجع الغزالى : احياء علوم الدين ٣ ص ٣٤٦ ط • الشعب •

وواجباته ومحظوراته ، فقد مكث^(٣٠) الرسول تسع سنين لم يحج ، ثم
أذن في الناس في العاشرة أنه حاج ، فقدم المدينة بشر كثير ، كلهم يلتبس
به ، ويعمل بمثل عمله ، فما عمل به من شيء عطلوا به •

وفي بيان عمل يوم النحر بخاصة روى أنس بن مالك أن الرسول
ﷺ أتى^(٣١) منى ، فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمعنى ونحر ، ثم
قال للحلق خذ ، وأشار الى جنبه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه
الناس • وقد أوضح الحديث السنة في أعمال الحج يوم النحر ، وهي
رمى جمرة العقبة ثم نحر الهدى ، ثم الحلق أو التقصير •

ثم حذوه الى مكة فيطوف طواف الافاضة ، ويسمى بعده ان لم يكن
سمى بعد طواف القدوم •

ومن السنة الفعلية أيضاً^(٣٢) قطع يد السارق اليماني من مفصل الكف •

السنة التقريرية : هي ما سكت الرسول ﷺ على انكاره من أقوال
أو أفعال الصحابة مما صدر في حضوره أو غيبته ، وعلم به أو وافق عليه
وأظهر استحسانه •

ومن ذلك اقراره لفعل كل من الصحابين اللذين تيمما عندما انعدم
الماء وصليا ، فلما وجدا الماء ، توضأ أحدهما ، وأعاد الصلاة ، ولم
يتوضأ الآخر ولم يعد الصلاة ، فقال^(٣٣) للذي توضأ وأعاد (لك مثل سهم
جمع ، أى سهم من الخير جمع فيه أجر الصلاتين ، وقال للذي لم يتوضأ
ولم يعد أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك •

(٣٠) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب المناسك ص ١٠٢٣ •

(٣١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦ كتاب الحج ص ٥٢ •

(٣٢) الصنعاني : ميل المتالم ٤ كتاب الحدود ص ١٣٠٩ •

(٣٣) سنن النمائي : ١ كتاب الغسل والتيمم ص ٢١٣ •

• ومنه إقراره معاذ بن جبل على ما قلناه من أنه يجتهد برأيه إذا لم يجد نصاً في القرآن أو السنة •

والسنة هي الأصل الثاني للأحكام

فأما دليل ذلك في القرآن ^(٣٦) فقوله تعالى ^(٣٥) «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضللاً مبيناً» أي ^(٣٧) ليس لمؤمن ولا مؤمنة اختيار مع الله ورسوله بل يجب عليهم التسليم والانقياد لأمر الله ورسوله •

وقوله تعالى ^(٣٧) : «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً» •

وكانت هذه الآية قد نزلت في رجل ^(٣٨) من الأنصار خاصم الزبير في شراج الحرة ^(٣٩) التي يسقون بها النخل ، فقال الأنصاري : سرح الماء يمر ، فأبى عليه الزبير ، فقال رسول الله ﷺ : «اسق يا زبير ، ثم أرسل إلى جارك ، فغضب الأنصاري ، وقال : يا رسول الله ، إن كان ابن عمك ؟ فقتلون وجه رسول الله ﷺ ، ثم قال رسول الله ﷺ : «اسق يا زبير ، ثم امسك الماء ، حتى يرجع إلى الجدر (أي الجدار)» •

(٢٢) راجع قول الشافعي : «وقد أمرنا باتباع ما أمرنا الرسول به» ، واجتناب ما نهى عنه ، وفرض الله ذلك في كتابه على خلقه» جماع العلم ص ١١٥ •

- (٢٥) سورة الأحزاب : آية ٣٦ •
- (٣٦) السيوطي : معترك القرآن في اعجاز القرآن ص ٣٩٧ •
- (٣٧) سورة النساء : آية ٩٥ •
- (٢٨) سنن ابن ماجه ١٠ كتاب الرهون ص ٨٢٩ •
- (٣٩) الشراج : جمع شرجة وهو مسيل الماء •

يقول الشافعي^(٤٠) : وهذا القضاء سنة لرسول الله ﷺ لا حكم منصوص في القرآن .

وقوله تعالى^(٤١) : «انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون» فيه^(٤٢) اعلام من الله للناس أن دعاءهم الى رسول الله ﷺ ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله ، واذا سلموا لحكم النبي ﷺ ، فلانما سلموا لفرض الله . وأما دليله في الحديث ، فذلك قوله ﷺ^(٤٣) :

« أيسب أحكم منكنا على أريكته ، قد يظن أن الله تعالى لم يحرم شيئاً الا ما في هذا القرآن ، ألا واني والله قد أمرت ووعظت ، ونهيت عن أشياء انها لمثل القرآن .

ومراد أن هذه الأشياء أكثر عددا مما ذكر في القرآن ، وذلك لأن الفرائض الواردة في كلامه ﷺ بيانا لأمر ربه تعالى أكثر عددا من الفرائض الواردة في القرآن .

وقوله ﷺ^(٤٤) : «ألا اني أوتيت الكتاب ومثله معه» .

-
- (٤٠) الحرة : أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة .
 - (٤٠) الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٠ .
 - (٤١) سورة النور : آية ٥١ .
 - (٤٢) الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٠ .
 - (٤٣) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢١ .
 - الحاكم : المستدرک ج ١ ص ١٠٩ .
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج ١ باب اتباع سنة رسول الله ﷺ ص ٧ .
 - الشافعي : جماع العلم ص ١١٤ ، ص ١٢٠ .
 - الشافعي : الرسالة ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .
 - (٤٤) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٢٧ .
 - أبو داود : السنن ج ٢ كتاب السنة ص ٢٠٠ .
 - وفي رواية ابن حبان : «اني أوتيت الكتاب وما يعدله» .
 - انظر الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ١ ص ١٠٧ .

«إلا انى أوتيت الكتاب ومثله معه» أى أنه أوتى الكتب وحيا يظى ،
وأن له أن يبين ما فيه ، فيعم ويخص ، ويزيد عليه ويشرح ما فيه ،
فيكون فى وجوب العمل به ، ولزوم قبوله كالظاهر المتطو فى القرآن ...
وقوله ﷺ : (٤٥)

«أمر أن ترثكنهما فيكم أن تصلوا ما تمسكن بهما : كتاب الله تعالى
وسنة نبيه ﷺ» •

وأما دليله فى أقوال الصحابة فذلك قول عمر بن الخطاب^(*) : «سأبى
قوم يجادلونكم بشبهات القرآن ، فخذوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن
أعلم بكتاب الله عز وجل •

وكان الصحابة حين يقفون على حكم سنة الرسول ﷺ ينصاعون
له ، ويعملون به ، ولم يكن أحدهم يفرع الى سؤاله الا عندما تكون هناك
حاجة الى ذلك ، فقد نهاهم القرآن عن السؤال فيما لا جدوى فى معرفته
قال تعالى^(٤٦) : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تبد لكم
تسؤكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ، عفا الله عنها ،
والله غفور رحيم » •

ووصف الرسول من تحرم الأشياء من أجل مسألكه بقوله^(٤٧) : أعظم
المسلمين فى المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم
عليهم من أجل مسألكه •

(٤٥) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٨ ص ٣٥ •
(*) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٢ ص ١٤٠ •
(٤٦) سورة المائدة : آية ١٠١ •
(٤٧) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٥ كتاب الفضائل ص ١١٠ •

كذلك بين عاقبة الافراط في السؤال في قوله (٤٨) : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ، فانما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم ، واختلافهم على أنبيائهم » .

وقد أحصى (٤٩) ابن عباس المسائل التي سأل فيها الصحابة الرسول فوجدما ثلاث عشرة مسألة ، ونبه ابن القيم (٥٠) الى أن هذا الاحصاء يراد به المسائل التي حكاها الله في القرآن عنهم ، والا فالمسائل التي سألوه عنها وبين لهم أحكامها بالسنة لا تكاد تحصى .

ولم يحدث أن افترض أحد منهم مسألة غير حادثة وسأل فيها ، قال ابن عمر (٥١) : « سمعت عمر بن الخطاب يلحن من يسأل عما لم يكن » .

وكان الجانب العملي يغلب على فقه السنة في عهد النبوة ، فكان الرسول يؤدي العبادات والصحابة من حوله يحاكونه فيما يفعل دون أن يضع شرائط على ما يأتيه ، وما يأخذونه ، وانما هم تبع له فيما يقوم به ، يقول الدهلوى (٥٢) : « ان رسول الله ﷺ كان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه ، فيأخذون به من غير أن يبين هذا ركن ، وذلك أدب ، فكان يصلي فيرون صلاته فيصلون كما رأوه يصلي ، وحج فرمق الناس حجه ففعلوا كما فعل ، وهذا كان غالب حاله ﷺ ، ولم يبين أن فروع الموضوع

-
- (٤٨) صحيح مسلم بشرح النووي ح ١٥ كتاب الفضائل ص ١٠٩ .
 - ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ح ١ ص ١٦١ .
 - انظر ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ح ١ ص ٥٧ ، ص ٦١ .
 - ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ح ١ ص ١١٢ .
 - (٤٩) الدهلوى : الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ٤ المطبعية انسنقية ١٣٥٨ .
 - ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ح ١ ص ١١٢ .
 - (٥٠) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ح ١ ص ٥٩ .
 - (٥١) الدهلوى : الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ٤ .
 - (٥٢) الدهلوى : الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ٣ ، ٤ ط . المطبعة السلفية .

سقة أو أربعة ، ولم يفرض أنه يحتفل أن يتوضأ انسان بغير موالاة حتى يحكم عليه بالصحة أو الفساد الا ما شاء الله» وقلما كانوا يسألونه عن هذه الامياء .

الأحكام الواردة في السنة :

جاءت السنة بأنواع مختلفة من الأحكام التشريعية ، وقد عرض الشافعي للموجوه التي جاءت عليها هذه الأحكام في قوله (٥٣) : لم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه : أحدها . ما أنزل الله فيه نص كتاب ، فبين رسول الله مثل ملخص الكتاب ، والآخر مما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله ما أراد ، والوجه الثالث : ما سن رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب .

السنة المؤكدة لما جاء في القرآن من أحكام .

قد تكون الأحكام التي وردت في السنة مؤكدة ومقررة لما ورد في القرآن في موضوعها ، وعندئذ يكون للحكم في القضية مصدران : أحدهما القرآن ، والآخر السنة ، فأما حكم القرآن فمثبت ، وأما حكم السنة فمؤيد . ومن ذلك الأمر بإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت .

ومنه الأحاديث الدالة على حرمة الشرك ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين .

ومنه قوله ﷺ (٥٤) : لا يطل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ، فان هذا الحديث يؤكد ويقرر ما جاء في قوله تعالى (٥٥) : يا أيها الذين

(٥٣) الشافعي : الرسالة ص ٩٢ .

(٥٤) انظر : أحمد بن حنبل : المسند ح ٧٢ ، ح ٤٢٥ .

— الشافعي : أحكام القرآن ح ٢ ص ١٠٦ .

(٥٥) سورة النساء : آية ٢٩ .

آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» وقوله «اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله» فهذا الحديث يؤكد ما ورد في قوله تعالى (٥٦) «وعاشروهن بالمعروف» •

السنة الشارحة لما جاء في القرآن من أحكام :

قد تأتى الأحكام في السنة شارحة لما ورد في موضوعها في القرآن ، وذلك مثلما نراه في السنن البيهقي •

فقد قال تعالى (٥٧) : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون» •

وقال تعالى (٥٨) : «وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون» •

ومن هذا يتبين أنه ﷺ مأثور بيان القرآن للناس قال عمر (٥٩) : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن ، فان أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل •

وقال أحمد بن حنبل (٦٠) : ان السنة تفسر القرآن وتبينه •

وتنقسم السنة بهذا الاعتبار الى الاقسام التالية :

السنة المفصلة للأحكام المجملة في القرآن :

(٥٦) سورة النساء : آية ١٩ •

(٥٧) سورة النحل : آية ٤٤ •

(٥٨) سورة النحل : آية ٦٤ •

(٥٩) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج ٢ ص ١٤٠ •

(٦٠) الشاطبي : الموافقات ج ٤ ص ٣٦ -

عد الشافعي^(٦١) من وجوه بيان القرآن ما أحكم فرضه بكتابه ، وبين كيف هو على لسان نبيه •

ففى القرآن فرائض وأحكام كثيرة^(٦٢) مجملة لم تذكر هيئاتها ولا تفصيلها وبينها الرسول ﷺ : كأحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والحج ، والمعاملات ، والأنكحة ، وغير ذلك •

ومن ذلك قوله تعالى^(٦٣) : «وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين» ففيه أمر بمسح الرأس ، ولكنه جاء^(٦٤) مجملاً لتردده بين مسح الكل والبعض •

وقد بينت السنة أن المراد ما يساوى الربع من الرأس لأنه ﷺ أتى^(٦٥) سبابة قوم غبال ، وتوضأ ، ومسح برأسه ، ثم مسح على الخفين ، فدللت السنة على أنه ليس على المرء مسح الرأس كله ، وأن المسح المراد هو مقدار النافسية ، وهو ما يساوى الربع عند أبى حنيفة ، وما يساوى قدر اصبع أو أقل أو أكثر عند الظاهرية •

وفرض الصلاة ثابت بالقرآن فى قوله تعالى^(٦٦) : «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» وقوله^(٦٧) : «واقموا الصلاة وآتوا الزكاة»

(٦١) الشافعى : الرسالة ص ٢٢ •

(٦٢) ابن حزم : الأحكام فى أصول الأحكام ج ١ ص ١٢٢ •

— الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٨٤ •

(٦٣) سورة المائدة : آية ٦ •

(٦٤) السيوطى : معترك الاقران فى اعجاز القرآن ج ١ ص ٢٢١ •

(٦٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ كتاب الطهارة ص ١٧٢-١٧٤ •

راجع المقدار الذى بينت السنة المسح به •

— ابن حزم : المحلى ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣ •

— الصنعانى : سبل السلام ج ١ ص ٦٠ - ٦١ •

— الشوكانى : نيل الأوطار ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٧ •

(٦٦) سورة النساء : آية ١٠٣ •

(٦٧) سورة البقرة : آية ٤٣ وفى مواضع أخرى كثيرة •

كذلك تضمن قوله (٦٨) : «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى» وجوب المحافظة على أدائها غير أنها في الآيتين ذكرت مجملة ، فلم يبين القرآن عدد الصلاة ، ولا أوقاتها ، ولا كيفيتها ، ويكمل تفصيل ذلك في السنة .

قال ﷺ (٦٩) : «صلوا كما رأيتموني أصلي» ، وقال (٧٠) : «إذا قمتم إلى الصلاة فأصبحن الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع رأسك حتى تستوى قاعداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» .

ونخلص من ذلك إلى أن أفعاله (٧١) ﷺ في الصلاة وأقواله بيان لما أجمل من الأمر بالصلاة في القرآن ، وفي ذلك دلالة على وجوب التأسى به فيما فعل فيها ، فكل (٧٢) ما حافظ عليه من أفعاله وأقوالها ، وبيان أوقاتها ، وعدد ركعاتها وجب على الأمة .

يقول ابن حزم (٧٣) : «لأنما ما كان من أفعاله عليه السلام تنفيذاً لأمره» واجب» .

وفيما يتصل بالزكاة نجد أن الأمر بها قد ورد في القرآن دون توضيح مقدارها ، ودون بيان الأموال التي تجب فيها ، ويبدو هذا الاجمال في

(٦٨) سورة البقرة : آية ٢٣٨ .

(٦٩) الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٢٤٧ .

— ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٤ ص ٥٠ .

(٧٠) ابن ملج : سنن ابن ملج ج١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ص ٣٣٦ .

(٧١) الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٣٣٨ .

(٧٢) راجع في بيان السنة أوقات الصلاة وعدد ركعاتها :

الشافعي : أحكام القرآن ج١ ص ٣٤ ، ج١ ص ٥٧ .

(٧٣) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٤ ص ٥٠ .

قوله تعالى (٧٤) : «لخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» ثم بين على لسان رسوله عدد الزكاة ومواقيتها •

وأما عن قوله تعالى (٧٥) : «وآتوا حقه يوم حصاده» فلم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها ، ولا أوقاتها ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ، ولا من تجب عليه ، ممن لا تجب عليه • وقد بينت السنة (٧٦) المقدار الذي تجب فيه الزكاة في كل نوع من أنواع المال ، والمقدار الذي يجب أخراجه في كل منها •

فحددت زكاة الذهب (٧٧) والفضة ، ومال (٧٨) التجارة ، كما حددت زكاة الغنم (٧٩) والأبل والبقر (٨٠) ، ومقدار الأعداد المأخوذة منها الزكاة ، ومقدار الزكاة المأخوذة ، كذلك بينت الحبوب (٨١) التي فيها الزكاة ، وأوضحت مقاديرها •

(٧٤) سورة التوبة : آية ٣ •

(٧٥) سورة الأنعام : آية ٢٤١ •

(٧٦) راجع ابن ماجة : سنن ابن ماجة : كتاب الزكاة ج ١ ص ٥٦٨ -

٥٩١ • وراجع أنواع الزكاة • الغزالي : أحياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٧٨ -

٢٨٩ ط • دار الشعب • صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ كتاب الزكاة

ص ٤٨ - ٥٣ •

(٧٧) راجع نصاب الذهب والفضة : الصنعاني : سبل السلام ج ٢

ص ٦٠١ •

: الشوكاني : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٧ •

(٧٨) انظر الزكاة في مال التجارة : الصنعاني : سبل السلام ج ٢

ص ٦١٦ •

: الشوكاني : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٧ - ١٤٨ •

(٧٩) انظر صدقة الأبل ومقاديرها وأسانها ، وصدقة الغنم :

الصنعاني : سبل السلام ج ٢ ص ٥٩٢ ، ٥٩٣ •

الشوكاني : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٠ ، ١٣١ •

(٨٠) انظر زكاة البقر ونصابها : الصنعاني : سبل السلام ج ٢ ص ٥٩٦

الشوكاني : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٢ ، ١٣٣ •

(٨١) انظر الحبوب التي فيها الزكاة : الصنعاني : سبل السلام

ج ٢ ص ٦١٠ •

- الشوكاني : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٩ ، ص ١٤٤ •

ومن الآيات المجهلة التي يبينتها السنة مما يتصل بالصوم قوله تعالى^(٨٦) : « كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » فقد بين صحيح أن المراد بالخيط الأبيض بياض النهار ، والخيط الأسود سواد الليل •

كذلك نهى عن^(٨٧) المواصل على الرغم من أنه كان يفعله ، وقال : « انى لست كهيتكم » وفي رواية^(٨٨) « لست كأحد منكم ، انى أبيت يطعمنى ربي ويسقيني » •

كما بينت السنة صفة الفجر^(٨٩) الذى تتعلق به أحكام الصوم ، وفضل السحور^(٩٠) واستحباب تأخيرها ، وتعجيل الفطر ، ووقت انقضاء الصوم ، كما بينت^(٩١) ما يتجنب فيه •

وقد ورد الأمر بالتحج في القرآن دون بيان مناسكه ، قال تعالى^(٩٢) : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقال تعالى^(٩٣) : « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا ، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق » ولم يبين^(٩٤) أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل في الأهرام ، وما لا يحل ، ولا ما يوجب الدم ، ولا ما لا يوجبه • ثم أوضحت السنة كيفية

(٨٢) سورة البقرة : آية ١٨٧ •

— راجع ما ورد في حديث عدي بن حاتم « انما هو ضوء النهار وظلمة الليل » الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن ج ٢ ص ١٠٠ ط . الأميرية .

(٨٣) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ٥٣ •

(٨٤) المصدر السابق ج ٨ ص ٨٢ •

(٨٥) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ كتاب الصيام ص ٢١٠ —

٢٠٦

(٨٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ كتاب الصيام ص ٢٠٦ — ٢٠٩ •

(٨٧) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ كتاب الصيام ص ٢١١ — ٢٢٤ •

(٨٨) سورة آل عمران : آية ٩٧ •

(٨٩) سورة الحج : آية ٢٧ •

(٩٠) الزركشى : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٤ •

المج ، وبينت الشعائر التي أمر الله بها ، قال عليه السلام (٩١) : «فسدوا عنى مناسككم» •

وفي قوله تعالى (٩٢) : «وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتمسير رقبته مؤمنة ، ودية مسلمة الى أهله إلا أن يصدقوا» حكم الله على قاتل المؤمن على وجه الخطأ أن (٩٣) يمتق نفسه مؤمنة ، ودية مسلمة الى أهله • وبينت السنة (٩٤) أجناس الدية وتفصيلها ، وقد قضى (٩٥) عليه السلام في دية المسلم مائة من الابل •

وروى عكرمة (٩٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالبيعة اثني عشر ألف درهم ، ولئن كان حديث عكرمة مرسلًا إلا أنه روى عن ابن عباس موصولًا •

-
- (٩١) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٢٤٨ •
(٩٢) سورة النساء : آية ٩٢ •
(٩٣) راجع الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٥٤٩ •
(٩٤) الشوكاني : فتح القدير ج١ ص ٤٦٨ •
(٩٥) الشافعي : الأم ج١ ص ٩١ •
(٩٦) الشافعي : أحكام القرآن ج١ ص ٢٨٣ •

السنة المقيدة للأحكام التي جاءت مطلقة في القرآن :

وردت أحكام كثيرة في القرآن مطلقة ، ثم قيدتها السنة ، ومن ذلك
تقييد اعتزال النساء في الحيض بما تحت الأزار منهن ، فقوله تعالى (١) :
«ويسألونك عن الحيض ، قل : هو أذى ، فاعتزلوا النساء في الحيض ،
ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله»
يعنى إن الاعتزال يشمل جميع أبدانهن ، وحلت السنة (٢) على اعتزال
ما تحت الأزار من المرأة ، وإباحة ما فوقه .

ومنه تقييد الطواف بالطهارة في قوله تعالى (٣) : «وليطوفوا بالبيت
العتيق» إذ الطواف في الآية مطلق في حين أن عائشة قالت (٤) : لما جئنا
سرف [وهو محل بين مكة والمدينة] حضت ، فقال النبي ﷺ : «اغعلى
ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري» فالحديث دليل على
أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف .

كذلك قيدت السنة اليد المقطوعة (٥) في السرقة بأنها اليمين وأن
موضع القطع هو الرسغ ، وهو الفصل بين الكف والذراع ، في حين جاء
الحكم مطلقا في قوله تعالى (٦) : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
جزاء بما كسبا نكالا من الله» .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٢) الشافعي : أحكام القرآن ج١ ص ٥٢ .

(٣) سورة الحج : آية ٢٩ .

(٤) محمد بن اسماعيل الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الحدود ج١ ص ١٨٥ .

— محمد بن اسماعيل الصنعاني : سبل السلام ج٤ ص ١٣٠٩ .

(٦) سورة المائدة : آية ٣٨ .

السنة المخصصة للأحكام التي جاءت عامة في القرآن :
خصصت السنة أحكاما كثيرة وردت في القرآن عامة من ذلك :

تفصيل عموم الوارث

وجاء ذلك في بيان قوله تعالى^(٧) : «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ٠٠٠٠ الى آخر آية الموارث» فقد قسم الله تركته كل مالك بين ورثته حسبما اقتضت حكمته ، فنسخ بذلك الحكم في قوله تعالى^(٨) : «كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف» وخصصت السنة منه من خالف بينهم الذين ، فلا توارث^(٩) بين أهل ملتين شتى ، فلا يرث الولد الكافر من أبيه المسلم ، ولا يرث الولد المسلم من أبيه الكافر ، قال رسول الله ﷺ^(١٠) : «لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم» .

كذلك خصصت السنة من هذا الحكم أن الولد القاتل لا يرث أئبته ، قال ﷺ^(١١) : «ليس للقاتل من الميراث شيء» ، ولا فرق بين^(١٢) العامد

(٧) سور النساء : آية ١١ .

(٨) سورة البقرة : آية ١٣٠ .

— يرى عبد الوهاب خلاف أنه يمكن التوفيق بين آية الوصية التي في سورة البقرة ، وآية الموارث التي في النساء بأنه يراد في آية سورة البقرة الوالدان والأقربون الذين منع من أرثهم مانع كالخلاف الدين . علم أصول الفقه ص ٢٣١ .

(٩) أبو داود : سنن أبي داود ح٦ كتاب الفرائض ص ١٢٦ .

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب الفرائض ص ٦١٢ .

(١٠) الصنعاني : سبل السلام ح٣ ص ٩٥٤ .

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب الفرائض ص ٩١٢ .

(١١) الصنعاني : سبل السلام ح٣ ص ٩٥٩ .

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب الفرائض ص ٩١٣ .

(١٢) صديق بن حسن القنوجي : الروضة الهندية شرح الدرر البهية ح٢ ص ٣٣٠ .

— راجع حكم عمر بن الخطاب في رجل من بني مدلج يقال له قتادة قتل ابنه بالسيف ، فلم يورثه من دينه ، وجعلها في أخيه مستندا الى ما كان عنده من السنة في القضية . مالك : الموطأ ح٢ ص ٨٦٧ .

والخاطيء ، وبين الخية وغيرها من المقتول ، وانما جعل هذا حقا لله ،
لأن (١٣) ما يجب للمعد تعويضا بالتعدي عليه لا بد أن يكون فيه نفع له ،
وليس في الحرمان نفع للمقتول ، فلم يبق الا كونه حقا لله وليس للمكلف
الخيرة فيها ، وليس لها اسقاطها .

ومن هذا يتبين (١٤) أن حكم الارث ما شرع لكل قريب ايجابا وسلبا

تخصيص الوصية وبيان السنة أنها تقتصر على الثلث :

قال تعالى (١٥) : «من بعد وصية يوصى بها أو دين» وأبان الرسول
ﷺ أن (١٦) الوصية يقتصر بها على الثلث ، ولأهل الميراث الثلثان ، قال
رسول الله ﷺ لسعد بن أبي وقاص عندما سأله عن قدر ما تجوز الوصية
به (١٧) : الثلث والثلث كثير . كما أبان أن الدين قبل الوصايا والميراث ،
وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم» .

تخصيص آية «وأول لكم ما وراء ذلكم»

قال تعالى (١٨) : «وأول لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم
محسنين غير سافحين بما آتاهم (١٩) الله من النكاح وملك اليمين في كتابه .
لا أنه أبله بكل وجه فقد خصصته السنة ، وقصرت العموم الذي جاء
في الآية على بعض الأفراد قال ﷺ (٢٠) : «لا تنكح المرأة على عمتها ولا

-
- (١٣) محمد الخضرى : أصول الفقه ص ٢٩ .
 - (١٤) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ١٨٦ .
 - (١٥) سورة النساء : آية ١١ .
 - (١٦) الشافعى : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٦ .
 - (١٧) مالك : الموطأ ج ٢ كتاب الوصية ص ٧٦٣ .
 - أبو داود : سنن أبي داود ج ٣ كتاب الوصايا ص ١١٢ .
 - (١٨) سورة النساء : آية ٢٤ .
 - (١٩) الشافعى : الآم ص ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٦٦ ، ١٣٣ .
 - الشافعى : أحكام القرآن ج ١ ص ١٨٩ .
 - (٢٠) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب النكاح ج ٩ ص ١٩٢ .
 - الصنعلى : سبل السلام ج ٣ ص ٩٩٨ .

على خالفها» • وهكذا جاءت الآية علماً في إحلال من وراء من ورد ذكره من المحرمات في أول الآية ، ثم خصصت السنة هذا العام ، وقصرته على بعض من أفرادها ، فأخرجت من جاء ذكرهم في الحديث •

وكذلك خصص عموم الآية قوله ﷺ (٣١) «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» •

تخصيص آية الوضوء بمرور السنة بالمسح على الخفين :

افترض (٣٢) الله الوضوء في قوله تعالى (٣٣) : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» •

وسن الرسول ﷺ المسح على الخفين ففي غزوة تبوك (٣٤) ذهب لحاجته ثم توضأ ، ومسح على الخفين •

وعن جرير بن عبد الله أنه (٣٥) توضأ ومسح على خفيه ، فقليل له : أتمسح ؟ فقال : قد رأيت رسول الله ﷺ يمسح [على الخفين] •

وكان أصحاب عبد الله يعجبهم قول جرير ، وكان إسلام جرير قبل موت النبي ﷺ ببسيرة ، أي أنه (٣٦) أسلم بعد نزول سورة المائدة ، ورأى النبي ﷺ يمسح على الخفين حال إسلامه • وعلم به أن المسح حكم باق •

(٢١) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الرضاع ج ١ ص ٢٢ •

(٢٢) راجع الشافعي : الأم : ج ٧ ص ٣٥ ط • الشعب •

(٢٣) سورة المائدة : آية ٦ •

(٢٤) الشافعي : الأم ج ٧ ص ٢١ ط • الشعب •

(٢٥) سنن النسائي : كتاب الطهارة ج ١ ص ٨١ •

(٢٦) شرح الميوطي على سنن النسائي : كتاب الطهارة ج ١ ص ٨١ •

— ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٢ ص ٣١٣ •

يقول الشافعي (٣٧) : فلما مسح رسول الله على الخفين ، وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة ، استدلنا علي أن فرض الله عز وجل غسل القدمين إنما هو على بعض المتوضئين دون بعض ، وأن المسح لمن أدخل رجله في الخفين بكل الطهارة استدلالاً بسنة رسول الله ﷺ لأنه لا يمسح والفرض عليه غسل القدم .

والآية تساق (٢٨) شاهداً على أن تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين ، يقصدون قراءة ابن عامر ونافع والكسائي «وأرجلكم» بالنصب وقراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزمة «وأرجلكم» بالجر ، وقالوا : يجمع بينهما بحمل الجر على مسح الخف ، وحمل النصب على غسل الرجل .

تفصيل آية السرقة بورود السنة بأنه لا قطع في ثمر ولا أكثر لكونهما غير محرزين .

ورد حد السرقة في قوله تعالى (٣٩) : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» .

وبينت السنة أن (٤٠) المراد بالقطع في السرقة من سرق من حرز . وأن (٤١) لا قطع في ثمر ولا أكثر ، لكونهما غير محرزين ، وأن لا يقطع إلا

(٢٧) الشافعي : الرسالة ص ٦٦ .

— الشافعي : جماع العلم ص ١٢٢ .

(٢٨) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٩١ .

— الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٥٢ .

— السيوطي : معترك الأقران في إعجاز القرآن ج ١ ص ١٠٧ .

(٢٩) سورة المائدة : آية ٢٨ .

(٣٠) راجع الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٦٢ .

— الشافعي : الرسالة ص ٦٧ .

(٣١) الكلبي : بفتحيتي : جمار النخل وهو شحمه الذي في وسط النخلة والحديث رواه مالك في الموطأ ج ٢ كتاب الحدود ص ٢٣٩ ورواه الشافعي :

==

بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا ، وأنه إذا عاذ قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ثم اليد اليسرى ، ثم الرجل اليمنى ، وبعد ذلك يعز ، وبذلك استدخلنا على أن الله أراد بالقطع بغض السارق دون بعض ، وأن حكم القطع لم يشرع لكل سارق وسارقة .

تخصيص آية الغنيمة . وبيان السنة أن السلب للقاتل ، وأن سهم ذى القربى لبنى هاشم وبنى المطلب دون سائر القربى .

قال تعالى (٣٢) : «واغلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمسلكين وابن السبيل» فأحصل بذلك الغنائم وأوضح (٣٣) كيفية تقسيمها . وخصصت السنة السلب وجعلته للقاتل . قال أبو قتادة الأنصاري (٣٤) : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلاه من المسلمين فضربتة ضربة ، ثم أدركه الموت فلحقته عمن بن الخطاب ، فقلت له ما بال الناس ، فقال : أمر الله ، ثم إن الفخاس رجعوا ، فقال رسول الله ﷺ : «من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه . وكما أعطى الرسول السلب لقتادة في حنين أعطاه بيدر لعبد الله بن

الأم ص ١١٨ .
وانظر عبد الرزاق بن همام : المفصل ح ١٠٠ ص ٢٢٣ ، ص ٢٣٥ ، ص ١٨٨ .
وانظر ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ح ٢ كتاب الحدود ص ٨٦٥ .
(٣٢) سورة الأنفال : آية ٤١ .
(٣٣) راجع الآراء الواردة في تقسيم خمس الغنائم : الميوطى : الاقران في اعجاز القرآن ح ٢ ص ٢٢٦ .
- راجع مالك : الموطأ : كتاب الجهاد ح ٢ ص ٤٥٤ .
(٣٤) الشافعى : الأم ح ٧ ص ٢١١ .
- راجع صحيح مسلم بشرح النووي : ح ١٢ كتاب الجهاد والسير ص ٥٧ .
- وسنن أبى داود ح ٢ كتاب الجهاد ص ٧٠ .

منسعود عندما قتل أبا جهل ، وكذلك^(٣٥) أعطى في غير موطن *

وجعل الرسول سهم ذى القربى في بنى هاشم ، وبنى المطلب لأن الله حرم عليهم الصدقة ، وعوضهم عنها الخمس *

قال عليه السلام (٣٦) : «إن الصدقة لا تحل لمحمد ، ولا لأهل محمد ، وإن الله حرم علينا الصدقة ، وعوضنا عنها الخمس *

ويستدل بحديث جبير بن مطعم^(٣٧) في قسمة رسول الله ﷺ سهم ذى القربى بين بنى هاشم ، وبنى المطلب دون بنى شمس ، وبنى نوفل ، قال : «لما قسم النبي ﷺ سهم ذى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب أتيتهم أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله : هؤلاء أخواننا من بنى هاشم لا ينكر فضلهم لكأنك الذى وضعه الله به منهم ، أرايت أخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركنا ، أو منعنا ، وإنما قرابتنا وقرابتهم واحدة ، فقال النبي ﷺ : إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد هكذا ، وشبك بين أصابعه *

تخصيص حكم الجلد في الزانى والزانية ، وبيان المسنة بأن المارد بهما البكران الحران *

(٣٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ باب استحقاق القاتل سلب القاتل ص ٥٧ - ص ٦٥ .

(٣٦) الشافعى : أحكام القرآن ١٢ ص ٧٦ ، ص ١٥٨ .
- وفي رواية مالك : «لا تحل الصدقة لأهل محمد ، إنما هى أوساخ الناس» الموطأ ٢ كتاب الصدقة ص ١٠٠٠ .

- وفي رواية أبى داود : «إننا لا تحل لنا الصدقة» سنن أبى داود ٢ كتاب الزكاة ص ١٢٣ .

(٣٧) راجع الشافعى : الأم ٤ ص ٧١ .
- وانظر أحمد بن حنبل : المسند ٤ ص ٨١ ، ص ٨٣ .
- وراجع ابن حجر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٦ ص ١٧٣ .
ص ١٧٤ ، ٢٨٩ ح ٧ ص ٣٧١ .

قال تعالى (٣٨) : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» ولو صرنا الى ظاهر القرآن لضربنا كل من لزمه اسم «زنى» مائة جلدة فلما رجم النبي (ﷺ) (٣٩) الآخرين الثيبين ولم يجلداهما دلت السنة على أن الله عز وجل إنما أراد بالجلد بعض الزناة دون البعض ، وأن المراد بجلد المائة من الزناة البكران دون غيرهما ممن لزمه اسم زنى •

السنة المثبتة أحكاما لم يذكرها القرآن :

جاءت السنة بأحكام كثيرة لم يرد لها ذكر في القرآن •

وقد عد الشافعي (٤٠) أن ما سنه الرسول (ﷺ) من وجوه بيان القرآن، ومن قبله عن الرسول فيفرض الله قبله •

من ذلك تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها •

فمن أبى هريرة أن رسول الله (ﷺ) ، قال (٤١) : «لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها» •

وفي الحكم على هذا الحديث ، قال ابن عبد البر (٤٢) : «هذا حديث صحيح ثابت مجتمعا على صحته» •

وفي العمل به ، قال الشافعي (٤٣) : وبهذا نأخذ ، وهو قول من لقيت

(٣٨) سورة النور : آية ٢ •

(٣٩) الشافعي : جماع العلم ص ١٢١ •

— الشافعي : الرسالة ص ٦٧ •

(٤٠) الشافعي : الرسالة ص ٢٢ ، ٣٣ •

(٤١) مالك : الموطأ ح ٢ كتاب النكاح ص ٥٣٢ •

— النسائي : سنن النسائي ح ٦ كتاب النكاح ص ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ •

— الصنعاني : سبل السلام ح ٣ كتاب النكاح ص ٩٩٨ •

— الشوكاني : فتح القدير ح ١ ص ٤٤٩ •

(٤٢) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

ح ١٨ ص ٢٧٦ •

(٤٣) الشافعي : الأم ح ٥ ص ٤ طه الشعب •

من المفتين ، لا اختلاف بينهم فيما علمنه ، ولم نعلم فقيها سئل لم حرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها الا قال به .

وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أجل وحرم في الكتاب معنى الا أننا اذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله ﷺ ، فعن الله تعالى قبلناه فرض من طاعته .

ومما لم يرد له ذكر في القرآن من السنة :

«تحريم أكل كل ذي ناب من السباع»

قال رسول الله ﷺ (٤٤) : «كل ذي ناب من السباع فأكله حرام»

أولا : ان ابن شهاب الذي رواه عاد فضمفه ، وقال (٤٥) : لم نسمع بهذا حتى قدمنا الشام .

ثانيا : أن ابن عباس (٤٦) وعائشة ، وعبيد بن عمير أطوا لحوم كل ذي ناب من السباع .

وقد أجيب على ذلك بأن ابن شهاب وإن لم يسمعه حتى جاء الشام

(٤٤) مالك : الموطأ ح٢ كتاب الصيد ص ٤٩٦ .

أبو داود : سنن أبي داود : ح٢ كتاب الأطعمة ص ٣٥٥ .

ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ح٢ كتاب الصيد ص ١٠٧٧ .

الصنعاني : سبل السلام : ح٤ كتاب الأطعمة ص ١٢٨٥ .

(٤٥) صحيح مسلم بشرح النووي ح١٣ كتاب الصيد والذبائح ص ٨٢ .

(٤٦) الشافعي : الأم ح ١٧ ص ١٩ ط٠ دار الشعب .

يخالف هذا ما رواه مسلم بسنده عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ، قال نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير» راجع صحيح مسلم بشرح النووي ح١٢ كتاب الصيد والذبائح ص ١٣ .

- وراجع ابن حزم : المحلى ح١ ص ١٧٠ .

فقد أحاله على ثقة من أهلها ، وهو أبو ادريس الصولاني ، وكان من فقهاء أهل الشام .

أما عن اباحة من ضعفوه ، فليس في اباحة أفعالهم حجة إذ كان رسول الله يحرم ، وقد تخفى عليهم السنة ، يعلمها من هو أبعد دارا . وأقل للنبي ﷺ صحبة ، وبه علما منهم ، ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي ﷺ خلافه ، وإذا ثبت عن (٤٧) النبي ﷺ من طريق صحيح ، فرسول الله ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله .

كذلك ما أثبتته السنة التحريم بالرضاع

فقد قال تعالى (٤٨) : «وأمهنتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة» فذكر تحريم الأم والأخت من الرضاعة ، وأقامهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب .

وقياسا على ذلك أوجب (٤٩) السنة أن تكون الرضاعة كلها تقسم مقام النسب فما حرم بالنسب حرم بالرضاعة مثله .

قال ﷺ (٥٠) : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

وقال الشافعي (٥١) : «حرم الله تعالى الأخت من الرضاعة ، فاهتمل

- (٤٧) راجع حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : كل ذي ناب من السباع حرام : صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٣ .
ثم راجع سنن أبي داود : كتاب السنة ج ٤ ص ٢٠٠ .
(٤٨) سورة النساء : آية ٢٣ .
(٤٩) الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٢٥٦ .
(٥٠) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الرضاع ج ١ ص ٢٢ .
- النعماني : سنن النسائي ج ٦ كتاب النكاح ص ٩٨ .
- ابن ملحة : سنن ابن ماجه ج ١ كتاب النكاح ص ٦٢٢ .
- وفي رواية «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة» .
راجع مالك : اللوط ج ٢ كتاب الرضاع ص ٦٠٢ .
(٥١) الشافعي : الأم ج ٥ ص ٢٠ .

تحريمها معنيين : أحدهما : اذ ذكر الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة ، وإقامتهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب ، أن تكون الرضاعة كلها تقوم مقام النسب ، فما حرم بالنسب حرم بالرضاع مثله ، وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله ﷺ ، والقياس على القرآن • والآخر : أن يحرم من الرضاع الأم والأخت ، ولا يحرم سواهما •

وقيل تحريم الرضاع كتحريم النسب الا في مسألتين : (٢٥)

احدهما : أنه لا يجوز للرجل أن يتزوج أخت ابنه من النسب ، ويجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع لأن المانع في النسب وطؤه أمها ، وهذا المعنى غير موجود في الرضاع •

والثانية : لا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب ، ويجوز في الرضاع لأن المانع في النسب وطء الأب أيها ، وهذا المعنى غير موجود في الرضاع • وما جاءت به السنة تحريم لحوم الصمر الانسية :

قلت بالمسلمين مجاعة يوم خيبر ، فأصابوا حمرا (٥٣) انسية من خارج المدينة ، فنحروها وأوقدوا النيران لطهيها ، فقال النبي ﷺ «علام توقدون» قالوا : على لحوم الصمر الانسية ، فقتل : أهريقوا ما فيها واكسروها ، فقال رجل من القوم أو نهريق ما فيها ونفسلها ، فقال النبي ﷺ : أو ذاك •

وقيل : انما حرّمها الرسول من أجل أنها تأكل العذرة ، وقيل : انها رجس •

السنة اذا اما مؤكدة أحكام القرآن بما مبيحة لها ، واما مثبتة أحكامها

(٥٢) الزمخشري : الكشاف ١ ص ٤٩٤ •

(٥٣) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب الذبائح ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ •

لم ترد أصلا فيه • ومن هنا وجب ألا نقتصر عليه في استنباط الأحكام وإنما لابد من النظر في السنة للوقوف على ما ورد فيها مؤكدا أو مبينا أو مشبها •

قال الشاطبي : « لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه ، وهو السنة لأنه اذا كان كليا ، وفيه أمور كلية كما هو الشأن في الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها ، فلا مخصص عن النظر في بيانه •

وتنقسم نصوص السنة من حيث قطعها وظنيها الى :

نصوص قطعية الورود : وتشمل

السنة المتواترة : وهي (٥٤) ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ •

أو هي (٥٥) ما نقلها من يحصل العلم بمصدقهم ضرورة ولا بد في اسنادها من استمرار هذا الشرط في روايتها من أولها الى آخرها •

وأضاف بعضهم أنها لابد أن تكون مما تتناولها أبصار الناس وأسماعهم ، قال ابن حجر (٥٦) : ان الأخبار التي تشاع ولو كثر نقلوها ان لم يكن مرجعها الى أمر حسي عن مشاهدة أو سمع لا تستلزم الصدق •

والمعتمد في التواتر توفر الجمع الذي يمتنع تواطؤه على الكذب في عصر الصحابة أولا ، ثم في عصر التابعين ، وتابعي التابعين ، ولا ينقيد

(٥٤) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ص ١٠٤ •

(٥٥) ابن الصلاح : المقدمة ص ٣٩٣ •

— السيوطي : تدريب الراوي ص ٣٧١ •

(٥٦) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٣٦ •

ذلك بحدود محدود ، انما العبرة بحصول العلم القطعي ^(٥٧) «فان رواه جمع غفير ، ولم يحصل العلم به لا يكون متواترا ، وان رواه جمع قليل ، وحصل العلم الضروري يكون متواترا البتة» •

وتنقسم الى متواترة لفظية ، وهي متواترت بلفظ واحد ومعنى واحد والعلماء من هذه السنة على خلاف •

فذهب ابن حبان الى أنه لا يوجد ^(٥٨) عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين ، روى أحدهما عن عدلين ، وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك الى رسول الله ﷺ ، فلما استحال هذا وبطل ، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد •

وهذه الدعوى لا تسلم له • فان كتب الحديث الصحيحة تحوى كثيرا من الأحاديث المتواترة •

وفي رأى ابن الصلاح ^(٥٩) أن ما تواتر لفظه من السنة لا يكاد يوجد ، ومن سئل عن ابراز مثال له أعياء تطلبه الا أنه يدعى ذلك في حديث ^(٦٠) «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» فقد نقله من الصحابة عدد جم بلغ عددهم اثنان وستون نفسا •

ويعقب عليه العراقي بحديث رفع اليدين في الصلاة ، وحديث مسح الخف ، قال ^(٦١) : فأما حديث رفع اليدين فذكره المافظ أبو عبد الله

- (٥٧) الكتاني : نظم المتناثر في الحديث المتواتر ص ١٦ •
 (٥٨) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ١ ص ٨٧ •
 (٥٩) ابن الصلاح : المقدمة ص ٣٩٣ •
 (٦٠) راجع ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١ ص ١٤٣ ، ١٤٤ •
 ابن قتيبة : تاويل مختلف الحديث ص ٤٩ •
 (٦١) العراقي : التقييد والايضاح ص ٢٧٠ وراجع ص ٢٧٣ •

الحاكم فيما نقل البيهقي عنه أنه سمعه يقول : لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ الخلفاء الأربعة ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة فمن بعدهم من (١٧) أكابر الصحابة ، على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة .

أما حديث مسح الخف (١٨) فقد رآه أكثر من ستين ضابطاً ومنهم العشرة .

وقرر الحافظ ابن حجر (١٩) أن ما ادعاه ابن الصلاح من العزة ممنوع ، وذكر أن هذا الرأي نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق ، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد المادة أن يتناولوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقاً ، وعنده أجسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً أو وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها ، إذا اجتمعت على اخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدداً تحيل المادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير) .

وذهب السيوطي (٢٠) إلى أن في السنة غير قليل من التواتر اللغظي ، وألف في هذا النوع كتاباً سماه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» ، وأورد فيه أحاديث كثيرة منها حديث المسح على الخفين (٢١) من رواية

(٦٢) راجع قول البلقيني : «وحديث رفع اليدين رواه عن النبي ﷺ جمع كبير ، ويزيد رواه على أربعين» محاسن الاصطلاح ص ٣٩٤ .

(٦٣) العراقي : التقييد والايضاح ص ٢٧٠ .

— راجع : الكتاني : نظم المتناثر في الحديث المتواتر ص ١٧ .

(٦٤) انظر الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ١٧ .

(٦٥) السيوطي : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص ٣٧٤ .

(٦٦) الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٨ ، ٩ .

سبعين صحابيا ، وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية خمسين ،
وحديث كل مسكر حرام •

وقد أخذ على السيوطي أنه تساهل^(٦٧) في الحكم بالتواتر ، فذكر
عدة أحاديث ربما يقطع الحديثي بعدم تواترها ، ويظهر أيضا من كلامه
أنه قصد جمع المتواتر اللفظي ، ثم انه كثيرا ما يورد أحاديث صرح هو
أو غيره في بعض الكتب بأن تواترها معنوي •

وقد ألف الكتاني في الأحاديث المتواترة كتابا قدم له بقوله^(٦٨) : وقد
نهضت قبل هذا الأوان لجمع ما وقفت عليها منها في بطون الدفاتر ،
ومقيدات الاخوان حتى جمعت منها جملة وافرة ، وعدة جليلة متكاثرة ،
ولما خفت عليها من الدروس والضياع جمعتها في مقيد للانتفاع ، وسميته
بنظم المتناثر من الحديث المتواتر •

وقد أورد الكتاني في كتابه ثلاثمائة وعشرة أحاديث نجرت من منها :
حديث «نصر الله امرأ ٥٥٥٥» رواه ثلاثون من الصحابة ، وحديث
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله» رواه تسعة
عشر صحابيا ، وحديث «ويل للأعقاب من النار ٥٥٥» رواه
ثلاثة عشر صحابيا ، وحديث «صلاة في مسجد خير من ألف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام» رواه اثنا عشر
صحابيا ، وحديث : «لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول ٥٥٥» رواه
خمسة أنفس • وحديث «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فلن غم
عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين ٥٥» رواه سبعة من الصحابة ، وحديث
«الزكاة الجنين ذكاة أمه» رواه اثنا عشر صحابيا ، وحديث «لا تنكح المرأة
على عمتها ولا خالتها» رواه ستة عشر صحابيا ، وحديث النهي عن

(٦٧) راجع بعض رواياته عند النسائي : السنن ٣ : كتاب الطهارة :
باب المسح على الخفين ١٥ ص ٨١ ، ٨٢ •
(٦٨) الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٧ •

الزبابة وهى بيع الثمر على رعوس الأشجار بالثمر كيلا ، والزرع كذلك بالحنطة كيلا» رواه أحد عشر صحابيا •

متواترة معنوية :

وهى التى يكتفى فيها بأداء المعنى ، ويدللون على ذلك بأحاديث رفع اليدين فى الدعاء ، وهى وإن كثرت روايلها ، لكنها فى قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر^(٧٠) ، والمقدر المشترك فيها «وهو الرفع عند الدعاء» متواتر باعتبار المجموع •

والأمر نفسه فى السنن العملية ، وغيرها من شعائر الدين ، مما يراه الناس كالذى روى فى كيفية الوضوء ، وعدد الصلوات ، وعدد ركوع وسجود كل صلاة ، والصوم والحج •

السنة المشهورة :

وهى ما نقلها^(٧٠) عن الرسول ﷺ صحابى أو اثنان أو جمع لم يبلغ حد التواتر ثم تواتر فى عهد التابعين ، وتلقى التابعين •

وقد صنف الزركشى فى هذا القسم «التفكير فى الأحاديث المشهورة» ، ومثل له الفقهاء بحديث أبغض الحلال عند الله الطلاق ، ومثل له الحاكم وابن الصلاح بحديث^(٧١) «إنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى» فقد رواه عن الرسول عمر بن الخطاب ، ثم رواه عن عمر جمع من التابعين يحيل العقل اتفاقهم على الكذب ، ثم رواه عن هذا الجمع جمع آخر من تابعى التابعين يمتنع طواظؤه على الكذب •

-
- (٦٩) السيوطى : تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ٣٧٤ .
 - الكتانى : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ١٨ .
 - (٧٠) راجع السيوطى : تدريب الراوى ص ٣٨ .
 - (٧١) الحاكم : معرفة علوم الحديث ص ٩٢ ، ٩٣ .
 - ابن الصلاح : مقدمة ابن الصلاح ص ٣٨٩ .

ومنه حديث «بنى الاسلام على خمس» ، وحديث «لا ضرر ولا ضرار» وحديث «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» ومنه أيضا الأحاديث التي رويت عن عمر ، وعن عبد الله بن مسعود ، ثم رواها عن أحدهما جمع لا يتفق أفرادها على الكذب •

والسنة المتواترة قطعية الورد والثبوت عن الرسول ﷺ ، والأخذ بها محل اتفاق ،

والسنة المشهورة قطعية الثبوت عن الصحابي ، ولما كان الصحابة (٣) كلهم حجة وعدول فهي في مرتبة تلي السنة المتواترة •

نصوص ظنية الورد

وهي سنة الأحاد لأن سندها لا يفيد القطع إذ أن عدد روايتها لا يبلغ حد التواتر المفيد للعلم •

أما من حيث الدلالة

فإن نصوص السنة بعامة المتواترة والمشهورة وسنة الأصايد قد تكون قطعية الدلالة إذا كانت لا تحتكم تأويلا مثل قوله ﷺ «في خمس من الأبل شاة» فلفظ خمس قطعي الدلالة لأنه دقيق ، ومحدد ، ولا يحتمل إلا معنى واحدا •

وقد تكون ظنية الدلالة : إذا كانت تحتكم تأويلا : وذلك مثل قوله ﷺ (٣) : «لا نكاح إلا بولي» فهذا الحديث يحتمل أن النكاح لا يكون صحيحا إلا بولي ، لأن (٧٤) الأصل في النفي نفى الصحة لا الكمال ،

(٧٢) راجع حجية أقوال الصحابة : التهاوني : قواعد في علوم الحديث ص ١٢٨ - ص ١٣١ •

(٧٣) الصنعاني : سبل السلام ج ٣ ص ٩٨٧ •

(٧٤) الصنعاني : سبل السلام ج ٣ ص ٩٨٨ وانظر ص ٩٨٩ •

ويقوى ذلك حديث عائشة (٧٥) : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكلها باطل • وقد أخذ الشافعي بذلك •

ويحتمل أن النكاح لا يكون كاملا الا بولي ، وعلماء الحنفية على ذلك ، فالمرأة (٧٦) العاقلة البالغة لها أن تزوج نفسها ، وتزوج ابنتها الصغيرة بنفسها عندهم •

والسنة بكل أقسامها واجبة الاتباع :

فأما المتواترة (٧٧) فلقطعية ورودها وثبوتها عن الرسول ﷺ وهي تفيد علما يقينيا ، العمل به واجب ، والجلد له كافر ،

وأما المشهورة فانها وإن كانت ظنية الورود عن الرسول ﷺ الا أن هذا الظن قريب من اليقين ، فهي قطعية الثبوت عن الصحابي ، وما اتصف به الصحابة من العدالة والبعد عن الكذب ، يجعل الظن راجعا ، والظن الراجح يكفي في وجوب العمل به فيما سوى العقائد ، لذلك كله كانت السنة المشهورة مصدرا تشريعيا (٧٨) ، وهي إن لم تفد اليقين ، فانها تفيد طمأنينة قوية فيما تخبر به • ومن هنا أوجب العلماء العمل بها ، وأجازوا أن يقيدوا بها مطلق الكتاب مثل قوله تعالى «من بعد وصية يوصى بها أو دين» أخذا بحديث «الثلاث والتث كثر» •

كما خصصوا العموم الذي في لفظ الوصية بحديث «إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث» فكل الحديثين مشهور •

(٧٥) الصنعاني : سبل السلام ج٣ ص ٩٨٧ •
— صديق بن الحسن القنوجي : الروضة الندية شرح الدرر البهية ج٢ ص ١٠ •

(٧٦) الصنعاني : سبل السلام ج٣ ص ٩٩٢ •
(٧٧) عبد الوهاب خالف : علم أصول الفقه ص ٤٣ الطبعة الثامنة •
(٧٨) راجع الدكتور محمد سلام مذكور : أصول الفقه ص ١١٦ •

وأما سنة الآحاد ، فقد صح الاجماع من المصدر الأول على قبولها ،
 وكانوا يرون أن التعبد بخبر الواحد واقع سمعا ، فقد قال (٧٩) ﷺ :
 « نضر الله أمراً مقلتي فحفظها ، ووعاها وأداها ، فرب
 حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقيه الى من هو أفقه منه » وفي هذا
 تدب لأمريء واحد أن يؤدي عن الرسول ما تقوم به الحجة على من أدى
 اليه لأنه انما يؤدي عنه حلال يؤتى به حرام يجتنب ، وما يؤخذ ويعطى ،
 ونصيحة في دين ودنيا .

وقد بعث الرسول (٨٠) رسلا الى كل ملك من ملوك الأرض المجاورين
 لبلاد العرب : وأمرهم بتعليم من أسلم شرائع الاسلام ، ومسائل
 العبادات ، وألزم كل ملك ورعية قبول ما أخبرهم به الرسول الموجه
 نحوهم من شرائع الدين .

كذلك بعث معاذاً الى الجند ، وجهات من اليمن ، وأباً موسى الى
 جهات أخرى ، وهى زبيدة وغيرها ، وأباً بكر على الموسم مقبلاً للناس
 حجهم ، وأباً عبيدة الى نجران ، وعلياً قاضياً الى اليمن .

وكل من هؤلاء مضى الى جهته ليعلم أهلها شرائع الاسلام ، وهم
 مأمورون بقبول ما يخبرهم به عن نبيهم ﷺ ، فلم يكن لبيعته اليهم الا
 واحداً الحجة قائمة بخبره على من بعثه اليهم .

كذلك فرق النبي ﷺ عمالا على نواحي كثيرة عرفوا عند أهلها

(٧٩) راجع مصادر الحديث في كتابي «جهود المسلمين في توثيق
 الحديث» ص ٢١ ، ط . دار نشر الثقافة .

(٨٠) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ١١٠ - ١١٣ .
 - راجع قوم ابن حزم : افترض الرسول ﷺ على كل جهة قبول
 رواية أميرهم ومعلمهم ، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبلغاً الى
 رسول الله ﷺ : المطبوع في المطبوع ٦٧ ط . دار الاتحاد العربى للطباعة .

بالصدق ، فبعث قيس بن عاصم ، والزبرقان بن بدر ، وابن نويرة الى عشائرهم •

ولقد كان ﷺ يتحرى أن يكون رسله معروفين في الجهات التي يرسلهم اليها بالصدق ، ومن ذوى المكانة عندهم ، لكى تقوم بمثلهم الحجة على من بعثهم اليهم •

ومن الشواهد على أن خبر الواحد كان معمولا به في فترة الوحي أن^(٨١) رجلا قبل امرأته وهو صائم ، فوجد من ذلك وجدا شديدا ، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين ، فأخبرتها ؟ فقالت أم سلمة : ان رسول الله يقبل وهو صائم ، فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شرا ، وقال : لسنا مثل رسول الله ، يصل الله لرسوله ما يشاء ، فغضب رسول الله ، ثم قال : «والله انى لأتاكم الله ولأعلمكم بحدوده» •

وفي قول النبی ﷺ لأم سلمة : «ألا أخبرتني أفعل ذلك»^(٨٢) دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله ، لأنه لا يأمرها بأن تخبر عنه الا وفي خبرها ما يكون الحجة ان أخبرته •

ويرى ابن حزم^(٨٣) أن فعل الرسول ﷺ حكمه الاتساع به فيه ، وليس واجبا الا أن يكون تنفيذا لحكم أو بيانا لأمر وبعضهم تعلق في هذه الأفعال بأنها خصوص له عليه السلام ، ومن فعل ذلك فقد تعرض لغضب رسول الله ﷺ •

ومن ذلك أن أهل قباء تحولوا الى الكعبة ، وهم في صلاة الصبح ،

(٨١) الشافعي : الرسالة ص ٤٠٤ ، ص ٤٠٥ •

(٨٢) الشافعي : الرسالة ص ٤٠٦ •

(٨٣) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٦ ، ص ٩ •

[وكانت وجوههم الى الشام قبلها] بناء على خبر واحد منهم جاءهم بأن^(٨٤) الرسول قد أنزل عليه القرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ولم يكونوا ليفعلوه بخبر واحد الا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله اذا كان من أهل الصدق .

روى النسائي بسنده عن ابن عمر ، قال^(٨٥) : «بينما الناس بقباء في صلاة الصبح جاءهم أت فقال : ان رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة» .

وكان أنس بن مالك^(٨٦) يسقى أبا طلحة ، وأبا عبيدة بن الجراح ، وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وتمر ، فأخبرهم أت بتحريمها ، فأمر أبو طلحة أنسا بكسر جرارها ، فظل أنس يضربها بمعراس لهم حتى تكسرت .

ولقد انصرف هؤلاء عن شرب الخمر ، وكانت عندهم حلالا ، وكسروا جرارها بناء على ما أخبرهم به من أتاهاهم بتحريمها ، ولم يؤجلوا ذلك حتى يلقوا الرسول ﷺ مع قربه منهم .

ولقد ورد عن الصحابة العمل بخبر الواحد في وقائع كثيرة ، ولئن كانت رواية كل واقعة جاءت أحادية ، فإن كثرة هذه الوقائع جعلتها تبلغ حد التواتر المعنوي . يقول الغزالي^(٨٧) : «لقد تواتر عمل الصحابة بخبر

(٨٤) الشافعي : الرسالة ص ٤٠٧ .
 - الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ص ٢٠ ص ٩٢ .
 (٨٥) سنن النسائي : ح ٢ كتاب القبلة ص ٦١ .
 (٨٦) الشافعي : الرسالة ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .
 - الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ص ٢٠ ص ٩٢ .
 (٨٧) الغزالي : المستصفى ص ١٤٨ .

الواحد في وقائع شتى لا تقتصر وهي وإن لم تتواتر آحادها فيحصل العلم بمجموعها» •

وقد كان كل واحد من الصحابة إذا نزلت به المنزلة ، سأل غيره عنها وأخذ بقوله فيها •

من ذلك أن الجدة ذهبت^(٨٨) إلى أبي بكر كي تسأله فرضها في الميراث، ولما لم يكن عنده في القضية شيء عن الرسول ﷺ سأل الصحابة وأخبر بخبر المغيرة بن شعبه ومحمد بن مسلمة وأعطاهما السدس •

وقد عمل جميع^(٨٩) الصحابة بما رواه أبو بكر من قوله : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة •

وكان عمر في مجالس عدة يستدعى الحديث في بعض القضايا ممن حضره من الصحابة •

من ذلك أنه كان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها ، وكان يقول^(٩٠) : «(الدية للمعلقة) ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً ، فلما أخبره^(٩١) الضحاك بن سفيان أن الرسول ﷺ كتب له أن يورث امرأة

(٨٨) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج١ ص ١١٤ •
- راجع ما جاء في ميراث الجدة : سنن أبي داود ج٢ كتاب الفرائض ص ١٢١ •
(٨٩) الامدي : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٩٢ •
(٩٠) العاقلة : عصابة الجاني التي تتحمل عنه عقوبة القتل خطأ ، وهم أقاربه من جهة أبيه •

الامدي : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٩١ •
راجع الشوكاني : نيل الأوطار ج٧ ص ٣٤٣ •
(٩١) أبو داود : سنن أبي داود ج٢ كتاب الفرائض ص ١٢٩ •
- ابن قدامة : المغني ج١ ص ٣٢٠ •

أشيم الضبابي^(٩٣) من ديته ، رجع عما كان يقضى به ، ولم يجعل لنفسه
الاتباعه •

يقول الشافعي^(٩٤) : « لما بلغ عمر خلاف فطه صار الى حكم رسول
الله وترك حكم نفسه ، وكذلك كان في كل أمره •

وكان عمر يرى في الأصابع^(٩٥) نصف الدية ، ويفاضل بينها ، فجعل
في الخنصر ستة ، وفي البنصر تسعة ، وفي الوسطى والسبابة عشرة ،
عشرة ، وفي الابهام خمسة عشر ، ثم رجع الى خبر عمرو بن حزم أن
في كل اصبع عشرة •

ونسي أمر الرسول^(٩٦) بأن يتيمم الجنب فقل : لا يتيمم أبدا ، ولا
يصلى ما لم يجد الماء ، وذكره بذلك عمار •

ونهى عن المخالاة في^(٩٧) مهور النساء استدلالا بمهور النبي ﷺ حتى
ذكرته امرأة بقول الله عز وجل^(٩٨) «وَأَتَيْتُم أَحْدَاهُن قَنْطَارًا» •

-
- (٩٣) أشيم الضبابي قتل خطأ في عهد النبي ﷺ مسلما فأمر الضحاك
ابن سفيان أن يورث امرأته من ديته •
- يقوى هذه السنة حديث عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله
ﷺ يوم فتح مكة : « المرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها
وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه » •
- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب الفرائض ص ٩١٤ •
(٩٤) الشافعي : الرسالة ص ٤٢٨ •
- ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٣ •
(٩٥) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩١ •
(٩٦) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٣ •
(٩٧) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٣ •
(٩٨) سورة النساء : آية ٢٠ •

وعمل بخبر عبد الرحمن بن عوف^(٩٩) في أخذ الجزية من المجوس ،
 بمقد تشهد أن رسول الله أخذها من مجوس هجر ، كما شهد بأنه سمع
 الرسول يقول : «لمنوا بهم سنة أهل الكتاب» فأخذوها من مجوس
 فارس .

وعمل أيضا بخبر حمل بن مالك في الجنين وهو قوله^(١٠٠) : «كنت
 بين جريتين لى (يعنى خرتين) فضربت احداهما الأخرى بمسطح ،
 فألقت جنينا ميتا ، لمضى رسول الله ﷺ بغرة ، فقال عمر : لو لم نسمع
 بهذا لقضينا بغير هذا .

ومن ذلك أن عثمان^(١٠١) وعليه عملا بخبر غريمة بنت مالك في اعتداد
 المتوفى عنها زوجها في منزل زوجها ، وهو أنها قالت : جئت الى النبي ﷺ
 بعد وفاة زوجي أستأذنه في موضع العدة ، فقال ﷺ امكثي حتى تنتقضي
 عدتك .

وقد رجح الصحابة من سقوط فرض الغسل من التقاء الفتانين الا
 أن يكون أنزل بخبر عائشة رضى الله عنها ، وقولها^(١٠٢) : فطعت ذلك أنا
 ورسول الله ﷺ فاغتسلنا ، وقولها^(١٠٣) : اذا جاوز الفتان الفتان وجب
 الغسل ، قال مسروق : فكانت عائشة أعلمهن بذلك .

-
- (٩٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٦ ص ٦٨ ، ج١٠ ص ٢٧ .
 - ابن قدامة : المغني ج٨ ص ٤٩٨ .
 - الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٩١ .
 - (١٠٠) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٩١ .
 - أبو داود : سنن أبي داود ج٤ كتاب الحيات ص ٢٩١ ، ١٩٢ .
 - (١٠١) راجع : مالك : الوطأ ج٢ : كتاب الطلاق ص ٥٩١ .
 - الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٩٢ .
 - (١٠٢) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٤٨ .
 - الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٩٣ .
 - (١٠٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٢ ص ٢٤٥ .
 - ابن حزم : المحلى ج٢ ص ٢٠ .

وكان زيد بن ثابت يرى أن الحائض لا يجوز لها أن تصدر حتى يكون آخر عهدها الطواف بالبيت ، وأنكر على ابن عباس خلافه في ذلك ، فقيل له : ان ابن عباس سأل ثلاثة الأنصارية • هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك ، فأخبرته ، فرجع زيد بن ثابت يضطك ويقول لابن عباس (١٠٤) : ما أراك الا قد صدقت ، ورجع الى موافقته بنخبر الأنصارية •

وكان الصحابة يضعون ضوابط مختلفة على أخبار الآحاد ، وكانت طرائقهم في التثبت من صحة نسبتها الى الرسول تختلف من واحد الى آخر ، وكانت طريقة أبى بكر وعمر تتمثل في مطالبة الراوى بمن يشهد معه على ما يحدث به •

فقد رد أبو بكر (١٠٥) خبر المغيرة في ميراث الجدة حتى انضم اليه خبر محمد بن مسلمة ورد عمر (١٠٦) خبر أبى موسى الأشعري في الاستئذان وهو قوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثا فلم يؤذن له ، فلينصرف حتى روى معه أبو سعيد الخدرى • أما على بن أبى طالب ، فكانت طريقته أن يحلف الراوى على صحة ما يرويه •

قال (١٠٧) : كنت اذا سمعت من رسول الله حديثا نفعتنى الله بما شاء منه ، واذا حدثنى غيره حلفت ، فاذا حلفت صدقته •

-
- (١٠٤) الغزالي ، المستصفى ج١ ص ١٤٨ •
 - الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج٢ ص ٩٣ •
 - (٢٠٥) الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج٢ ص ٩٤ ، ٩٥ •
 - (١٠٦) المصدر نفسه ج٢ ص ٩٤ ، ٩٥ •
 - (١٠٧) الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج٢ ص ٩٥ •

وكان الصحابة لا تستريح أنفسهم الى استتباط الحكم الشرعى من الحديث الا بعد التأكد من أنه لم ينسخ ، فإذا كان قد طرأ عليه نسخ تركوا المنسوخ ، وأخذوا بحكم الناسخ •

ففى أول الاسلام كان الناس يطبقون أيديهم ، ويشبكون أصابعهم ، ويضعونها بين أفضادهم ، ثم نسخ ذلك ، وأمروا برفعها الى الركب •

روى النسائى بسنده عن عبد الله بن مسعود ، قال (١٠٨) : «علمنا رسول الله ﷺ الصلاة ، فقام فكبر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ سعدا ، فقال : صدق أخى : قد كنا نفعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعنى : الامساك بالركب •

وغير معترض أن يرد على ذلك بأن الصحابة كانوا يستوثقون من أخبار الآحاد ، ويطلبون الدليل على صحتها ، فلم يكن ذلك لشك فى روايتها ، وانما كان بقصد الوثوق والاطمئنان ، وحتى لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ •

يقول الخزالي (١٠٩) : كان أبو بكر يحلف المخبر لا لتهمة بالكذب ، ولكن للاحتياط فى سياق الحديث على وجهه ، والتميز من تغيير لفظه نقلا بالمعنى ، ولئلا يقوم على الرواية بالظن ، بل عند السماع •

وقد ظل سبيل الخلفاء فى استتباط الأحكام بعد وفاة الرسول ﷺ يقوم على النظر فى القرآن أولا اذ هو أصل التشريع ، والمصدر الأول

(١٠٨) النيسابى : المنذ : كتاب الافتتاح ، باب التطبيق ح ٢ ص ١٨٣ •

(١٠٩) الخزالي : المستقصى ح ١ ص ١٤٩ •

له ، فإذا لم يجدوا حكما فيه للواقعة أو القضية التي تواجههم نظروا في السنة ، وسألوا عنها من يحيط بها .

فحين التمتست الجدة من أبي بكر أن تورث ، ولم يجد لها في كتاب الله حكما ، سأل المسلمين^(١١٠) : هل فيكم من يحفظ في هذا الأمر سنة عن النبي ﷺ ؟ ، وأنفذ في شأنها ما أخبره به المغيرة بن شعبه ، وأعطاهما السدس .

وحين لم يجد عمر ما يحكم به في املاص المرأة ، قال^(١١١) : أذكر الله امرءا سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا ، فلما أخبره حمل بن مالك أن رسول الله قضى فيه بخره أخذ بقوله .

وكان عمر يقول : ان المرأة الحامل اذا توفى عنها زوجها ، فإنها^(١١٢) تعتد لآخر الأجلين «أربعة أشهر وعشرا أو وضع الحمل» وأفتى امرأة بذلك ، فمرت بأبي بن كعب ، فقال لها : من أين جئت ؟ ، فذكرت له ، وأخبرته بما قال عمر ، فقال : اذهبي الى عمر وقولي له : إن أبي بن كعب يقول : قد حلت ، فان التمسيتني فأتني ها هنا ، فذهبت الى عمر فأخبرته ، فقال : أدعيه ، فجاءته ، فوجدته يصلي ، فلما فرغ من صلاته انصرف معها اليه ، فقال له عمر : ما تقول هذه ؟ فقال أبي : أنا قلت لرسول الله

(١١٠) راجع البيهقي : الكناية في علم الرواية ص ٤٣ ط . دار الكتاب العربي .

النيسابوري : معرفة علوم الحديث ص ١٥ .

(١١١) البخاري : الجامع الصحيح ج١ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ص ١٢٦ .

مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ج١١ كتاب القسامة ص ١٧٩ .

أبو داود : سنن أبي داود : ح٤ كتاب النيات ص ١٩١ .

(١١٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١ ص ٤٧٢ .

ﷺ : «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» فقال لى النبی ﷺ :
نعم ، فقال عمر للمرأة : اسمعى ما تسمعين • وأفتى عمر بعد ذلك بما
أخبره به أبى بن كعب ، فكان يقول (١١٣) : إذا وضعت الحامل فقد حل
أجلها ، وقال : لو ولدت وزوجها على سريرہ لم يدفن بعد لحلت •

وعندما اختطف (١١٤) عبدالله بن مسعود والأشعث بن قيس في بيع رقيق
من رقيق الامارة ، وجعل الأشعث الفصل في المسألة لعبد الله ، حكم بما
قضت به السنة عند اختلاف المتبايعين •

روى النمساوى بسنده (١١٥) أن عبدالله بن مسعود باع الأشعث بن قيس
رقيقا من رقيق الامارة ، فاختلعا في الثمن ، فقال عبد الله بن مسعود :
بعثك بعشرين ، وقال الأشعث : بعشرة ، فقال ابن مسعود : أجعل بينى
وبينك رجلا ، فقال له الأشعث : أجعل بينى وبينك نفسك ، قال ابن
مسعود : فأنى أقضى بما قضى رسول الله ﷺ : «إذا اختلف المتبايعان
فالقول ما قال رب المال ، أو يترادان البيع» •

(١١٣) مالك : الموطأ ٢ كتاب الطلاق ص ٥٩٠ •
(١١٤) ابن حزم : المحلى ٨ ص ٣٦٧ •
(١١٥) عبد الرزاق بن همام : المصنف ٨ ص ٢٧١ •

الباب الثالث

الاجماع

الاجماع هو المصدر الثالث للأحكام الشرعية •

ولا يذكر الا بعد حياة النبي ﷺ ، ذلك لأنه كان وحده مصدر التشريع في حياته بما يقوم به من تبليغ القرآن ، وبما يصدر عنه من أحاديث وما يأتيه من سنن •

قال تعالى^(١) : «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» •

وقال^(٢) : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» •

وقال^(٣) : «وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى» •

وقال رسول الله ﷺ^(٤) : « ما أمرتكم به فخذوه ، وما نهيتكم عنه فامتنوا» •

وقد عرف الغزالي الاجماع بقوله^(٥) : «انه اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور العينية» •

واذا كان هذا التعريف لم يشترط في الاجماع اتفاق المجتهدين بعد وفاة النبي في عصر معين فيبدو أن الغزالي قصد بلفظ أمة المجتهدين منها ويشير الى ذلك قوله^(٦) : «اذا انحصر أهل الحل والعقد ، فكما يمكن

(١) سورة المائدة : آية ١٧ •

(٢) سورة النحل : آية ٤٤ •

(٣) سورة النجم : آية ٣ ، ٤ •

(٤) سنن ابن ماجه : ج ١ ص ٣ •

(٥) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ١٧٣ •

(٦) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ١٧٤ •

أن يعلم قول واحد ، أمكن أن يعلم قول الثانى الى العشرة والعشرين»
كما يشير اليه قوله^(٧) : «لا يجوز أن يراد بالأمة المجادين والأطفال
والسقط وان كنوا من الأمة» •

وأما عن عدم اشتراطه أن يكون الاتفاق بعد عصر الرسول ، فيبدو
أنه كان يقول بالاجماع في حياته ، ومؤدى قوله تعالى^(٨) : «فان تنازعتم
فى شىء فردوه الى الله والرسول» يسند رأيه ، فهم اذا لم يتنازعوا
واتفقوا على رأى أنفذه ، وذلك فى حياة النبى وبعد وفاته •

كما أن خلو التعريف من النص على أن الاجماع يكون فى عصر معين ،
فذلك لا ينال منه ، لأن الغزالى أوضح مفهوم الاجماع عنده بقوله^(٩) :
«ان المراد به اجماع يمكن خرقه ومخالفته فى الدنيا ، وذلك هم الموجودون
فى كل عصر» •

وعرفه محب الله بن عبد الشكور بقوله^(١٠) : «هو اتفاق المجتهدين
من هذه الأمة فى عصر على أمر شرعى» •

ولئن اشترط أنه اتفاق المجتهدين فى عصر معين الا أنه لم يذكر
أنه يكون بعد وفاة الرسول •

وقد توسع بعض علماء الأصول فى تعريف الاجماع ، فعمموا الأمر
المجمع عليه ، وجعلوه يشمل ما يدخل فى دائرة الشرعيات ، وما يتصل
بأمر الحياة الجارية •

(٧) الغزالى : المستصفى ج١ ص ١٧٨ •

(٨) سورة النساء : آية ٥٩ •

(٩) الغزالى : المستصفى ج١ ص ١٧٩ •

(١٠) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى : فوائح الرحموت
شرح مسلم الثبوت ج٢ ص ٢١١ •

ومن هؤلاء الأمدى ، وقد عرفه بقوله^(١١) : «هو اتفاق جملة أهل
الطل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من
الوقائع» •

ويراد بالاتفاق : الاشتراق في الأقوال أو الأفعال أو في السكوت
والشرط في الاجماع اتفاق جميع أهل الحل والعقد ، فلو خالف أحدهم
لا ينعقد الاجماع لأن من المحتمل أن يكون الحق في جانبه •

وذهب الطبري^(١٢) وأبو بكر الرازي ، وأبو الحسين الفياض من
المعتزلة ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه إلى انعقاد اجماع
الأكثر مع مخالفة الأقل ، ويشترط بعض منهم ألا يبلغ عدد المخالفين حد
التواتر ، والا كان معتدا به •

وتتبيد الاجماع يصدره من أهل الحل والعقد من أمة محمد يفيد
أن ما أجمع عليه أهل الحل والعقد من أصحاب الشرائع السابقة ليس
حجة شرعية •

وتتبيد الاتفاق من المذكورين بأنه في عصر من الأعصار يفيد أنه
لا يشترط اتفاقهم في جميع الأعصار ، وإنما الأمر منوط باجماع أهل
كل عصر • كذلك يفيد أن الاجماع لا يتقيد بأنه اجماع الصحابة •

وعرفه الشوكاني بقوله^(١٣) : «هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ
بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور» •

وقد سلم هذا التعريف من كل المآخذ التي اعترض بها على التعاريف
الأخرى ، وليس فيه من شيء إلا إطلاق الأمر المجمع عليه •

(١١) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ١٥ ص ٢٨١
(١٢) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ١٥ ص ٣٣٦
(١٣) راجع : ارشاد الفحول ص ٧١ •

والواقع أن فجوة الخلاف تكاد تتعدى بين من قيدوا الاجماع بأمر الدين وبين من عموه ، فوسعوا دائرته لتشمل أمور الدنيا ، ذلك لأن الذين قيدوا لم يقصدا الوقوف عند حد الأحكام ، وإنما أرادوا كل ما يتصل بالشرعيات ، والذين عمموا إنما أرادوا أمور الدنيا التي يترتب عليها حكم شرعى ، وبذلك يكون الاجماع عليها فى حقيقته اجماعا على ما يتأسس عليها .

موقف الظاهرية من الاجماع :

عرف ابن حزم الاجماع بقوله (١٤) : «هو ما تيقن أن جميع أصحاب رسول الله ﷺ عرفوه ، وقالوا به ، ولم يختلف منهم أحد .

فأبطل قول من يرى أنه اجماع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه ، لكن برأى منهم ، أو بقياس منهم على منصوص .

وأكد أنه لا يمكن (١٥) البتة أن يكون اجماع من علماء الأمة على غير نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ .

وذلك النص (١٦) اما كلام منه عليه السلام ، فهو منقول وم محفوظ ، واما عن فعل منه فهو منقول أيضا ، واما اقراره — اذ علمه فأقره ولم ينكره — فهي أيضا حال منقولة محفوظة .

وهكذا حض ابن حزم الاجماع بأنه اتفاق على نقل شيء عن الرسول ﷺ ، ويصير هذا الاتفاق حجة فى ثبوته ووجوب العمل به .

(١٤) ابن حزم : المحلى : ج١ ص ٧٠ ط. دار الاتحاد العربى ، ص ٥٤ ط. دار التراث .

: الاحكام فى اصول الاحكام ج١ ص ٤٧ .

(١٥) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج٤ ص ١٢٩ .

(١٦) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج٤ ص ١٣٦ .

غير أن الاجماع بهذا المعنى ليس الا نقلا للمسنة عن طريق التواتر ،
وعلى ذلك فهو ليس الاجماع المعنى في الاصطلاح عند العلماء •

وقد ضيق الظاهرية مجال الاجماع ، وحصروه فيما أجمع عليه
المصاحبة من الصلاة مع الرسول ﷺ الصلوات الخمس كما هي في عدد
ركعاتها وسجودها ، ومن صومهم معه ، وكل^(١٧) شئ شهده جميع
المصاحبة رضى الله عنهم من فعل رسول الله ﷺ ، أو يتيقن أنه عرفه كل
من غاب عنه عليه السلام منهم ، وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل
هذا اليقين ، وعندهم أن من ادعى^(١٨) أن غير هذا هو اجماع كلف
البرهان على ما يدعى ولا سبيل اليه ، كما أن ما صح فيه خلاف من أحد
المصاحبة أو لم يتيقن أن كل واحد منهم عرفه ، ودان به فليس اجماعا •
ويعلل ابن حزم^(١٩) قصر الاجماع على المصاحبة بأنهم شهدوا التوقيف ،
وأنهم كانوا جميع المؤمنين • وفي رأيه أن اتفاق أهل عصر بعد عصر
المصاحبة على حكم ما في إحدى الوقائع حق وحجة ، ولكنه ليس
اجماعا ، وعلّة ذلك عنده أن أهل كل عصر بعد عصر المصاحبة ليسوا جميع
المؤمنين ، وإنما هم بعض المؤمنين ، والاجماع انما هو اجماع جميع
المؤمنين لا اجماع بعضهم •

وقد كان المصاحبة عددا ممكنا حصره وضبطه ، وضبط أقوالهم في
المسألة ، ففي القرن الأول الهجري كان المجتهدون^(٢٠) معلومين بأسمائهم
وأعيانهم وأمكتهم خصوصا بعد وفاة رسول الله ﷺ وأصحابه زمانا
قليلا ، ويمكن معرفة أقوالهم وأحوالهم للجداد في الطلب •

-
- (١٧) ابن حزم : احكام الاحكام ح ٤ ص ١٥٠ ، ص ١٥٠ ، ص ١٧٣
(١٨) ابن حزم : المحلى ح ١ ص ٥٤ مكتبة دار التراث •
راجع ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ح ٤ ص ١٤٩ •
(١٩) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ح ٤ ص ١٤٧ •
(٢٠) فوائذ الزحموت ح ٢ ص ٢١٢ •

وينقسم الأجماع الى :

اجماع صريح : وهو اما قولى : وذلك بأن يثبت اتفاق جملة أهل
الط والعقد على حكم شرعى بالقول •

واما سكوتى : وذلك بأن يصدر حكم من بعض المجتهدين ، ويعلم
أهل العصر به ، ويستكون عنه •

حجية الاجماع :

أولا : حجيته من حيث النقل :

يقول الجصاص^(٢١) : «الاجماع فى أى حال حصل من الأمة هو
حجة الله عز وجل غير سائغ لأحد تركه ، ولا الخروج عنه» ، فاذا كان
نقله^(٢٢) قد تم بطريق التواتر ، كان قطعى الثبوت ، واذا كان قد نقل
بطريق الشهرة كان ظنى الثبوت ، وتقرب ظنيته من اليقين ، اما اذا كان
سبيل نقله خبر الأحاد كان ظنى الثبوت أيضا ، لكن ظنيته تقرب من
الرجحان •

ثانيا : حجيته من حيث الدلالة :

اذا لم يكن قد ورد فى الواقعة حكم فى القرآن ولا فى السنة ،
وتحقق فيها اجماع صريح فان الحكم عندئذ يكون حجة قطعية تفيد
اليقين •

ويرى الظاهرية أن اجماع الصحابة وحده هو الحجة •

وبذهب الخوارج والشيعة والنظام من المعتزلة الى أن الاجماع
ليس حجة ، ولا يصح أن يكون أحد أدلة الأحكام ، وهم يرون أن الحجة

(٢١) الجصاص : أحكام القرآن ج١ ص ١١٠ •

(٢٢) راجع الشوكانى : ارشاد الفحول ص ٧٨ - ٨٤ •

في مستنده ان ظهر ، ويستندون في حكمهم الى أن قوله تعالى (٣٣) :
« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ،
فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . يفيد (٣٤)
رد موضوع النزاع الى الله والرسول دون ذكر للاجماع ، كما
احتجوا بأن معاذ بن جبل لم يذكر الاجماع ضمن ما ذكر من الأدلة ، ولو
كان حجة لذكره . وقد رد عليهم بأن الاجماع مما يقتزع فيه . وفي
رده (٣٥) الى الله والرسول يصير حجة ، وأما عن حديث معاذ فقد كان
السياق يقتضى ذكر أدلة الأحكام في حياة الرسول ﷺ ، وهى القرآن
والسنة والاجتهاد ، أما الاجماع فشرطه أن يكون بعد وفاته .

ففى حياته يكون وحده (٣٦) مصدر التشريع بما ينزل عليه من الوحي
قرأنا كان أو سنة ، أما ما اتفق المسلمون عليه فى حياته ، وأقرهم عليه ،
أو سكت عنه ، فهو مما اعتبر سنة تقريرية .

ومما يدلون به على أن الاجماع حجة قوله تعالى (٣٧) : « ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى ، ونصله جهنم ، وساعت مصيرا » .

-
- (٢٣) سورة النساء : آية ٥٩ .
(٢٤) راجع أيضا قول ابن حزم فى شأن الآية : صح أنه لا يحل الرد
عند التنازع الى شئ غير كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ : ابن حزم :
المطلى ١ ص ٥٥ .
(٢٥) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى : فواتح الرحموت
٢ ص ٢١٧ .
— راجع الامدى : الاحكام فى اصول الاحكام ١ ص ٣٠٠ .
(٢٦) راجع الدكتور محمد سلام مذكور : أصول الفقه الاسلامى
١ ص ١٢٦ .
(٢٧) سورة النساء : آية ١١٥ .
— راجع استدلال الشافعى بهذه الآية على أن اتفاق الامة حجة فى دين
الله : أحكام القرآن : ١ ص ٣٩ .
— وراجع فى الوقت ذاته ما أورده الشوكانى للتدليل على أنها لا تدل
على مطلوب المستدلين بها .

ووجه الاستدلال بهذه الآية أنه إذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراماً فإن اتباع سبيلهم واجب ، وهو ما يتفقون عليه من قول أو عمل فيكون الأجماع حجة •

وقد سئل الشافعي^(٢٨) عن آية في كتاب الله تعالى تدل على أن الأجماع حجة فقرأ القرآن ثلثمائة مرة حتى وجد هذه الآية بقرر الاستدلال أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ، فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنين واجبا •

وقد ذكر الآمدي^(٢٩) في بيان وجه الاحتجاج بالآية أنه تعالى :
توعد على متابعة غير سبيل المؤمنين ، ولو لم يكن ذلك محرماً لما توعد عليه ، ولا حسن الجمع بينه وبين المحرم من مشاققة الرسول عليه السلام في التوعد •

وقال صاحب فواتح الرحموت^(٣٠) : «أن من اتبع غير سبيل المؤمنين قد استحق الوعيد فلتابعه حرام ، فهو باطل ، فيكون سبيل المؤمنين صوابا •

– الشوكاني : إرشاد الفحول ص ٧٦ •

– كذلك راجع قوله : «وقد استدل جماعة من أهل العلم بهذه الآية على حجية الأجماع بقوله : «ويتبع غير سبيل المؤمنين» ولا حجة في ذلك عندي ، لأن المراد بغير سبيل المؤمنين هنا هو الخروج من دين الإسلام إلى غيره كما يفيد اللفظ ويشهد به السياق ، فلا تصدق على عالم من علماء هذه الملة الإسلامية اجتهد في بعض مسائل دين الإسلام قاداه اجتهداه إلى مخالفة من بعضه من المجتهدين ، فإنه إنما رام السلوك إلى سبيل المؤمنين ، وهو الدين القويم ، ولم يتبع غير سبيلهم – فتح القدير : ص ١٥ •

(٢٨) الشافعي : أحكام القرآن ص ١٤٣ •

– الرازي : مفاتيح الغيب ص ١١٤ ، ٤٤ ، ٤٤ ط • دار الفكر ١٤٠٢ •
– راجع تفسير الخازن ص ٤٩٧ •

(٢٩) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ص ٢٨٦ •

(٣٠) عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري : فواتح الرحموت ص ٢١٤ •

كذلك احتجوا بقوله تعالى (٣١) : «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا» ذلك لأن الوسط هو العدل ، والعدل لا يصدر عنه الا الحق ، والاجماع صادر عن عدول هذه الأمة . كما أن (٣٢) الوسط من كل شيء خياره فيكون تعالى قد أخبر عن خيرية هذه الأمة ، فلو أقدموا على شيء من المحظورات لما اتصفوا بالخيرية ، واذ ثبت أنهم لا يقدمون على شيء من المحظورات ، وجب أن يكون قولهم حجة .

يقول الأمدى : «لوجه الاحتجاج بالآية أنه عدلهم وجعلهم حجة على الناس في قبول أقوالهم ، كما جعل الرسول حجة علينا في قبول قوله علينا ، ولا معنى لكون الاجماع حجة سوى كون أقوالهم حجة على غيرهم» .

كما احتجوا بقوله تعالى (٣٣) : «كنتم خير أمة أخرجت للناس» فثناء

(٣١) سورة البقرة : آية ١ .

(٣٢) انظر الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٧٦ .

— ثم انظر قوله بعد مناقشته لوجه الاستدلال بهذه الآية «انه ليس في الآية ما يدل على هذا ، ولا هي مسوقة لهذا المعنى ، ولا تقتضيه بمطابقة ولا تضمن ولا التزام . الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٧٧ .

— ثم راجع ما قدمه الأمدى لبيان أن الآية صالحة للاستدلال بها في محصل النزاع ، والاحتجاج بها على حجية الاجماع : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

(٣٣) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

— راجع ما ذهب اليه الشوكاني في مناقشته لرأى المستدلين بالآية على حجية الاجماع في قوله : «ان الآية لا علاقة لها على محل النزاع البتة ، فان اتصافهم بكونهم يأمررون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، لا يستلزم أن يكون قولهم حجة شرعية يصير ديننا ثابتا على كل الأمة «ارشاد الفحول ص ٧٧ .

— ثم راجع ما انتهى اليه الأمدى في قوله : انه لما كان الخطاب مع الأمة ، كان ذلك حجة فيما وجد من أمرهم ونهيهم جملة وذلك المطلوب» الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٣٠٦ - ٣٠٩ .

الله على الأمة تعديل لها مما يوجب أن يكون اجماع أفرادها حجة^(٢٤) .
وكذلك دللوا على حجيته بأدلة من الحديث :

قال عليه السلام (٢٥) : « أن أمتي لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافا
فعليكم بالسواد الأعظم » . وتقرير الاستدلال بهذا الحديث أن عمومه
ينفي وجود الضلالة ، والخطأ ضلالة فلا يجوز الاجماع عليه ، فيكون
ما أجمعوا عليه حقا .

وقال (٢٦) : ان الشيطان مع الفذ ، وهو من الاثنين أبعد ، لا تزال
طائفة من أمتي على الحق حتى يظهر أمر الله ، ولا تزال طائفة من أمتي
على الحق ظاهرين لا يضرهم خلاف من خالفهم .

وقال : عليكم بالسواد الأعظم ، عليكم بالجماعة ، يد الله مع الجماعة ،
اياكم والشذوذ .

وقال : « يد الله مع الجماعة فمن شذ شذ في النار » .

وقد أخبر الرسول ﷺ عن عصمة الأمة من الخطأ بمجموع هذه
الأخبار المتفرقة وإن لم تتواتر أحادها ، فهي متواترة معنى وإن لم
تتواتر لفظا .

(٢٤) راجع أيضا احتجاجهم بقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله
جميعا ولا تفرقوا » سورة آل عمران آية (١٠٣) وقوله تعالى : « يا أيها
الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم
في شئ فردوه إلى الله ورسوله » سورة النساء : آية ٥٩ .

(٢٥) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح ٢ كتاب الفتن ص ١٣٠٣ .
- في رواية أحمد بن حنبل : « سألته عز وجل أن لا يجمع أمتي على
ضلالة فاعطانيها » المسند ح ٦ ص ٣٩٦ .

(٢٦) راجع في هذه الأحاديث وغيرها مما يتصل بالموضوع .
الامدي : الاحكام في اصول الاحكام ح ١ ص ٣١٣ - ٣٣٩ .
ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ح ٤ ص ١٩٤ - ١٩٦ .

يقول الغزالي^(٣٧) : تظاهرت الرواية عن الرسول ﷺ بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ .

ويقول صاحب فواتح الرحموت وهو يعرض حديث «أمتي لا تجتمع على ضلالة»^(٣٨) : هذا الحديث متواتر المعنى وقد ورد بألفاظ مختلفة تفيد كلها العصمة ، وبلغت رواية تلك الألفاظ حد التواتر .

وقد ظلت هذه الأحاديث^(٣٩) مشهورة بين الصحابة ، ومن بعدهم متمسكا بها فيما بينهم في أثبات الإجماع من غير خلاف فيها .

وقد عد ابن الحاجب دليل السنة في الصدارة من حيث دلالة على حجية الإجماع فقال^(٤٠) : «لا خفاء فيه بوجه ، ولا مساغ للارتياب فيه»

وقد أبدى الشوكاني عددا من التصفطات على ما قدمه القائلون بحجية الإجماع ، كان في مقدمتها^(٤١) رفضه لحجيتها ، والقول أن غاية ما يلزم من ذلك أن يكون ما أجمعوا عليه حقا ، ولا يلزم من كون الشيء حقا وجوب اتباعه .

(٣٧) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٧٥ .

(٣٨) عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري : فواتح الرحموت

شرح مسلم الثبوت ج٢ ص ٢١٥ .

(٣٩) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٣١٥ .

— الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٧٦ .

(٤٠) عبد العلي محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢

ص ٢١٦ .

(٤١) الشوكاني : أرشاد الفحول ص ٧٨ .

الاجماع في عصر الصحابة

كان أبو بكر حين يعجز عن أن يجد في القرآن أو السنة ما يقضى به بين الخصوم يجمع رموس الناس ويختارهم فيستشيرهم ، ويعمل بما يجمعون عليه •

قال ميمون بن مهران^(٤٢) : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ، فإن وجد فيه ما يقضى به ، قضى به ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ ، فإن وجد فيها ما يقضى به ، قضى به ، فإن أعياه ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه بقضاء ، فربما قام اليه القوم فيقولون قضى فيه بكذا وكذا ، فإن لم يجد سنة سنّها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به •

وقد أدرك عمر قيمة الاجماع ، فمنع الصحابة من الخروج الى البلاد المفتوحة ، واستبقاهم في المدينة ليكونوا على مقربة منه ، يتبادل معهم الرأي والمشورة ، فإذا أجمعوا على أمر في واقعة أو مسألة أخذ باجماعهم ، وسار عليه ، وكان هذا الاجماع ينال من القوة ما لم يتوفر لرأي الصحابي الواحد •

يقول ابن قيم الجوزية^(٤٣) : «كان عمر إذا أعياه أن يجد ما يقضى به في الكتاب والسنة ، سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء ، فإذا كان لأبي بكر قضاء قضى به ، والا جمع علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به» •

ويقول الشافعي حين عرض لحكم لمعر بن الخطاب كان قد قضى فيه لرجل من مزينة على حاطب بثمن ناقصة مضاعفا ، وذلك لأن رقيقا له كانوا قد سرقوها من المزني وانتحروها^(٤٤) : «إنه حكم مشهور ظاهر ،

(٤٢) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٠ ص ٦٢ •

(٤٣) المصدر نفسه ١٠ ص ٦٢ •

(٤٤) الشافعي : الام ٧ ص ٢١٥ •

لم يكن الا عن مشورة من أصحاب رسول الله ﷺ حتى ليعد حكمه
قولهم أو قول الأكثرين منهم» •

ويقول ابن حزم^(٤٥) : « كان عمر إذا أراد أمرا استشار أصحاب
محمد ﷺ ، فإذا أجمعوا على شيء كتب به •

وقد اجتهد عمر في تقييم الدية اذ جعل الأصل فيها مائة من الابل ،
وعندما وجد أن ذلك لا يتيسر على كثير من العوائل قبل منهم ما يقيم
بها من البقر أو الغنم أو الحلل ، وكان ذلك بعد أن استشار الصحابة
رووقف على آرائهم ، فقد جاء في كتاب لعمر بن عبد العزيز^(٤٦) ان عمر
شاور السلف حين جند الأجناد ، فكتب أن على أهل الابل مائة من الابل،
وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى من نسج
البز من أهل الميمن بقيمة خمسمائة حلة أو قيمة ذلك مما سوى الحلل

وكان عمر يجلد من شرب الخمر أربعين في صدر خلافته ، فكتب اليه
خالد بن الوليد^(٤٧) : «ان الناس قد انهمكوا في الشرب ، وتهاقروا الحد
والمعقوبة» قال : «هم عندك ، تسلمهم» — وعنده المهاجرون الأولون —
فسألهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين ، فلأنفذ عمر رأيهم •

وفي رواية أن عمر^(٤٨) دعا الناس فقال لهم : ان الناس قد دنوا من
الريف ، فما ترون في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : نرى أن
تجعله كأخف الحدود فجلد فيه ثمانين •

وقال عبد الله بن مسعود^(٤٩) : «من عرض عليه قضاء فليقض بما

(٤٥) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج٤ ص ٢١١ •

(٤٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٦ ص ٢٩٦ •

(٤٧) سنن أبي داود : ج٤ كتاب الحدود ص ١٦٦ ، ١٦٧ •

(٤٨) سنن أبي داود ج٤ كتاب الحدود ص ١٦٣ •

(٤٩) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمية ج١ ص ٦٢ •

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٦ ص ٢٧٣ •

— ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج١ ص ٤٧٠ •

في كتاب الله ، فان جاءه أمر ليس في كتاب الله ، ولا قضى به نبيه ﷺ ، فليقض بما قضى به الصالحون » •

وقد استفتى^(٥٠) رجل من شيوخ عبد الله في امرأة تزوجها ، ولم يدخل بها ، ثم رأى أمها فأعجبته ، فطلق امرأته ليتزوج أمها ، فقال : لا بأس ، فتزوجها الرجل ، ثم أتى ابن مسعود المدينة ، فسأل أصحاب النبي ﷺ ، فقالوا : لا تصلح ، فلما رجع الى الكوفة ، قال للرجل : انما عليك حرام ، ففارقها •

وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال^(٥١) ، فكان يبيع نقود بيت المال ، يعطى الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة ، فسأل أصحاب محمد ﷺ ، فقالوا : لا تصح الفضة بالفضة الا وزنا بوزن ، فلما رجع الى الكوفة أتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة ، ان الذى كنت أبيعكم عليه لا يحل ، لا تحل الفضة بالفضة الا وزنا بوزن •

وقد حمى عمر وعثمان بعض الأرض لمواشى الصدقة ، ولم يعارضهما أحد •

يقول ابن قدامة^(٥٢) : ان عمر وعثمان حميا ، واشتهر ذلك في الصحابة ، فلم ينكر عليهما ، فكان اجماعا •

ويدل ذلك على أن الاجماع الصريح كان حجة في عصر الصحابة ، غير أن ذلك لا يكون الا بعد^(٥٣) الاطلاع على قول كل واحد من أهل العلم والمقد ومعرفة في نفسه ، وذلك انما يتصور في حق الصحابة لأن أهل

(٥٠) السيوطى : الدر المنثور في التفسير بالمأثور ج٢ ص ١٣٥ •
(٥١) الفلانى : أيقاظ همم أولى الابصار للاقتداء بسيد المهجرين والانصار ص ٨ الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ •
(٥٢) ابن قدامة : المغنى ج٥ ص ٥٨١ مكتبة الكليات الأزهرية •
(٥٣) الأمدى : الاحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٣٣١ •

الصل والمقد منهم كانوا معروفين مشهورين محصورين لقتلتهم ،
وانحصارهم في قطر واحد •

سئل أحمد بن حنبل^(٥٤) : بأي حديث تذهب الى أن التكبير من صلاة
الفجر يوم عرفة الى آخر أيام التشريق ؟ قال : الاجماع ، عمر وعلى
وابن عباس وابن مسعود •

وكان ابن عمر لا يكبر^(٥٥) اذا صلى وحده ، وكان ابن مسعود
يقول : انما التكبير على من صلى في جماعة ، ولم يعرف لهما مخالف في
المصاحبة ، فكان اجماعا •

ولا يعد الظاهرية اجماعا الا ما قل به المصاحبة جميعا ، ولم يختلف
منهم أحد مثل اجماعهم^(٥٦) على أنهم صلوا مع الرسول الصلوات الخمس
كما هي في عدد ركوعها وسجودها أو علموا أنه صلاها مع الناس كذلك ،
وأنهم كلهم صاموا معه ، أو علموا أنه صام مع الناس رمضان في الحضر ،
وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين •• وهم كانوا حينئذ
جميع المؤمنين لا مؤمن في الأرض غيرهم •

والواقع أن الاجماع الحجة^(٥٧) لا يفتص بالمصاحبة بل اجماع من
بعدهم أيضا حجة ، فان مناط الحكم فيما استدل به على حجية الاجماع
لا يقف عند أهل عصر معين وانما يتناول كل العصور •

حجية الاجماع السكوتى

يقول أكثر علماء الأصول بحجيته ، ولكنهم يختلفون فيما بينهم في

(٥٤) ابن قدامة : المغنى ج٢ ص ٣٩٦ •

(٥٥) ابن قدامة : المغنى ج٢ ص ٣٩٦ •

(٥٦) ابن حزم : المحلى ج١ ص ٥٤ ط. دار التراث •

(٥٧) عبد العللى محمد بن نظام الدين الانصارى : فواتح الرحموت

ج٢ ص ٢٢٠ •

نوعها ، فیری الآمدی^(٥٨) أنه إجماع ظنی ، والاحتجاج به ظاهر لا قطعی ، ويحتج بأن السكوت قد يرجع الى أسباب غير الموافقة كتعظيم المفتين ، أو مهابتهم ، لكنه في الوقت نفسه يرى أن هذه الأسباب لا تنفي الموافقة لكنها تنقص درجة الاحتجاج بها ، فتصبح ظنية ، وهو بذلك يوجب العمل لأن الظن كاف في وجوده •

ويرى ابن حنبل أنه حجة قطعية ، ويحتج بأن من المتعذر أن ينطق جميع المجتهدين •

وقال أكثر الحنفية^(٥٩) أنه إجماع قطعی •

وروى عن الشافعي^(٦٠) أن الإجماع السكوتي ليس حجة ، وليس إجماعاً لأن^(٦١) السكوت قد يرجع إما للثروة والتفكير ، وإما للاعتقاد بأن القائل مجتهد ، وأن كل مجتهد مصيب ، وربما كان السكوت خشية ومهابة ، وخوف ثوران فتنة •

وبدلك القائلون بعدم حجية الإجماع على صحة رأيهم بما جاء عن ابن عباس في المول^(٦٢) إذا ضاق المال عن السهام المقدرة للورثة ، فقد كان سكوته عن مهابة لا عن موافقة •

قال^(٦٣) : «والذي أحصى رمل عالج عدداً ، ما جعل الله في الفريضة

-
- (٥٨) الآمدی : الاحکام فی أصول الاحکام ١ ص ٣٦٥ •
(٥٩) عبد العلی محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ح ٢ ص ٣٣٢ •
(٦٠) المصدر السابق ح ٢ ص ٢٣٣ •
(٦١) الآمدی : الاحکام فی أصول الاحکام ١ ص ٣٦٢ •
(٦٢) راجع مناقشة مستفیضة لرأی ابن عباس فی هذه المسألة والرد علیه • ابن العربی : احکام القرآن ١ ص ٣٤١ •
- وراجع أيضاً عبد العلی محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ح ٢ ص ٣٣٣ •
(٦٣) الآمدی : الاحکام فی أصول الاحکام ١ ص ٣٤٣ •

نصفا ، ونصفا وثلثا ، هذان نصفان ذهبيا بالمال ، فأين موضع الثلث ؟
فلما قيل له : لم لم تقل بهذا الرأي زمن عمر ؟ قال : «هيبته والله »
ويؤخذ من ذلك أن السكوت لا يدل على الرضا ، فلا يكون اجماعا .

ولكن هذه الحجة يرد عليها بأن الصحابة ما كانوا يستكون عن
قول الحق .

فقد نقل عن معاذ^(٦٤) حين رد على عمر في عزمه على جلد الصامل
بقوله : ان جعل الله لك على ظهرها سبيلا فما جعل لك على بطنها سبيلا ،
مما جعل عمر يرجع عن رأيه ، ويقول : لولا معاذ لهلك عمر .

ومن ذلك رد المرأة على عمر لما نهى عن المفالات في مهور النساء
بقولها : أيعطينا الله تعالى بقوله^(٦٥) : «وَأَكْتُمُ احْدَاهُنْ قَنْطَارًا ، فلا
تأخذوا منه شيئا» ويمنعنا عمر ، حتى قال عمر : امرأة خاضعت عمر
لفخصته .

كذلك فان ما ينسب الى ابن عباس من قوله في ابطال العول غير
معقول لأن القائلين بالعول لا يقولون^(٦٦) بنصفين وثلث التركة حتى يرد
عليهم بمثل قول ابن عباس ، انما هم يقولون : ان الله لم يجعل السهام
كذلك ، فاذا وجد في تركة زيادة في السهام فانه ينقص من سهم كل
مستحق بنسبة استحقاقه حتى لا يكون في تركة نصفان وثلث .

=
— انظر في مسألة العول : ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ١٨٤ مكتبة
الجمهورية .

(٦٤) الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج١ ص ٣٦٤ .

— عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٣٤ .
(٦٥) سورة النساء : آية ٢٠ .

(٦٦) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢
ص ٢٣٤ .

— بدران ابو العينين بدران : اصول الفقه ص ٢١٣ ط٠ دار المعارف
عام ١٩٦٥ .

كما أن ما روى عن ابن عباس من قوله (٢٧) : «هبت والله» لا يصح لأن فيه انقطاع ، وقد كان عمر في خلافته يقدمه على أكبر الصحابة ، ويستحسن قوله ، فكيف يكون له هيبة منه في عرض رأيه .

وفضلا عن ذلك كله فإن ما عرفناه من صفات عمر يدفع ألا يقول صاحب الرأي كلمته في محضره ، فقد كان ألين في الحق ، وأشد انقيادا له ، قال : «لا خير فيكم ان لم تقولوا ، ولا خير في ان لم أسمع» .

ولا ينمقد الاجماع الا على أمر ورد فيه نص ، اذ لا اجماع (٢٨) الا عن مستند شرعي ، ففي المسائل التي يبحثها الصحابة ، وأجمعوا عليها ، قام اجماعهم على مستند ، وقد يكون قطعيا كالقرآن والسنة .

فاجماعهم على تقسيم الغنائم قام على نص قرآني هو قوله تعالى (٢٩) : «وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ، فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ان الله شديد العقاب» فقد كان عمر يرى عدم تقسيم الأرض التي استولى عليها المسلمون غنوة ، فاستشار الصحابة ، ولما وجد منهم خلافا على رأيه ، قرأ عليهم الآية .

كذلك أجمعوا على تحريم الزواج بالجدة لقوله تعالى (٣٠) : «حرمت عليكم أمهاتكم» اذ المراد هنا الأصول ، والجدة أصل كالأم .

(٦٧) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فوائح الرحموت ح٢ ص ٢٣٣ .

(٦٨) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فوائح الرحموت ح٢ ص ٢٣٣ .

(٦٩) سورة الحشر : آية ٧ .

الفيم : ما أخذ بغير قتال .

(٧٠) سورة النساء : آية ٢٣ .

وأجمعوا على جواز التمتع في الحج بكون مستخدم قوله تعالى (٧١) :
«فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى» •

واستندوا في اجماعهم (٧٢) على سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر
الجسد في التيمم على قوله تعالى (٧٣) : «وان كنتم مرضى أو على سفر ،
أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» •

كما استندوا (٧٤) على حديث عمار بن ياسر : «قال تيممنا مع رسول
الله ﷺ فمسحنا بوجوهنا وأيدينا الى المنكب» •

وفي ميراث الجدة استندوا الى ما رواه المفسرة بن شعبة من أن
الرسول ﷺ أعطى الجدة السهم •

وفي اجماعهم على حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها اعتمدوا
على حديث أبي هريرة في الموضوع [لا تتكح المرأة على عمتها ولا على
خالتها] •

وفي اجماعهم على أن الاخوة والأخوات لا يقومون مقام الأشقاء
في حالة عدم وجودهم اعتمدوا (٧٥) على تفسير النبي ﷺ ، ودخولهم
في عموم الاخوة •

وقد أجازوا الاجماع استنادا الى الدليل الظني ، وعندئذ (٧٦) تتحقق

-
- (٧١) سورة البقرة : آية ١٩٦ •
(٧٢) ابن حزم : المحلى ج ٢ ص ١٤٧ • ط • دار التراث •
(٧٣) سورة المائدة : آية ٦ •
(٧٤) ابن حزم : المحلى ج ٢ ص ١٥٣ •
(٧٥) راجع : محمد أبو زهرة : أصول الفقه ص ١٦٥ •
(٧٦) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فوائح الرحموت ج ٢
ص ٢٣٩ •

المفائدة القطعية للحكم ، من ذلك أنهم أجمعوا على خلافة أبى بكر قياسا على امامته فى الصلاة ، قالوا (٧٧) : رضينا رسول الله لديننا ، أفلا نرضاه لدينانا ، وقالوا (٧٨) : أيكم يصيب نفسا أن يتقدم قدمين قدمها رسول الله .

وأجمعوا على قياس حد الشرب على حد القذف ، فقد قال على حين استشاره عمر فى حد شارب الخمر ، أرى (٧٩) أنه يحد ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكرى هذى ، وإذا هذى افترى ، فأرى عليه حد المفترين» .

وقد يستند الاجماع الى المصلحة المرسله ، ومن ذلك أن عمر (٨٠) أشار على أبى بكر بجمع القرآن ، فرد عليه بقوله ، كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ، فقال عمر : انه والله خير ، وما زال به حتى شرح الله صدره لهذا الأمر ، وكلف زيد بن ثابت بجمع القرآن ، ووافقهما على ذلك جميع الصحابة .

وكذلك جمع عثمان القرآن على حرف واحد ، وترتيب واحد ، بعد أن كثرت المصاحف مختلفة الترتيب .

(٧٧) الأمدى : الاحكام فى اصول الاحكام ج١ ص ٢٨٠ .
 (٧٨) الأمدى : الاحكام فى اصول الاحكام ج١ ص ٣٨٢ .
 - عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٣٩ .
 (٧٩) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٤٠ .
 (٨٠) الغزالى : المستصفى ج٢ ص ٢٤٣ .

الباب الرابع

الاجتهاد

الفصل الأول

الاجتهاد في عهد الرسول

الاجتهاد

هو المصدر الرابع للتشريع الاسلامي ويقصد به^(١) أن يبذل الفقيه الجهد في استنباط الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية .

وقد وجد منذ عهد النبوة . وقد يكون فيما كان ظني الدلالة من نصوص القرآن والسنة ، وقد يحدث فيما كان ظني الثبوت من السنة وحدها .

فإذا كان النص ظني الدلالة كان البحث في الوقوف على معناه من ألفاظه ، واستنباط الأحكام منها ، أما على سبيل فهمها على الحقيقة أو حملها على ضرب من ضروب التأويل ، وهذه المهمة لا يستطيعها جميع المسلمين ، فهناك أمور لا يدركها إلا الذين أتيح لهم أن يلازموا الرسول ﷺ ويصحبوه ، فقد عرفوا منه ما خفى على غيرهم ، وشاهدوا من الأحوال ما لم يمرر سواهم ، كما تلقوا أحكام الدين منه ، وأخذوا قواعده عنه .

وبالواقع أن المسلمين كلهم لم يكونوا على درجة واحدة في العلم بالقرآن والحديث ، فمنهم من فرغ للوحى وكتابتة ، ومنهم من قصر وقته على سماع الحديث ، وآخرون غلبتهم نوازع الحياة عن ذلك ،

(١) يقول الشافعي : «إنما الاجتهاد قياس على السنة» الام ح ٧ ص ٢١٢ .

— ويعرف الغزالي الاجتهاد بقوله «هو بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة» المستصفى ح ٢ ص ٣٥٠ .
أما ابن حزم فيرى أنه استنفاد الجهد في طلب الشيء المرغوب إدراكه حيث يرجى وجوده فيه أو حيث يوقن بوجوده فيه ، الاحكام في أصول الاحكام ح ٨ ص ١٣٣ ، وانظر ص ١٤٦ .

فشلوا بالأولاد والضعفات ، وألهاهم المصفق بالأسواق ، والتصدى للفتيا ، والقضاء يستلزم الاحاطة بالنصوص الدينية من قرآن وحديث ، ويحتاج الى معرفة علومهما ليقتضى القاضى حين يقضى عن بينة ، ويفتى المفتى حين يفتى عن علم •

أما اذا كان النص ظنى الثبوت فان عمل المجتهد يتجه الى البحث فى سلامة سنده واتصاله •

وقد قصر أهل الظاهر الاجتهاد فى هذين المجالين ، وذهبوا الى أن اجتهاد المرء فى طلب الحكم الدينى انما يتحدد بمظان وجوده ، ولا مظان لوجود الدين الا القرآن والسنة •

يقول ابن حزم (٢) : الاجتهاد الذى نأمر به ، ونصوب من فعله ، هو طلب الحكم فى المسألة من نص القرآن ، وصحيح الحديث ، وبناء الآى بعضها مع بعض •

ومع هذا فان الاجتهاد له مجال ثالث ، هو الوقائع التى لم يأت فيها حكم شرعى ، وفى هذا المجال يعمد المجتهد الى استنباط الأحكام فيما لم يأت فيه نص فى القرآن والسنة لأن النصوص متناهية ، والحوادث غير متناهية ، لذلك كان من المحتم التوصل الى أحكام فيما لم يأت فيه نص فى ضوء ما ورد النص فيه ، وذلك بأن يقف المجتهد على الحكمة من كل حكم جاءت النصوص الدينية به • ونخلص من ذلك الى الضابط الذى يطبق فى ضوءه الحكم على الوقائع المشابهة •

يمكننا أن نقول اذا ان الاجتهاد على وجوه !

أولا : أخذ الحكم من النصوص التى تتناولها بالنظر فى مجمله ، ومطلقه ، ومقيدده ، وعلمه ، وخاصه ، وناسخه ومنسوخه •

(٢) ابن حزم : الاحكام فى أصول الاحكام ح ١٢٩ •
- وراجع ابن حزم : المطى ١ ص ٨٨ •

ثانياً : استلھام روح الشرع عند استنباط الحكم ، ومعرفة الملة في النص للقيام بالقياس •

ثالثاً : أن تحكم القواعد العامة التي جاء بها القرآن والسنة في الوقائع المعروضة مما يعرف بالاستحسان ، والمصالح المرسلة وسد الذرائع •

والواقع أن الذي يبحث قضية الاجتهاد في الاسلام ، ويحاول أن يتبعها منذ عصر النبوة تقع عيناه على نصوص من القرآن والسنة ، وعلى أقوال للصحابية ، ربما تبدو في ظاهرها متعارضة ، بل ربما يجد فيها أصحاب النظرة السطحية تناقضاً يأخذونه ، ولكن البحث المتأنى ، والفكر المدقق الذي لا يتعجل الأحكام يرى ألا تعارض بينها ، وأن لكل موقف أسباباً ، تستتطق حكمه ، وهي تؤول في النهاية الى بيان مقاصد الشرع في ضوء الوسائل المؤدية اليه ، والعوامل المعينة عليه •

أولاً : هناك نصوص يدل ظاهرها على أن الاسلام يمنع القول بالرأى ، ويومض باب الاجتهاد ، ولا يدع الفكر الانساني يأخذ له موضعاً بين مصادره التشريعية •

غنى القرآن آيات يشير ظاهرها الى أنه وحده كاف لبيان الأحكام الشرعية ، وأنه مناط الفصل فيها •

قال تعالى (٣) : «ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء» •

وقال تعالى (٤) : «ما فرطنا في الكتاب من شيء» •

وما لم يرد فيه نص يظل على الإباحة ، وليس لأحد أن يقول فيه برأيه •

(٣) سورة النحل : آية ٨٩

(٤) سورة الأنعام : آية ٣٨

قال تعالى (٥) : «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبطلكم عنها الله وغفور رحيم» •

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ : «تفترق أمتي على بنوع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم ، يهرمون ما أحل الله ، ويحلون ما حرم الله» •

وقال (٦) : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار •

وللصحابة أقوال في ذم القول بالرأي في مسائل الدين •

سئل أبو بكر في الكلاية ، فقال (٧) : «أقول فيها برأبي فإن كان صوابا فمن الله ، وإن كان خطأ فمن الشيطان ، والله منه برىء ، وهو ماحون الولد والمولد» •

وقال عمر بن الخطاب (٨) : إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقللوا بالرأي فضلوا وأضلوا •

ولما كتب أبو موسى الأشعري كتابا عن عمر كتب فيه (٩) : هذا ما رأى الله ، ورأى عمر ، فقال عمر : بئس ما قلت : إن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر •

وقال ابن مسعود (١٠) : «ليس علم إلا والذي بعده شر منه ، ولا

(٥) سورة المائدة : آية ١٠١ •

(٦) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج٢ ص ١٦١ •

(٧) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٦ ص ١٢٧ •

— الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ •

(٨) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٦ ص ٤٢ •

— ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ج٢ ص ٤٨ •

(٩) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٦ ص ٤٨ •

(١٠) الفلاني : أيقاظ هم أولى الأبصار ص ١٢ •

أقول : عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدم الاسلام ويثلم .

وأناه قوم فقالوا : ان رجلا تزوج امرأة ، ولم يفرض صداقا ، ولم يجمعها اليه ، حتى مات ، فقال عبد الله ، ما سئلت عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد على من هذه ، فأتوا غيرة ، فاختطفوا اليه شهرا ، ثم قالوا له في آخر ذلك : من نسأل ان نسالك ، وأنت من جلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البلد ، ولا نجد غيرك ، قال : سأقول فيها بجهد رأيي : «ان لها صداقا كصداق نساكها ، لا وكس ولا شطط ، وأن لها الميراث وعليها المدة» فان كان صوابا فمن الله وحده ، لا شريك له ، وان كان خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بري» (١١) .

وفي مقابل هذه الشواهد التي ربما تعلق بها الذين يقولون ان أصول الأحكام ظلت في عهد الرسول وعصر الصحابة مقصورة على القرآن والسنة دون غيرها من أصول الفقه الأخرى ، فان الباحث في وسعه أن يقدم من الشواهد ما ينفي ذلك ، ويؤكد أن اعمال المرأى فيما لم يكن قطعى الدلالة ، وفيما لم يرد فيه نص قد شاع بين المسلمين منذ هذا الوقت المبكر .

فلقد انتصر أصحاب هذا الاتجاه له بقوله تعالى (١٢) «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله ، واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا» .

(١١) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج٦ ص ٤٧ ، ١٢٩ .

— أبوداود : سنن أبى داود ج٢ كتاب النكاح ص ٢٣٨ .

(١٢) سورة النساء : آية ٥٩ .

فإن المراد بالطاعة اتباع ما علم من نصوص القرآن والسنة ، أما الرد إلى الله ورسوله فهو يتطلب تصرى مقاصد الشريعة بأعمال الرأي^(١٣) في تطبيق القواعد العامة أو اصطناع القياس •

كذلك انتصروا بقوله تعالى^(١٤) : «إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله» ولا يصح أن تكون^(١٥) الآراء بمعنى الابصار ، فإن الأحكام أمور معقولة لا محسوسة ، ولا يجوز أن تكون الرؤية بمعنى العلم ، وإنما المراد من الآراء الرأي ، ويصير المعنى لتحكم بما جعله لك الله رأياً •

ويرى الغزالي^(١٦) أن الرأي ليس الا تشبيها وتمثيلا بحكم ما هو أقرب إلى الشيء وأشباهه •

وقد رد الجصاص على من تأولوا قوله تعالى «لتحكم بين الناس بما أراك الله على نفي الاجتهاد» والقول بالرأي ، فقال^(١٧) : ربما احتج به من يقول : أن النبي ﷺ لم يكن يقول شيئا من طريق الاجتهاد ، وأن أقواله وأفعاله كلها كانت تصدر عن النصوص ، وأنه كقوله تعالى :

(١٣) يرفض ابن حزم ذلك ، ويذكر أن المراد بالرد المذكور في الآية إنما هو إلى كلام الله تعالى وهو القرآن ، وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر الينا جيلا بعد جيل ، ويقول : «ومعلوم بالضرورة أن هذا الرد إنما هو تحكيم ، وأوامر الله تعالى ، وأوامر رسوله ﷺ موجودة عندنا ، منقول كل ذلك الينا ، فهي التي جاء نص الآية بالرد عليها دون تكلف تأويل ، ولا مخالفة ظاهر • راجع الأحكام في أصول الأحكام ١٨ ص ٩٨ •

وقد رتب ابن حزم على ذلك أنه لا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأي ، فمن رد إلى قياس وإلى تحليل يدعيه أو إلى رأي فقد خالف أمر الله تعالى الملحق بالإيمان • راجع المحلى ١٨ ص ٧٣ •

(١٤) سورة النساء : آية ١٠٥ •

(١٥) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانتصارى : فواتح الرحموت ٣٨ ص ٣٦٨ •

(١٦) الغزالي : المستصفى ٢ ص ٢٥٥ •

(١٧) الجصاص : أحكام القرآن ٣ ص ٣٦٥ •

«لوما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى» وليس في الآيتين دليل على أن النبي ﷺ لم يكن يقول شيئاً من طريق الاجتهاد ، وذلك لأننا نقول ما صدر عن اجتهاد ، فهو مما أراه الله ، وعرفه آياه ، ومما أوحى به اليه أن يفعله ، فليس في الآية دلالة على نفي الاجتهاد من النبي ﷺ في الأحكام .

وقد غالى ابن العربي فاستدل بقوله تعالى (١٨) «فان أرادوا فصلا عن تراخى منهما وتشاور فلا جناح عليهما» على (١٩) جواز الاجتهاد في أحكام الشريعة ، لأن الله تعالى جبل للوالدين التشاور ، والتراخي في المفطام فيعملان على موجب اجتهادهما فيه ، وتترتب الأحكام عليه .

كذلك أجاز الاجتهاد (٢٠) الاستدلال بالأمارات على ما خفى من المعاني والأحكام ، واستند في ذلك الى قوله تعالى في آية الدين (٢١) «واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء» .

وأما المسنة ففيها أن الرسول ﷺ قال (٢٢) : «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر» .

وروى أسامة عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال : سمعت أم سلمة تقول (٢٣) : قال رسول الله ﷺ : «انما أفضى بينكم برأى فيما لم ينزل على فيه» .

(١٨) سورة البقرة : آية ٢٣٣ .

(١٩) ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص ٢٠٥ .

(٢٠) ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص ٢٥٤ .

(٢١) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .

(٢٢) الشافعي : الرسالة ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ .

: الأم ج٧ ص ٣٧٥ .

: جماع العلم ص ٤٥ ، ص ١٠١ .

أبو داود : سنن أبي داود : ج٢ كتاب الاقضية ص ٢٩٩ .

(٢٣) سنن أبي داود : ج٢ كتاب الاقضية ص ٣٠٢ .

وإذا كان بعض العلماء أعل هذا الحديث وذهبوا الى أن^(٢٤) أسامة ابن زيد أسلم واخوته لا يعتقد بحديثهم وأن^(٢٥) زيदा بخاصة ضعيف لا يحتج بحديثه .

فسان الدار قطنى^(٢٦) (المتوفى ٣٨٥ هـ) لم يترجم له في كتابه [الضعفاء والمتروكون] كما أن^(٢٧) أبانعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠ هـ) لم يورده ضمن من ذكرهم في كتاب الضعفاء .

وقد أقر الرسول معاذًا على اجتهاده رأيه فيما لم يجد فيه نصا عن الله ورسوله ، قال شعبة^(٢٨) : حدثني أبو عون عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله ﷺ لما بعثه الى اليمن قال : كيف تصنع ان عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ؟ قال : اجتهد^(٢٩) رأيي لا ألو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ صدرى ثم قال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله ﷺ لما يرضى رسول الله ﷻ .

(٢٤) رد بعض العلماء حديث أسامة ، فقال يحيى بن معين : «أسامة ابن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هؤلاء أخوة ، وليس حديثهم بشئ جميعا : انظر : التاريخ ص ٢٢ .
(٢٥) قال ابن حزم : هذا حديث ساقط مكذوب لأن أسامة بن زيد هذا ضعيف لا يحتج بحديثه : الاحكام في اصول الاحكام ح ٥ ص ١٣٦ .
(٢٦) راجع حرف الالف ص ٩٨ - ١١٤ .
(٢٧) أبو نعيم الأصبهاني : الضعفاء حرف الالف ص ٥٦ - ٦٦ .
(٢٨) راجع حديث معاذ بن جبل .
- سنن أبى داود ح ٢ كتاب الاقضية ص ٣٠٣ .
- سنن الترمذى ح ٢ ص ٦١٦ .
- ابن عبد البر : جامع بيان العلم ح ٢ ص ٥٥ .
- ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ح ٦ ص ٣٦ .
(٢٩) حمل ابن حزم هذا القول على أنه يعنى به مشاورة أهل العلم واستدل بقول سفيان بن عيينة : اجتهاد الراى هو مشاورة أهل العلم لا أن يقول برأيه » الاحكام في اصول الاحكام ح ٦ ص ٣٦ .

وقد أعل ابن حزم حديث معاذ بقوله^(٣٠) : «هذا حديث ساقط لم يروه أحد من غير هذا الطريق ، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا ، فلا حجة فيمن لا يعرف من هو ، وفيه الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يعرف من هو ، ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه »

وقد رد الغزالي على من أعل هذا الحديث لما فيه من ارسال بقوله^(٣١) : «هذا حديث تلقته الأمة بالقبول ، ولم يظهر أحد فيه طعنا وانكارا ، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلًا ، بل لا يجب البحث عن أسناده» •

كذلك لا يقدح فيه أن بعض رجاله لم يسموا ، فهؤلاء أصحاب معاذ ، وهم من المشهود لهم بالعلم والدين ، يقول ابن القيم^(٣٢) : «لهذا حديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ ، فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم ، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والمصدق بالجل الذي لا يخفى ، ولا يعرف في أصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح ، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم ولا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك »

وقال عمرو بن العاص^(٣٣) : «جاء رسول الله ﷺ خصمان يختصمان

(٣٠) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام : ج١ ص ٦٢ ، ج٥ ص

١٣٢ ج١ ص ٣٥ ، ج٧ ص ١٢٢ •

— ابن حزم : المطبوع ج١ ص ٨١ •

(٣١) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٥٤ ثم انظر قوله : حديث معاذ مشهور قبلته الأمة ج٢ ص ٣٥٥ •

(٣٢) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ج١ ص ٢٠٢ •

(٣٣) راجع في حديث عمرو بن العاص :

— ابن الطلاع : اقضية رسول الله ﷺ ص ٣٠ •

— الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٥٥ •

— ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج١ ص ٢٧ •

فقال عمرو : اقض بينهما يا عمرو ، فقال : أنت أولى بذلك منى يا رسول الله . قال : وإن كنت ، قال : فإذا قضيت بينهما فما لى ، ال : إن أنت قضيت بينهما ، فأصبحت القضاء فلك عشر حسنات ، وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة» .

والنصوص التى يشير ظاهرها الى عدم الاتجاه الى اعمال الرأى لا حجة لأصحابها فى الاستدلال بها على سلامة قضيتهم .

فقوله تعالى (٣٤) : «لما فرطنا فى الكتاب من شىء» يعنى أن القرآن اشتمل على كافة الأصول العامة التى تحكم تصرفات البشر فى أمور الدين والدنيا ، ومن (٣٥) هذه الأصول الحاق الشبيه بشبيهه ، والتوجه بالأعمال الى تحقيق المصالح التى جرت عادة الشارع بالمحافظة عليها ، وحكمهم بأن ما لا نص فيه يظل على الإباحة انما يقبل فيما لا يشارك أصلا منصوصا على حكمه فى علة هذا الحكم . ثم ان السؤال الذى نهى عنه القرآن هو ما تعرض لأمر لا مجال للرأى فيها من أجل زيادة التكاليف الشرعية فقد سأل الأقرع بن حابس (٣٦) الرسول ﷺ عن الحج : أفى كل علم يا رسول الله ؟ ، قال : لو قلتها لوجب ، الحج مرة ، فما زاد فهو تطوع .

وبين ما ورد فى ذم الرأى من أحاديث الرسول وأقوال أصحابه فإن المقصود بذلك الرأى القائم على الهوى ، والذي لا يستند الى العلم والمعرفة ، وكالحاق أمر بآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه ، ومن هذا الحكم (٣٧) بطل الرأى قياسا على البيع بمجرد الشبه المصورى ، فكل منهما مبادلة تقوم على التراضى ، وفيها نفع للمقدين .

(٣٤) سورة الانعام : آية ٣٨

(٣٥) عى حسب الله : أصول التشريع الاسلامى ص ٩١ ، ٩٢ .

(٣٦) الشوكانى : نيل الاوطار ح ٢ ص ٣٧٢ .

- الصنعانى : سبل السلام ح ٢ ص ٧٠٤ .

- ابن حزم : المحلى ح ١ ص ٨٤ دار الاتحاد العربى للطباعة .

(٣٧) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ح ١ ص

اجتهاد الرسول

كان الرسول ﷺ انسانا كاملا ، يجرى عليه ما يجرى على الناس بعامة في حياته الدنيوية من حيث عيشته في بيته ، وتفاعله مع غيره في المجتمع ، وجاز عليه ما جاز على كل انسان فيما يصادف من مواقف وما يواجهه من صعاب .

فقد أتاحت له قسوة نشأته ، وكفاحه المتواصل ، وظروفه الاجتماعية والمادية أن يشب متمرسا على اعمال رأيه ، وامعان ذهنه ، وأن يكتسب يقظة في قلبه ، وتوقدا في عقله ، ورجاحة في تفكيره ، ويتضاعف ما عنده من المران والدربة على معالجة الأمور وحل المشكلات ببصيرة نافذة ، ونظـر ثاقب ، وقد أكدت وقائع الحياة أنه كان سخيـد الرأي حسن التقدير .

وكان بعد الرسالة كما كان قبلها بشرا مثل غيره من البشر ، لم تذب نفسه في وحيية الوحى ، وانما ظلت له ارادته تدفعه الى ما يشاء ، وتمنعه عما يشاء ، وتجعله يستشعر المسؤولية كاملة فيما يفكر فيه ، وفيما يهم به ، وكان له من قوة الحجة ، وسرعة البديهة وصرامة العزم ما يجعل قوله حقا ، ورأيه غالبا .

وكان في حياته مرجعا للمسلمين في شئون الدين والدنيا ، يسألونه فيجيبهم ، ويستفتونه فيفتيهم ، فقد كانوا يعيشون في ظل الاسلام حياة جديدة ، فهم في أسرهم ، وبين أزواجهم وأولادهم يودون أن تقوم العلاقات بينهم على مبادئ الدين ، وهم في معاملاتهم وصلاتهم بغيرهم يريدون أن يهتدوا بتعاليم الاسلام ويحتكموا الى قواعده وضوابطه .

وكان الرسول ﷺ يفتى سائله بالقرآن ، ينزله الله عليه ، أو بالسنة

يلهمه الله بها ، فإذا لم يكن في المسألة قرآن أو سنة ، اتجه الى الاجتهاد فيها ، وكان اجتهاده في أمور الشرع مرده الى الوحي ، وكان يتمثل في تعبيره عن الحكم الذي يوحيه الله اليه ، ويلهمه به ، فيصوغه بلفظ من عنده .

يقول ابن حزم^(١) : «أن كلام رسول الله ﷺ في الدين وحى من عند الله عز وجل لا شك في ذلك» .

ويقول ابن العربي^(٢) : «والصحيح أن للنبي أن يجتهد ، وإذا أذاه اجتهاده الى شيء كان دنيا يلزم اتباعه لتقرير الله سبحانه آياه على ذلك ، وكما يوحى اليه ويلزم اتباعه ، كذلك يؤذن له ويجتهد ، ويتعين موجب اجتهاده إذا قدر عليه .

وهذه هي السنة التشريعية ، وحى حجة على المسلمين ، واتباعها واجب لأنها انما صدرت عن الرسول ﷺ بصفته هذه ، وقد قصد بها التشريع ، فوجب لذلك الامثال لها ، والاهتداء بها ، واتباع ما أمرت به .

وقد صح تحريم الخمر الى نسبة يوم خير ، وعلى الرسول التحريم بأنه رجس ، وقيل^(٣) انما حرمها لأنها كانت ظهر القوم وحمولتهم ، فلما قيل له أفنى الظهر ، وأكلت الحمر ، حرمها ، ولا تعارض بين هذا التحريم وبين قوله تعالى^(٤) : «قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه

(١) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ١٢١ ص

(٢) ابن العربي : احكام القرآن ١٢١ ص ٢٨٢ .

(٣) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢٢ ص ١٥٧ .

(٤) سورة الانعام : آية ١٤٥ .

— راجع اختلاف الصحابة في الحكمة من تحريم الحمر الاهلية ، وفطنة كبارهم لهذا الامر في قول ابن القيم «لقد فهم بعض الصحابة من نهيه انها لكونها لم تخمس ، وفهم بعضهم أن النهي لكونها كانت حمولة القوم ، وظهرهم ، وفهم بعضهم أنه لكونها من جوال القرية ، وفهم على بن ابي طالب وكبار الصحابة ما قصده رسول الله ﷺ بالنهي وصرح بعلته من كونها رجسا» ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٢١ ص ٣٥٢

الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغیر الله به» فإنه لم یکن قد حرم حين نزول هذه الآية من المطاعم الا هذه الأربعة ، والتحریم کلن یتجدد شیئا فشیئا ، فتحریم الحمر بعد ذلك تحریم مبتدأ لا سکت عنه النص •

وتأكيدا لتحریم أكل الحمر أمر الرسول أصحابه أن یکسروا القدور التي كانوا یطهون فیها لحومها لیكون المنع حاسما ، والتحریم قاطعا ، غیر أنه لا رأى أن أمره مطاع ، وحکمه نافذ ، وأنهم قد استجابوا لقوله فی الوقت الذي سیؤدی تکسیر القدور الى الاضرار بالقوم ، وتحمیلهم المشقة والحرج ، أباح لهم غسلها ، ورخص لهم فی ذلك لما لهم من الانتفاع بها فی شئون الطهیة قال لرسول الله ﷺ لأصحابه حين رأهم أوقدوا نيرانا كثيرة^(٥) : ما هذه النيران ؟ علی أى شیء توقدون ؟ قالوا : علی لحم ، قال : علی أى لحم ؟ قالوا علی لحم حمر انسیة ، فقال رسول الله ﷺ أهريقوها واكسروها • فقال رجل من القوم : أو نهريقها ونغسلها ؟ فقال : أو ذاك •

فالرسول ﷺ حسم القضية أولا ، واشتد فی منعهم أن یأكلوا فیها ، فلما أذعنوا لحکمه ، وأظهروا له أنهم راضون به أوضحوا له بعد ذلك أن تکسیر القدور یجلب علیهم مضرة وأن بقاءها یحقق منفعة ، عندئذ رخص لهم أن یغسلوها بدلا من أن یکسروها لا فی ذلك من مصلحة •

وقد استدلل ابن حزم^(٦) بذلك علی أن کل غسل أمر به فی الذین فهو تطهیر ، وکل تطهیر لا یكون الا بالماء •

وفی غزوة بدر أسر المسلمون سبعین من المشركین ، ولم یکن حکم الأسرى قد شرع فاجتهد الرسول ﷺ فی الأمر واستشار الصحابة فیہ ،

(٥) ابن قیم الجوزية : زاد المعاد فی هدی خیر العباد ٢ ص ١٤٨ •

(٦) ابن حزم : المحلى ٢ ص ١٤١ دار الاتحاد العربی للطباعة •

وقال لأبى بكر وعمر : ما ترون في هؤلاء الأسرى ، فقال أبو بكر (٧) : يا نبي الله هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم إلى الاسلام ، فقال رسول الله ﷺ : ما ترى يا ابن الخطاب ، قال عمر : لا ، والله يا رسول الله ، ما أرى الذي رأى أبو بكر ، ولكنى أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم .. فان هؤلاء أئمة الكفر ، وصناديد قريش ، فهوى (٨) رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قال عمر ، وقبل منهم الفداء . والحرب بينه وبين قريش قائمة .

وكان ذلك اجتهدا منه لأن الآية التي تضمنت حكم المدين في الأسرى لم تكن قد نزلت بعد ، لكن هذا الرأي كان خطأ ، فعاتبه الله عليه ، وبين له وجه الصواب فيه في قوله تعالى (٩) : «ما كان للنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ، تريدون عرض الدنيا ، والله يريد الآخرة ، والله عزيز حكيم ، لولا كتاب (١٠) من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم» وقال النبي (١١) : «لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه الا عمر» لأنه كان قد أسلر بقتلهم ، ونهى عن المفاداة .

-
- (٧) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الجهاد ح ١٢ ص ٨٦ .
 (٨) مما يشير إلى هذا الاتجاه قوله ﷺ في أسارى بدر « لو كان مطعم بن عدى حيا ثم كلمنى في هؤلاء الفتنى لتركتمهم له » صديق بن حسن الروضى : الروضة الندية شرح الدرر البهية ح ٢ ص ٣٤٨ ، أبو داود : سنن أبى داود ح ٣ كتاب الجهاد ص ٦١ .
 (٩) سورة الأنفال : آيتا ٦٧ ، ٦٨ .
 (١٠) أى لولا سبق الكتاب في اللوح المحفوظ انه لا يعذب من اجتهد بخالص نية مجتنباً عن شائبة الهوى ، وأخطأ من غير تقصير في بذل الجهد لمسك العذاب .
 انظر مجيب الله بن عبد الشكور : مسلم الثبوت ح ٢ ص ٣٦٦ .
 (١١) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ح ٤ ص ٢٩١ .
 - أبو داود : سنن أبى داود ح ٢ ص ٦١ .

لقد بين الله تعالى الحكم في الأسرى^(١٢) ، وهو ألا يفتدوا ما دامت
المعركة لم تنته بصلح دائم أو مؤقت ، فإن المعركة بعد بدر كانت تعتبر
مستمرة بين المشركين في مكة والمؤمنين .

وكان المسلمون يومئذ قلة ، فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله
تعالى بعد هذا في الأسارى قوله تعالى^(١٣) : «فلذا لقيتم الذين كفروا
فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فإما منا بعد وإما
فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها» .

وقد اجتهد الرسول في نهيه عن ازعاج صيد مكة ، وتحتيته عن
موضعها ، وعن قطع شوكها في قوله «لا ينفر صيدها ، ولا يضلئ شوكتها ،
فلما استوقفه العباس بقوله : ألا الانخر يا رسول الله فإنا نجعله في
قبورنا وبيوتنا ، قل : ألا الانخر ، وفي هذا الاستثناء اجتهد منه ،
وقد أقره الوحي عليه بالسكوت عنه^(١٤) .

ومن اجتهد الرسول الذي يقوم على القياس أنه قاس الصوم عن
الغير على تسديد الدين عنه ، ورأى أنه إذا كان قضاء الدين واجبا ،
وهو حق من حقوق العباد فالصوم عن الغير أحق بالقضاء لأنه حق الله ،
وحق الله أحق .

(١٢) راجع في حكم الأسرى : الجصاص : أحكام القرآن ج٢ ص
٢٥٧ - ٢٦١ ، ح٥ ص ٢٦٨ - ٢٧٢ .

(١٣) راجع في حكم الأسرى : ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص
١٠٦ ، ح٢ ص ٨٧٩ - ٨٨٢ .

(١٤) سورة محمد : آية ٤ .

(١٤) الصنعاني : مبدل السلام ج٢ ص ٧٢٣ .

- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ كتاب المناسك ص ١٠٣٨ .

- الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٣٥٦ .

جاءت امرأة اليه ﷺ ، فقالت (١٥) : يا رسول الله ان أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين ، فقال رسول الله ﷺ : أرايت لو كان على أختك دين أكنت تقضينه ، قالت : نعم ، قال : فحق الله أحق .

وكذلك قاس قضاء الحج عن الموالد الذي تدركه الشيخوخة على قضاء الشين عنه حين يصيبه عسر يعجزه عن الموفاء به .

عن الفضل بن عباس (١٦) أنه كان ردف رسول الله ﷺ غداة النحر فأنته امرأة من خثعم : فقالت : يا رسول الله : ان فريضة الله في الحج على عباده ، فأدرت أبى شيخا كبيرا ، لا يستطيع أن يركب ، أفأحج عنه ، قال : نعم ، فإنه لو كان على أبيك دين قضيتيه .

وقد عد من ذلك قوله (١٧) : «لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها» وهو في ذلك نظر الى قاعدة تحريم الجمع بين الأختين في قوله تعالى (١٨) : «وان تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف» غير أن الشوكاني يخالف في ذلك فيقول (١٩) : وقد أبعد من قال : ان تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها مأخوذ من الآية هذه لأنه حرم الجمع بين الأختين فيكون ما في معناه في حكمه ، وهو الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها .

كذلك عد منه قوله (٢٠) : يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، فإنه قاس ما لم ينص عليه على ما نص عليه في هذا الباب .

(١٥) ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢٣٢ ص .

— راجع صحيح مسلم ٢ كتاب الصيام ص ٨٠ ط . دار الفكر ١٩٧٨ .

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ١ كتاب الصيام ص ٥٥٩ .

(١٦) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب المناسك ص ٩٧١ .

(١٧) الصنعاني : ميل السلام ٢ ص ٩٩٨ .

(١٨) سورة النساء : آية ٢٣ .

(١٩) الشوكاني : فتح القدير ١ ص ٤٤٩ .

(٢٠) الصنعاني : ميل السلام ٢ ص ١١٥٧ .

وحين كان الرسول لا يصيب الصواب في اجتتهاده ، لم يكن الوحي يقره على ما آداه اليه رأيه ، وكان القرآن ينزل عليه ليصحح له ما أخطأ فيه ، فقد حدث أنه حرم المسمل^(٢١) ، فلم يقر الله تحريمه ، وأنزل قوله تعالى^(٢٢) : «لم تحرم ما أحل الله لك» .

ومما اجتهد فيه الرسول وناقضه فيه الوحي ما حدث في غزوة تبوك حين أراد بعض المنافقين التخلّف عن صفوف القتال متعطّلين ببعض الأعذار ، فأذن الرسول لهم ، فعاتبه الله على تعجّله في ذلك لأنه أعلم بحقيقتهم قال تعالى^(٢٣) : «لو كان عرضا قريبا ، وسفرا قاصدا لاتبعوك» ، ولكن بعدت عليهم الشقة ، وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ، يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون ، عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا ، وتعلم الكاذبين» .

لم يقر الله الرسول على رأيه^(٢٤) ، وبين له أنه أخطأ فيه ، وعاتبه على فعله بقوله : «عفا الله عنك لم أذنت لهم» وان كان^(٢٥) قد قدم العفو لئيبه قبل عتابه أكراما له وجبرا لقلبه أن ينصدع ، وذلك لخوفه من ربه .

(٢١) ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص ٢٨٢ .

(٢٢) سورة التحريم : آية ١ .

(٢٣) سورة التوبة : آيتا ٤٢ ، ٤٣ .

(٢٤) الجصاص : راجع أحكام القرآن ج٤ ص ٣١٦ .

(٢٥) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج٢ ص ٦٣٦ .

الرسول والاجتهاد في شئون الحياة

كان الرسول ﷺ في كل أفعاله التي تتصل بشئون الدنيا يصدر عن طبيعته البشرية ، وذاته الانسانية ، فهو ذو عقل سليم ، وفكر راجح ، وذلك مثل^(١) أفعاله اليومية في شئون الحياة المختلفة مما لا يتعلق بالحل والحرمة ، كتفخيره مأكله ومشربه ، وتدبيره مسكنه ، وكذلك ما كان يراه مما يستند الى التقدير الشخصي ، والتجربة الذاتية والخبرة الخاصة كما في شئون المال والتجارة والزراعة ، وخطط القتال ، والتداوى^(٢) من الأمراض .

وقد شهد أبو سعيد الخدري^(٣) أن الرسول أنكر على الصحابة التزام مماثلة أفعاله .

وقال ابن حزم^(٤) : لو كانت الأفعال على الوجوب لكان ذلك تكليفا

(١) راجع عادة الرسول في الماكل والمشرب :

ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٣ ص ١٥٩-١٦٦ .

(٢) راجع قول ابن قيم الجوزية : «من تأمل ما ذكرناه من العلاج النبوي رآه كله موافقا لعادة القليل وأرضه ، وما نشأ عليه» .

زاد المعاد في هدى خير العباد ج٣ ص ١١٩ .

وراجع الادوية والأغذية المفردة التي جاءت على لسانه ﷺ من المصدر نفسه ج٣ ص ١٨٤ - ٢٣٤ .

(٣) قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ، فلما صلى خلع ثعليه فوضعهما عن يساره ، فخلع القوم ثعالهم ، فلما قضى صلاته قال : مالكم خلعتنم نعالكم ؟ قالوا رأيناك خلعت فخلعنا ، قال : اني لم أضعهما من بأس ، ولكن جبريل أخبرني أن فيهما قدرا وأذى ، فساذا أتى أحدكم المسجد فليتنظر في ثعليه فإن كان فيهما أذى فليمسحه» ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج٤ ص ٤٩ .

(٤) راجع ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج٤ ص ٥٦ .

لا لا يطلق ، ... ولكن يلزمنا أن نضع أيدينا حيث وضع عليه السلام يده ، وأن نضع أرجلنا حيث وضع عليه السلام رجله ، وأن نمشي حيث مشى ، وننظر الى ما نظر اليه ... وهذا كله خروج عن المعقول .

ليس شئ اخذ من أفعال الرسول فيما يتصل بشئون الحياة مما يدخل في عداد الواجب ، كما أن كل ما جاء في هذا الباب لا يحفل في دائرة الشرعيات .

وكان النبي ﷺ يوجه أصحابه الى الفرق بين ما يفعله على سبيل العادة والجبلة ، وبين ما يفعله بقصد التشريع وبيان الأحكام ، فقال لهم (٥) : «انما أنا بشر مثلكم فما حدثتكم عن الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسي ، فانما أنا بشر مثلكم أصيب وأخطئ» .

ومع هذا فقد ندبنا (٦) : الى أن نتأسى به عليه السلام في هذه الأفعال وأن لا نفرقها على معنى الرغبة عنها ، ولنا تركها على غير الرغبة عنها ، ولكن كما نترك سائر ما ندبنا اليه مما ان قطناه أجربنا ، وان تركناه لم نأثم ولم نؤجر .

وكان للرسول رأي فيما يعرض من أمور الحياة ، يعين من مشاكلها ، يبيده دون الزام بان حوله به ، أو اكراه لهم عليه ، وانما هي المشورة فيما بينهم .

(٥) الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج٢ ص ٢٩١ .

(٦) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج٢ ص ٤٠ .

- راجع أيضا قول ابن حزم : «وافعال النبي ﷺ : ليست فرضا الا ما كان منها بيانا لامر فهو حينئذ امر ... لكن الائتساء به عليه السلام فيها حسن» المحلى ج١ ص ٦٥ ط٠ دار التراث .

كذلك راجع قوله : «ان أفعال النبي ﷺ ليست فرضا ، وانما فيها الائتساء به عليه السلام ، لان الله تعالى انما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ، ولم يأمرنا بان نفعل أفعاله» المحلى ج٢ ص ٤٩ ط٠ دار التراث .

وكان يجتهد ما وسعه الاجتهاد ، ومع هذا فالرأى الآخر له موضعه في فكره ، ولم تحمله منزلته بين القوم على التعتصب لما أداه اليه بصره ، والاستهانة بما يبيحه غيره ، تون احراك لما يترقب على ذلك من نتائج وانما كان لديه من سعة الأفق ورحابة الصدر ما يجعله يسمع للرأى الصائب يحلّ به غيره ، وينزل عليه ، ويأخذ به •

لحين تجيز المسلمون لقتال المشركين ، ونزلوا عند بدر^(١) اختصار الرسول مكانا لينزل الجيش فيه ، ورأى المصحبة أن هذا المكان لا يصلح لما هم بصنّده ، وأن غيره أفضل منه ، فلأخذ الرسول برأيههم ، ونزل على مشورتهم •

قال ابن اسحاق^(٢) : خرج ﷺ يوم بدر يبادر قريشا الى الماء ، ونزل المسلمون على أول ماء من بدر ، فجاء الصحاب بن المنذر الى رسول الله ﷺ ، وقال : يا رسول الله : رأيت هذا المنزل ؟ أمزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ، ولا نتأخر عنه ، أم هو الحرب والرأى والمكيدة ؟ قال : «بل هو الحرب والرأى والمكيدة : قال : يا رسول الله : فان هذا ليس بمنزل ، فانهض بالناس حتى تأتى أدنى ماء من القوم فننزله ، ثم نخور ما وراءه من القلب ، ثم نبني عليه حوضا فتملأه ماء ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، فقال له «لقد أشرت بالرأى» وفعل كما قال •

وعندما طال حصار الأحزاب للمدينة في غزوة الخندق سنة خمس الهجرة أراد ﷺ أن يصالح^(٣) عيينة بن حصن ، والجرث بن عوف

(٧) راجع قول الغزالي : ونزل منزلا للحرب ، ففيل له : ان كان يوحى فسمعا وطاعة ، وان كان باجتهاد ورأى فهو منزل مكيدة ، فقال : بل باجتهاد ورأى ، فرحل • المستقصى ٢ ص ٣٥٦ .
(٨) راجع : ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ٩٦ .

(٩) ابن قيم اجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ١٣١ .
— السعدان : هما سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد •
— راجع ابن العربي : أحكام القرآن ٢ ص ٨٧٦ - ٨٧٧ •

رئيسي غلفان على ثلث ثمار المدينة ، وينصرفا بقومهما ، وجرت المرافضة على ذلك ، فاستشار السحجين في ذلك ، فقالا : يا رسول الله ان كان الله أمرك بهذا فسمعا وطاعة ، وان كان شيء تصنعه لنا فلا حاجة لنا فيه ، لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله ، وعبادة الأوثان وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها الا قرى أو بيعا ، فحين أكرمنا الله بالاسلام وهداينا ، وأعزنا بك نعطيتهم أموالنا ، والله لا نعطيتهم الا السيف ، فصوب رأيهما ، وقال : انما هو شيء أصنعه لكم لما رأيتم العرب قد رمتكم عن قوس واحدة •

ومن اجتهاده الذي يكشف عن جانب من سلطة الحاكم الادارية في الاسلام أنه (١٠) قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم الى قصرهم ، فغلب على الزرع والنخل والأرض فصالحوه على أن يجلبوا منها ، ولهم ما حملت ركابهم ، ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء ، واشترط عليهم الا يكتسوا ، ولا يغيبيوا شيئا ، فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، فغيبوا مسكا فيه مال وحلى لصبي بن أخطب كان احتمله معه الى خيبر حين أجليت النضير ، فقال رسول الله ﷺ لعم حبي بن أخطب : ما فعل مسك حبي الذي جاء به من النضير ؟ قال : أذهبت النفقات والحروب فقال : العهد قريب بمال أكثر من ذلك ، فدفعه رسول الله ﷺ الى الزبير فمسه بعذاب ، وقد كان قبل ذلك دخل خربة ، فقال : قد رأيت حبييا يطوف في خربة ههنا ، فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك في الخربة» وأراد الرسول ﷺ أن يجلب أهل خيبر ، فقالوا : يا مصد دعنا نكون في هذه الأرض نصلحها ، ونقوم عليها ، فنحن أعلم بها منكم ، ولم يكن لرسول الله ﷺ ولا لأصحابه غلمان يقومون عليها ، وكانوا لا يفرغون يقومون عليها ، فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر من كل زرع ، وكل ثمر ما بدا لرسول الله ﷺ أن يقرهم •

(١٠) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ ص ١٥١
مطبعة الحلبي ١٩٧٠ •

وقد وقعت مجموعة من الاجتهادات في غزوة خيبر يمكننا أن نذكر جانباً منها فيما يلي :

— أن الرسول ﷺ عقد الصلح مع أهل خيبر بشرط ألا يغيبوا ولا يكتموا وعلى ذلك يجوز تطبيق عقد الصلح والأمان بالشرط .

— وأنه عقد لأهل الذمة المهدنة ، وشرط عليهم ألا يغيبوا ولا يكتموا فإن فعلوا حلت دماؤهم وأموالهم فلما لم يفوا بالشرط استباح دماءهم وأموالهم ، وعلى ذلك فإن أهل الذمة إذا خلفوا شيئاً مما شرط عليهم لم يبق لهم ذمة ، وحلت دماؤهم وأموالهم .

— كذلك اجتهد الرسول ﷺ في التعطيل لتنفيذ مال حبي بقوله لععب «الما لكثير والعهد قريب» واستدل بهذا على كذبه في قوله : أذهبته الحروب والنفقة ، ويتأسس على ذلك أن الأحكام يؤخذ فيها بالقرائن

— كما اجتهد في حمل عم حبي بن أخطب على الاعتراف بمكان كنز ابن أخيه وذلك بأن دفعه إلى الزبير فمسه بعذاب حتى يدلهم على موضعه ، وكان حبي قد احتمله معه إلى خيبر حين أجليت بنو النضير ، لكنه قتل مع بنى قريظة لما دخل معهم ، وينبئ على ذلك أنه يجوز تحزير أرباب التهم بالمقسوية ، فلولى الأمر أن يحذرهم بما يراه حتى يقولوا الحق ، وذلك من الشريعة العادلة ، لا من السياسة الظالمة .

— وقد أجاز ﷺ المساقاة والمزارعة بجزء مما يخرج من الأرض من ثمر أو زرع ، فقد عامل أهل خيبر على ذلك ، واستمر هذا الاتفاق إلى حين وفاته .

وقد دفع اليهم الأرض على أن يعملوها من أموالهم ، ولم يدفع اليهم البخر ، فدل على أن الحكم عدم اشتراط كون البخر من رب الأرض ، وأنه يجوز أن يكون من العامل .

وكان من ذلك قوله في تلقيح ثمار أهل المدينة ، فقد صدر فيه عن رأييه الخاص ، وكان للصواب في غيره .

عن أنس (١١) أن النبي ﷺ مر بقوم يلحقون النخل ، فقال : لو لم تفعلوا لصلح ، قال : فخرج شيعا ، فمر بهم ، فقال : ما لظنكم ؟ فقالوا : قلت : كذا وكذا ، قال (١٢) : «أنتم أعلم بأمور دنياكم» .

وفي رواية (١٣) : «انما أنا بشر اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، واذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما أنا بشر» .

قال شهاب الدين الخفاجي شارح الشفا (١٤) : «أى قد أرى الرأي في أمور الدنيا ، والأمر بخلافه ، فلا يجب اتباعه» .

وقد ذكر ابن رشد (١٥) أن حديث تأخير النخل قد روى بألفاظ مختلفة متقاربة معنى كقوله (١٥) ﷺ : «ما أنا بزارع ، ولا صاحب نخل» ، ثم أضاف أنه ﷺ بين أنه لا تأثير في الصلاح والفساد لغير الله تعالى ، إلا أن الله تعالى قد يجرى المعادة بأسباب تعلم التجربة كالتأخير ، وهو ﷺ لم يسبق له تجربة فيه .

وقد ذكر ابن حزم (١٦) أن هذا كله ليس من أمور الدين الواجبة

(١١) صحيح مسلم بشرح النووي ح ١٥ كتاب الفضائل ص ١١٧ .

(١٢) أو «أنتم أعرف بأمور دنياكم ، وأنا أعرف بأمور دينكم» .

انظر : الغزالي : المستقصى ح ١ ص ١٧٨ .

(١٣) انظر القاضى عياض : الشفا ح ٤ ص ٢٦٥ المطبعة الازهرية

سنة ١٣٢٧ هـ .

(١٤) ابن رشد : التحصيل والبيان ص ؟ .

(١٥) من هذه الروايات : اذا كان شيء من أمر دنياكم فشاكنم ، واذا

كان شيء من أمر دينكم فالى» ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن

حبان ح ١١٣ .

وابن ماجه : سنن ابن ماجه ح ٢ كتاب الرهون ص ٨٢٥ .

(١٦) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ح ١٢٨ .

والحرمة في شيء ، اما هي أشياء مباحة من أمور المعاش ، ومدار الصواب فيها على التجربة والممارسة وأهل كل أمر أعلم به .

ولو كان هذا الفعل شرعيا لما كان^(١٧) قابلا لجواز وقوع الخطأ فيه ، ومما يدل على جواز وقوع الخطأ فيه قوله ﷺ : «انما ظننت ظنا ، فلا تؤاخذوني بالظن ، ولو كان حكما شرعيا لما كان قابلا للخطأ والاصابة» .

وحسين كان المسلمون يتفاصمون الى الرسول ليحكم بينهم فيما اختلفوا فيه ، كان يقيم حكمه في الحقوق على الظاهر من الأمر ، وكان يصدر رأيه على أساس من فهم القضية ، وما قدم الخصوم فيها من شهود وبيّنات ، وهو في كل ذلك لا يطل ولا يهرم ، بل انه يعلم أن أغراض الدنيا قد تؤخذ بغير حق عند التنازع فيها .

يقول ابن حزم^(١٨) : «ان الرسول ﷺ فعل ما أمر به من الحكم الظاهر من البيّنة أو اليمين ، وأخبر الناس أن ذلك لا يطل حراما ، ولا يحرّم حلالا ، ولا يحيل شيئا عن وجهه .

ويقول النووي^(١٩) : «ان الرسول ﷺ يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز على الناس ، ولانه انما يحكم بين الناس بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، فيحكم بالبيّنة وباليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر» .

كان مناط الحكم إذن في أقضية الرسول البيّنة واليمين ، وكان يجتهد في الأخذ بالأسباب ، وتحري القرائن ، ويوجهها الى الأصوب من الرأي ، ويعنى هذا أنه^(٢٠) ربما كان يقضى بما لا يكون حقا ، فما يبديه الخصوم ليس قطعي الصدق ، فكل منهم يقيس الأمر بمقاسه ، وثمة عوامل كثيرة

(١٧) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣١٩ .

(١٨) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ٥ ص ٧٤ .

(١٩) النووي : شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٢ ص ٥ .

(٢٠) التامدني : الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٢٩٢ .

من شأنها إيجاد الخلاف في الحكم على ما يحدث بين الناس من منازعات وخصومات ، قال الرسول ﷺ للمتلاعنين (٢١) : «الله يعلم أن أحكما كاذب ، فهل منكما تائب» .

وإذا كان ذلك كذلك ، فقد أكد الرسول أن أحكامه لا تعطى الحق لأحد في أن يأخذ ما ليس له ، كما أنها لا تغني عنه عند الله شيئاً ، ذلك لأنه أخذ بالظاهر ، والله يتولى السرائر .

قال ﷺ (٢٢) : «انكم تفتصمون الي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له به قطعة من النار ، وفي رواية فليحملها أو يزرها» .

وقد نبه الشافعي الى أن مقصد الرسول أنه يحكم بين المتخاصمين بما يرى ويسمع ، وما يعي ويفهم ، وإن اجتهداه في تحرى الصحة في الحكم قد يقصر به عن الحل لأسباب لا تتمثل به ، أو بموضوع النزاع بقدر ما تتصل بالأطراف المتنازعة .

قال الشافعي (٢٣) : «لقد أعلم الرسول ﷺ الناس أنه إنما يقضى بينهم بما يظهر له ، وأن الله ولي ما غاب عنه ، وليستن به المسلمون ، فيحكموا على ما يظهر لهم ، لأن أحدا بعده من ولاة المسلمين لا يعرف

-
- (٢١) ابن أبي داود : سنن أبي داود : ٢ كتاب الطلاق ص ٢٧٨ .
 - (٢٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ كتاب الاقضية ص ٤ - ٦ .
 - مالك : الموطأ ٢ باب الترغيب في القضاء ص ١٠٦ .
 - أبو داود : سنن أبي داود ٢ كتاب الاقضية ص ٣٠١ .
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ٢ كتاب الاحكام ص ٧٧٧ .
 - ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ١ ص ١٣١ .
 - ابن الطلاع : اقضية رسول الله ﷺ ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .
 - الشافعي : الأم ٧ ص ٣٦ ط . الشعب .
 - الجصاص : أحكام القرآن ١ ص ٣١٣ .
 - (٢٣) الشافعي : الأم : ٧ ص ٦ ط . الشعب .

صدق الشاهد أبدا ، انما يحكم على الظاهر ، وقد يمكن في الشهود
الكذب والغلط .

وكان الرسول ﷺ يلجأ الى القياس في تحرى الحقيقة ، واقتناع
من في نفسه شك في شيء منها ، من ذلك أن رجلا أنكر غلاما أسود ولدته
امراته ، فقال له النبي ﷺ (٢٤) : «هل لك من ابل» قال : نعم ، قال :
«فما ألوانها ؟» قال : حمر ، قال : «هل فيها من أورك ؟» قال : ان فيها
لورقا ، قال : «فأنى أتاها ذلك» قال : عسى أن يكون نزع عرق ، قال :
«لوهذا عسى أن يكون نزع عرق» .

(٢٤) صحيح مسلم بشرح النووي ح. ١٠ كتاب اللعان ص ١٢٣ .

اجتهاد الصحابة في حياة النبي

كان التشريع في حياة النبي ﷺ يلبي مطالب الحياة الواقعية . فكان الصحابة اذا عرضت لهم حادثة ، وأرادوا أن يعرفوا حكم الاسلام فيها اتجهوا الى النبي كما ذكرنا ليعين لهم رأى الدين فيما واجههم ، وكان يجيبهم بما جاء في القرآن ، أو بما عنده من الحديث ، وكان^(١) أحينا يردهم الى اجتهاد الراى .

وكان بعض الصحابة عندئذ قد حازوا الأدوات التى أهلهم لأن يستنبطوا الأحكام ، ويستدلوا عليها ، ويحملوا التشابه من الألفاظ على الحكم المتفق على معناه ، وكان المسلمون بعامة يقصدونهم ليفتوهم ويقضوا بينهم عندما كننت الظروف لا تسمح ببقاء النبي ، ورفع القضية اليه .

وكان هؤلاء المفتون يعملون رأيهم ، ويجتهدون في الحكم على المسألة بما يصدق روح الشرع ، ويوافق حكم الدين .

وكان الرسول يأذن^(٢) لهم في ذلك ، ويوجههم اليه ، ويرضاه منهم ، وقد تعددت الوقائع التى اجتهدوا فيها ، وكان منها ما حدث في حضرة النبي ، وكان منها ما حدث في غيابه ، وفي هذه وتلك كان يقرهم على ما أصابوا فيه ، وينكر عليهم ما خالفهم الصواب في الحكم عليه .

ومما اجتهدوا فيه ، ووافقهم الرسول عليه ، ما حدث في غزوة ذات

(١) راجع موقفه مع عمر عندما سأل في الكلاية : الجصاص : احكام القرآن ٣ ص ١٦ - ٢٢ .

(٢) راجع قول عمر بن العاص انه سمع رسول الله ﷺ يقول : « اذا حكم الحكم فاجتهد ، فاصاب فله اجران ، واذا حكم فاجتهد فخطأ فله اجر » الشافعى : الام ٧ ص ٨٥ .

السلاسل (٥٨) فقد احتلم أمير الجيش عمرو بن العاص^(٣) ، وكانت الليلة باردة ، فأشفق على نفسه أن يهلك أن اغتسل ، فتييم ، ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ ، ذكروا ذلك له ، فقال : يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ، فقال : ذكرت قول الله تعالى «ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً» ، فتييمت ثم صليت ، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً .

والتبسم أقوى دلالة من السكوت على جواز التيمم عند شدة البرد ، ومخافة الهلاك .

يقول ابن قدامة^(٤) : وسكوت النبي ﷺ يدل على الجواز لأنه لا يقر على الخطأ ، ولأنه خائف على نفسه ، فأبيح له التيمم كالجريح والمريض . وأجنب^(٥) رجل فلم يصل ، فأتى النبي ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال : أصبت ، فأجنب رجل آخر فتييم ، وصلى فاتاه ، فقال نحو ما قال للأخر يعني أصبت .

وقوله «أصبت»^(٦) أى حيث عملت باجتهادك ، فكل منهما مصيب من هذه الصيغة ، وإن كان الأول مخطئاً بالنظر الى ترك الصلاة بالتيمم . وخرج رجلان في سفر^(٧) ، فحضرت الصلاة — وليس معها ماء —

-
- (٣) الشوكاني : نيل الأوطار ١٥ ص ٢٦٠ .
 — ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢٥ ص ١٧٥ .
 — عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٥ ص ٢٢٦ .
 (٤) ابن قدامة : المغنى ١٥ ص ٣٦٢ .
 (٥) النسائي : سنن النسائي ١٥ كتاب الطهارة ص ١٧٢ .
 (٦) السيوطي : شرح سنن النسائي ١٥ ص ١٧٣ .
 (٧) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٥ ص ٢٣٠ .
 — الصنعاني : سبل السلام ١٥ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .
 — الشوكاني : نيل الأوطار ١٥ ص ٢٦٧ .
 — ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٢٠٤ .
 — ابن قدامة : المغنى ١٥ ص ٢٤٤ مكتبة الجمهورية البغربية .

فقتيما صعيذا طيبا ، فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد «أصببت السنة وأجزأتك صلاتك» ، وقال للآخر «لك الأجر مرتين» ، وقد أقر الرسول كلا الرجلين على اجتهاده ، واعمال رأيه فيما لم يرد فيه نص .

وعندما رجع الرسول ﷺ من غزوة الأحزاب لم يكد يضع سلاحه ، ويخلع رداء الحرب حتى نزل جبريل بأمر الله له أن ينهض الى بنى قريظة ، فقال لأصحابه عندئذ ، من كان سامعا مطيحا فلا يصلين العصر الا في بنى قريظة ، فأسرعوا الى هناك ، وأدركتهم صلاة العصر في الطريق ، فاجتهد بعضهم^(٨) وصلاتها في الطريق ، وقال : لم يرد منها التأخير ، وانما أراد سرعة النهوض ، فنظروا الى المعنى ، واجتهد آخرون ، وأخروها الى بنى قريظة ، فصلوها ليلا ، نظروا الى اللفظ ، وقد أقر الرسول ﷺ الجميع على اجتهادهم .

قال الحافظ بن حجر : وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حملوا النهي على حقيقته ، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيحاً للنهي الثاني الذي هنا على النهي الأول ، وهو النهي عن تأخير الصلاة عن وقتها ، والبعض الآخر حملوا النهي على غير الحقيقة ، وقالوا : انه كناية عن الحث والاستعجال والاسراع الى بنى قريظة ، فبادروا الى امتثال أمره الثاني .

وقال السهلي : في هذا الحديث من الفقه أنه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية ، ولا على من استنبط من معنى يخصمه ، وأن كل مختلف في الفروع من المجتهدين مصيب^(٩) .

(٨) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ج١ ص ٢٠٣ .

ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٨١ .

(٩) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلم ص ١٤ .

ومع هذا فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب •

وحينما انتصر المسلمون على بنى قريظة طلبت الأوس من الرسول ﷺ أن يحسن اليهم فقد كانوا مواليهم ، وارتضوا رأيهم أن يحكم فيهم سعد بن معاذ ، وكان في المدينة ، لم يخرج معهم لجرح أصابه ، فلما جاء ، قال له الصحابة^(١٠) : يا سعد ان هؤلاء القوم قد نزلوا على حكمك ، قال : وحكمي نافذ عليهم ؟ قالوا : نعم ، قال : وعلى المسلمين ؟ قالوا : نعم ، قال : وعلى من ههنا ، وأعرض بوجهه ، وأشار الى ناحية رسول الله ﷺ أنجالا وتعظيما ، قال : نعم • وعلى ، قال : فاني أحكم فيهم أن يقتل الرجال وتسبى الذرية ، وتقسم الأموال ، فقال رسول الله ﷺ : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات •

وقد قاس سعد حكمه فيهم على المحاربين الذي ورد في شأنهم قوله تعالى^(١١) : «اتموا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض» وكان بنو قريظة قد نقضوا عهد الرسول وأظهروا سبه ، ومالوا قريشا على المسلمين في غزوة الأحزاب •

وقد نص النبي ﷺ على تفضئة جماعة من الصحابة فيما اجتهدوا فيه كتخطئته عليه السلام أبا بكر في تفسيره للرؤيا في حضرته^(١٢) «فقد أتى النبي ﷺ رجل متصرفه من أحد ، فقال : يا رسول الله : انى رأيت

(١٠) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ح ٢ ص ٨٢ ، ص ٨٣ •

— ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ح ١ ص ٢٠٤ •
— راجع قول الغزالي : ان الرسول ﷺ أمر سعد بن معاذ أن يحكم في بنى قريظة برأيه فأمرهم بالنزول على حكمه ، فأمر بقتلهم ومبى نساءهم فقال عليه السلام ، لقد وافق حكمه حكم الله •
المستصفى ح ٢ ص ٣٥٥ •

(١١) سورة المائدة : آية ٣٣ •

(١٢) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح ٢ كتاب تعبير الرؤيا ص ١٢٨٩ •

في المنام ظلة تنطف سمناء وعسلا ، ورأيت الناس يتكفون منها ، فالمستكثر والمستقل ، ورأيت سبيا واصلا الى السماء ، رأيته أخذت به . فعلمت به ، ثم أخذ به رجل بعنقه فعلا به ، ثم أخذ به رجل بعده فعلا به ، ثم أخذ به رجل فانقطع به ، ثم وصل له فعلا به ، فقال أبو بكر : دعني أعبرها يا رسول الله ، قال «أعبرها» قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما ما ينطف منها من العسل والسمن ، فهو القرآن . حلاوته ولينه . وأما ما يتكف منه الناس ، فالأخذ من القرآن كثيرا وقليلا . وأما السبب الواصل الى السماء ، فما أنت عليه من الحق ، أخذت به فعلا بك ، ثم يأخذه رجل من بعنقه فيعطو به ، ثم آخر فيعطو به ، ثم آخر فينقطع به ، ثم يوصل له فيعطو به ، قال : أصبت بعضا ، وأخطأت بعضا ، قال أبو بكر : أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت ، فقال النبي ﷺ «لا تقسم . يا أبا بكر» .

وخطأ الرسول عمر في قوله في هجرة المهاجرين الى الحبشة

وكان عمر (١٣) قد قال لأهل هجرة الحبشة «نحن أحق برسول الله ﷺ منكم ، فكذب النبي ﷺ في ذلك» .

وتأول عمر أنه أخطأ اذ قبل وهو صائم فخطأه الرسول ﷺ في تأويله ، وأخبره أنه لا شيء عليه .

قال عمر بن الخطاب (١٤) : «عشت الى المرأة فقبلتها ، وأنا صائم فأنيت النبي ﷺ ، فقلت يا رسول الله : أنيت أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ : أرايت لو مضمت بماء وأنيت صائم ؟ قلت : لا بأس ، قال : فغفيم ؟

(١٣) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ص ٨٤ .

(١٤) الصنعاني : سبل السلام : ح ٢ كتاب الصيام ص ٦٥٤ .

- ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ح ٥ ص ٢٢٣ .

- أبو داود : سنن أبي داود : كتاب الصوم ح ٢ ص ٣١١ .

وقد ذهب ابن حزم^(١٥) الى أن عمر ظن أن القبلة تفطر المسائم قياسا على الجماع ، فأخبره عليه السلام أن الأشياء المتعاطلة والمتقاربة لا تتسلى أحكامها ، وأن المضمضة لا تفطر ، ولو تجاوز الماء الحلق عدا لأفطر وأن الجماع يفطر ، والقبلة لا تفطر •

وتأول الأنصارى^(١٦) تقبيله عليه السلام وهو صائم ، واصباحه جنبا وهو صائم أن ذلك خصوص له عليه السلام ، فخطأ عليه السلام في ذلك ، وغضب منه •

وقد استعمل عمار بن ياسر القيس في التيمم من الجنابة ، فرأى أنه لما كان التراب نائبا عن الغسل في قوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) فلا بد من عمومه للبطن ، فتمسك في التراب كما تتمم الدابة ، فأنكر ذلك النبي ﷺ ، وأبان له الكيفية التي تجزئته • وأعلمه أنه يكفي ضربة واحدة ، ويكفي في اليدين مسح الكتفين •

قال عمار^(١٧) : «بعتني النبي ﷺ في حاجة ، فأجنت ، فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت له ذلك : فقال : «أنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه •

وقد خطأ الرسول أسيد بن خضير في قوله : بطل جهاد عامر بن

-
- (١٥) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ٧٥ من ١٠٠
 - (١٦) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ٢٨ من ٨٤
 - (١٧) الصنعاني : سبل السلام ١٥٤ من ١٥٤
 - الشوكاني : نيل الأوطار ٢٦٦ من ٢٦٦
 - عبد الرزاق : المصنف ١٥ من ٢٣٩

الأكوع قال سلفه بن الأكوع^(١٨) : لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا شديدا مع رسول الله ﷺ ، فارتد على سيفه فقتله ... فتهيب أصحاب رسول الله ﷺ الصلاة عليه ... وقلوا رجل مات بسلاحه ، فقال رسول الله ﷺ : مات جاهدة مجاهدا ، وفي رواية : فله أجره مرتين وأشار بإصبعيه •

وعندما أفتى أبو السنايل سبيعة الأسلمية بأن عليها في العدة آخر الأجلين أنكر عليه السلام ذلك ، وأخبر أن فتياه باطلة •

وكانت سبيعة الأسلمية^(١٩) تحت سعد بن خولة ، وكان ممن شهد بدرا ، فتوفى عنها زوجها وهي حامل ، فخطبها أبو السنايل بن بعكك ، فأبى أن تنكحه ، فقال : ما يصلح^(٢٠) لك أن تنكحي حتى تمتدى آخر الأجلين فولدت لأدنى من أربعة أشهر ، فلما طهرت من نفاسها ، أتت الرسول ﷺ ، فسألته عن ذلك ، فقال لها : «قد حلت حين وضعت حملك» •

وفي رواية أخرى^(٢١) «كذب أبو السنايل» أو «ليس كما قال أبو السنايل ، قد حلت فتزوجي» •

-
- (١٨) النسائي : سنن النسائي ح ٦ كتاب الجهاد ص ٣١ ، ٣٢ •
 - أبو داود : سنن أبي داود ح ٣ كتاب الجهاد ص ٢٠ •
 (١٩) راجع النسائي : سنن النسائي ح ٥ كتاب الطلاق ص ١٩٠-١٩٦ (٢٠) جاءت في هذه القضية آيتان : الأولى : «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا» •
 والثانية : «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» والوجه عند أبي السنايل الأخذ بالآية المتقدمة • وكان ابن مسعود يرى أن الحمل على المتأخرة لأنها ناسخة لها •
 راجع حاشية السندى على سنن النسائي : ح ٥ كتاب الطلاق ص ١٩٧ •
 (٢١) ابن الطلاع : أقضية رسول الله ﷺ ص ٦٦٧ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢ •

وباع بلال صاعين من تمر بصاع من تمر فأنكر (٣٢) النبي ﷺ ذلك ، وأمره بفسخ تلك البيعة ، وأخبره أن هذا عين الربا ، ولكنه لم (٣٣) يرتب على ذلك حكم آكل الربا من التفسيق واللعن والتغليب لعدم علمه بالتحريم .

وتمازى الصحابة في الغسل من الجنابة عند الرسول ﷺ ، فقال بعضهم (٣٤) : انى لأغسل كذا وكذا ، فأنكر ذلك النبي ﷺ وقال : أما أنا فأفيض على رأسي ثلاث أكف .

وباع بعض الصلبة بريرة واشترط الولاء ، فسأنكر النبي ﷺ ولام عليه .

وكانت بريرة (٣٥) قد دخلت على عائشة تستعينها في كتابتها ، وكانت تسع أواق في كل عام أوقية ، فقالت عائشة : ان أحب أهلك أن أعدها لهم ، ويكون لى ولاؤك فعلت ، فذهبت بريرة الى أهلها فقالت ذلك لهم ، فغابوا ، الا أن يكون الولاء لهم ، فسمع ذلك رسول الله ﷺ ، فسألها ، فأخبرته عائشة ، فقال رسول الله ﷺ «لغذيها واشترطى لهم الولاء ، فانما الولاء لمن أعتق ، ففعلت عائشة ، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط بمضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وانما الولاء لمن أعتق .

وفي رواية (٣٦) : «لما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق فلانا والولاء

-
- (٢٢) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج٢ ص ٨٤ .
 - (٢٣) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الاعلام ص ١٤ .
 - (٢٤) النسائي : سنن النسائي ج١ كتاب الطهارة ص ١٣٥ .
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج١ كتاب الطهارة وسننها ص ١٩٠ .
 - (٢٥) ابن الطلاع : اقضية رسول الله ﷺ ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ .
 - (٢٦) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج١٠ كتاب العتق ص ١٣٩ .

لى انما (٢٦) الولاء ان أعتق» •

وأود أن أشير الى أن في حديث بريدة مسألتين أحب أن أزيل ما قد يعلق بهما من شوب •

فأما الأولى فقولہ ﷺ : «أشترطى لهم الولاء» باستخدام أفلام بمعنى على • وهذه اللفظة صحيحة ، ولكن هناك خلافا في تأويلها ، فقال بعضهم (٢٨) : أشترطى لهم : أى عليهم ، وقيل معنى أشترطى لهم الولاء : أظہری لهم حکم الولاء ، وقيل المراد الزجر والتوبيخ لهم لأنه ﷺ كان بين لهم حکم الولاء ، وأن هذا الشرط لا يطل ، فلما ألحوا في اشتراطه ، ومخالفة الأمر ، قال لعائشة هذا ، بمعنى لا تنبألى سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود •

وأما الثانية فقولہ ﷺ : «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، فليس (٢٩) المراد بذلك القرآن قطعا ، فان أكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن ، بل علمت من السنة ، فعلم أن المراد بكتاب الله حكمه ، وقول النبي ﷺ «كتاب الله القصاص في كسر السن» فكتابه سبحانه يطلق على كلامه ، وعلى حكمه الذي حكم به على لسان رسوله ، ومعلوم

(٢٧) راجع قول النووي : «أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه ، وإنه يرث به» شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ ص ١٤٠ •

— راجع سنن أبى داود : ج ٢ كتاب الفرائض : باب في الولاء ص ١٢٦ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ج ٢ كتاب العتق ص ٨٤٢ •

— مالك : الموطأ ج ٢ كتاب العتق ص ٧٨٠ — ٧٨١ •

(٢٨) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ ص ١٤٠ •

— الشوكاني : نيل الأوطار ج ٢ كتاب البيوع ص ١٨١ •

— طعن الشافعى في هذه اللفظة ، وقال : إن هشام بن عروة انفرد بها ، وخالفه غيره ، فردها الشافعى رحمه الله ولم يثبتها ، ولكن أصحاب الصحيحين وغيرهم أخرجوها ، ولم يطعنوا فيها •

— انظر ابن القيم : زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٤ ص ٣١ •

(٢٩) ابن قيم الجوزية : أصلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ •

أن كل شرط ليس في حكم الله فهو مخالف له فيكون باطلا ، فإذا كان الله
ورسوله ﷺ قد حكم بأن الولاء للمعتق ، فشرط خلاف ذلك يكون شرطا
مخالفا لحكم الله •

وباع سواد بن غزية صاعين من تمر بصاع من تمر ، فأنكر النبي
ﷺ ذلك ، ونهاه عن فعله •

عن أبي سعيد وأبي هريرة أن (٣٠) رسول الله ﷺ استعمل رجلا
[هو سواد بن غزية] على خيبر ، فجاءهم بتمر جنيب (٣١) ، فقال : أكل
تمر خيبر هكذا ، قال : انا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين
بالثلاثة ، فقال : لا تفعل ، بع (٣٢) الجمع بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم
جنيبا •

وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي ﷺ قال : هذا هو الربا ،
فردّه •

وحين كان النبي ﷺ يرى أن سبب الخطأ هو الجهل والتأويل
لم يكن يؤثم المخطئ أو يكفره •

فقد أكل نفر بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخيط الأبيض من
الخيط الأسود فلم يؤثمهم النبي ﷺ •

وكان عدي بن حاتم (٣٤) وجماعة من الصحابة قد اعتقدوا أن قوله
تعالى : «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود» معناه المحال
البيض والسود ، فكان أحدهم يجعل عقلين أبيض وأسود ، ويأكل حتى

(٣٠) الشوكاني : نيل الأوطار حه أبواب الربا ص ١٩٥ •

(٣١) تمر جنيب = تمر طيب •

(٣٢) الجمع = التمر المختلط بغيره •

(٣٣) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ح ١٦٦ ص ٢٠٩ •

(٣٤) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٤ •

يتبين أحدهما من الآخر فقال النبي ﷺ لعدى : «ان وسادك اذا لعريض»
 انما هو بياض النهار وسواد الليل ، فأشار الى عدم غقهه لعنى الكلام ،
 ولم يرتب على هذا الفعل نم من أفطر في رمضان ، وان كان من أعظم
 الكبائر .

وفي غزوة بدر رأى سعد بن معاذ أن يبنى المسلمون عريشا على تل
 يشرف على أرض القتال ، ويقيم الرسول فيه ، ويزود بكل التجهيزات
 التي تعملون على ادارة الحركة ، وتوفر الحملة ، فقال (٣٥) : يا رسول
 الله نبني لك عريشا من جريد ، فتكون فيه ، ونترك عندك ركائبك ، ثم
 نلقى عدونا ، فان أعزنا الله ، وأظهرنا عليهم كان ذلك مما أحببناه ، وان
 كانت الأخرى جلست على ركائبك فلحققت بمن وراعنا من قومنا ، فقد
 تخلف عنك أقوام ما نحن بأشد حبا لك منهم ، ولو ظنوا أنك تلقى حربا
 ما تخلفوا عنك ، يمنعك الله بهم ، يناصرونك ، ويحاربون معك فأتى
 عليه خيرا ، وأمر ببناء العريش ، فبنى له .

(٣٥) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج٢ ص ١٢٢ ، ١٢٣ دار صادر
 للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٦٥ م .

اجتهاد الصحابة في القضاء

لما رأى الرسول ﷺ أن الدولة قد اتسعت ، وأنه أصبحت هناك مشقة على من يعيشون بعيدا عن المدينة في لقاءه ، ورفع قضاياهم اليه ، وتحكيمه فيما شجر بينهم من خلاف ، وجه نفرا من الصحابة ممن يأنس فيهم حسن التفكير ، وسداد الرأي الى الأرجاء البعيدة ليقتضوا بين الناس ، ويقيموا العدل بينهم^(١) ، فأرسل العلاء بن الحضرمي الى البحرين ، وحذيفة بن اليمان الى اليمامة ، وعلى بن أبي طالب وأبا موسى الأشعري ، ودحية الكلبي الى اليمن وقد اشتهر من بين الصحابة الذين ولوا القضاء ست^(٢)، عرفوا به ، وهم عمر ، وعلى ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري .

وقد مضى على هؤلاء كما مضى على غيرهم زمن لا يحسنون القضاء ، فقد أخرج الامام أحمد^(٣) في مسنده ، والحاكم في مستدركه عن معقل ابن يسار قال : أمرني النبي ﷺ أن أقضي بين قوم ، فقلت : ما أحسن أن أقضي يا رسول الله ، قال : الله مع القاضى ما لم يحف عمدا .

وروى عن علي أنه قال^(٤) : «بعثنى النبي ﷺ الى اليمن قاضيا ،

-
- (١) راجع ابن ماجه : السنن ٢ ص ٧٨٥ .
 - الحاكم : المستدرک ٤ ص ٩٣ .
 - وكيع : أخبار القضاة ١ ص ١٠٠ .
 - ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ١ ص ٢٠٢ .
 - (٢) وكيع : أخبار القضاة : ١ ص ١٠٥ .
 - (٣) المدینی : علل الحديث ومعرفة الرجال ص ٤١ .
 - (٣) كنز العمال : ص ٩٦ ، ٥٠ .
 - مسند أحمد ٥ ص ٢٦ .
 - (٤) أبو داود : سنن أبي داود ٣ ص ٣٠٩ .
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ ص ٧٧٤ .
 - الشوكاني : نيل الأوطار ٨ ص ٢٨٤ .

فقلت يا رسول الله ، ترسلني وأنا حديث السنن ، ولا علم لي بالقضاء ، فقال : ان الله عز وجل سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء» . قال : فما زلت قاضيا ، وما شككت في قضاء بعده .

وقال عبد الله بن مسعود : أتى علينا حين لا نقضى ، ولا نحسن القضاء ، ثم قدر الله ما ترون .

وقد وجه الرسول ﷺ (٥) عبد الله بن عمرو الى الاجتهاد في القضاء وأنه سيثاب على اجتهاده حتى في حالة خطئه ، كما أقر رأى معاذ بن جبل حين قال : اجتهد رأيي عند فقد الكتاب والسنة .

وكان هؤلاء الصحابة فيما يفتنون به ، ويقضون فيه يقيمون أحكامهم على القرآن والسنة (٦) لا يفرقون في وجوب الاتباع بين حكم أوحى الى الرسول في القرآن ، وحكم صحر عنه نفسه ، ولهذا قال معاذ بن جبل «ان لم أجد في كتاب الله حكم ما أقضى به قضيت بسنة رسول الله» .

فإذا لم يجدوا حكما فيما عرض عليهم من فتيا أو قضاء ، كانوا يقيسون الحوادث على أنبيائها ، والوقائع على نظائرها ، ويجتهدون في استنباط الأحكام ، وهم في هذا وذاك انما يمتثلون لتوجيه الرسول لهم ولكن على الرغم من ظهور الاجتهاد في هذا العهد المبكر من حياة المسلمين الا أنه لم يكن مصعرا للتشريع في عهد النبوة .

فأما عن اجتهاد الرسول ﷺ ، فان كان صوابا أقره الوحي عليه ، وان كان خطأ رده ونبه اليه .

(٥) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٤ .

(٦) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ٢٨ .

وأما عن اجتهاد الصحابة ، فقد كانت الحاجة تدفعهم اليه ، وهي
أما بعد المشقة أو وعورة الطريق ، أو اعتراض الكفار ، أو فوات الوقت ،
وكان عليهم أن يعرضوا على الرسول ما بذلوا جهدهم في استنباطه فيما
عرض لهم من أمور ، وما واجهوه من مسائل ، فيصوب الأحكام التي
وافقت الشرع ، ويخطيء ما خالفه منها ، وبذلك يؤول الصواب في النهاية
إلى السنة •

وعلى ذلك فإن (٧) من يطلق على الفقه في عهد الرسول ﷺ فقه
الوحي محق في تسميته •

(٧) محمد سلام مذكور : مناهج الاجتهاد في الاسلام ص ٤١ •

الفصل الثاني

الاجتهاد في عهد الخفاء

كان تدرس الصحابة بأسلوب القرآن ، وعلمهم بأسباب النزول ، ثم صحبتهم للرسول ، وروايتهم الحديث ، وتفقههم في السنة مما أعانهم على الموقف على مقاصد الشارح من النصوص ، كما كانت عربيتهم الفالصة ، وسلامة سنتهم تعينهم على فهم المراد منها دون حاجة الى قواعد اللغة ، ولذلك نراهم لم يتخذوا قواعد في استنباط الأحكام من أدلتها الا قليلا .

وحين اتسعت الدولة الاسلامية ، ودخل أهل البلاد المفتوحة في الاسلام جدت مشكل كثيرة لم تكن موجودة في عهد الرسول ، فدعت الضرورة الى أحكام يمكن فرضها وتطبيقها فيما لم يرد فيه نص في القرآن أو السنة ، فلم يكن أمامهم الا أعمال الرأي ، واستخدام القياس ، واستنباط الأحكام عن طريق الاجتهاد .

وقد وجدوا فيما اجتهدوا فيه^(١) في حياة الرسول دلالة على تسوين اجتهاد الرأي في الأحكام ، وأنه أصل يرجع اليه في أحكام الحوادث .

يقول الشافعي^(٢) : «لما كان لله فيه نص حكم ، أو لرسوله سنة ، أو للمسلمين فيه اجماع لم يسع أحدا علم من هذا واحدا أن يخالفه ، وما لم يكن فيه من هذا وأحد كان لأهل العلم^(٣) الاجتهاد فيه ، بطلب

(١) راجع الجصاص : أحكام القرآن ج٣ ص ١٩ .
(٢) الشافعي : جماع العلم ص ٩٦ ، ٩٧ وانظر الرسالة ص ٨١ .
- وراجع قوله «ان ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة اذا طلب بالاجتهاد فيه المجتهدون وسع كلا أن يفعل ويقول بما رآه حقا» جماع العلم ص ٩٢ .
(٣) راجع قول الشافعي : «الواجب على العالمين ألا يقولوا الا من حيث علموا» الرسالة ص ٤١ .
- وراجع قوله «ولا يكون الاجتهاد الا لمن عرف الدلائل عليه من

الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة ، فإذا اجتهد من له أن يجتهد ، وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه ، بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو اجماع •

فإذا ورد أمر مشتبہ يحتمل حكمين مختلفين فالجتهاد ، فخالف اجتهاده اجتهد غيره — وسعه أن يقول بشيء ، وغيره بخلافه ، وهذا قليل إذا نظر فيه •

وكذلك أشار ابن القيم الى أنهم^(٤) استعملوا القياس في الأحكام ، وعرفوها بالأمناء والأشباه والنظائر ، ولا يلتفت الى من يقدح في كل سند من هذه الأسانيد ، وأثر من هذه الآثار ، فهذه في تعددها ، واختلاف وجوهها وطرقها جارية مجرى التواتر المعنوي الذي لا يشك فيه •

ولم يقف بهم الأمر عند حد القياس ، وإنما اتجهوا الى تطبيق قواعد الشريعة وتحري مقاصدها والعمل بموجبها •

كتب عمر الى أبي موسى الأشعري^(٥) : «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى اليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ... ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في

خبر لازم كتاب أو سنة أو اجماع ، ثم نطلب ذلك بالقياس عليه ، فاما من لا آلة فيه ، فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً» جماع العلم ص ٤٠ .
— ولما كان مفهوم الاجتهاد عند ابن حزم هو اجتهاد المرء نفسه في طلب حكم دينه في مظان وجوده ، ولا مكان لوجود الدين الا القرآن والسنن ، فقد رتب على أنه بهذا المعنى فرض على كل أحد في كل شيء من الدين • ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام •

(٤) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٢١٣ •

(٥) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ح ١ ص

٨٥ ، ٨٦ •

قرآن ولا سنة ، ثم قلنيس^(٦) الأمور عند ذلك ، وأعرف الأمثال ، ثم
اغمد فيما ترى الى أحبها الله ، وأشبهاها بالحق» •

وأوضح عمر بذلك أن القاضى عليه أن يحكم فيما يعرض عليه من
قضايا بما جاء في القرآن مما هو محكم غير منسوخ ، وبما ورد في
سنة رسول الله ﷺ •

ثم وجه الى أعمال العقل ليحقق حسن الفهم ، وصواب القصد ،
ولا يقف الأمر عند فهم الواقع ، والمتوصل الى النتائج بالقرائن
والأمارات ، وإنما لابد من بذل الجهد في فهم حكم الله الذي جاء في
كتابه ، أو على لسان رسوله في هذا الواقع •

وقد عد توجيه عمر الى فهم القضية ، وأعمال الرأى فيها اذا لم يرد
فيها نص في القرآن أو السنة سندا للفتاوى بالرأى في الشريعة ، والذين
اعتمدوا الاجتهاد مصدرا من مصادر الفتوى ، وأصلا من أصول الفقه
وأراد أن يبين لشريح مصادره في القضاء ، وكيف يبنى الحكم على
ما يقضى به الشرع ، فقال له^(٧) : اقض بما استبان لك من كتاب الله ،

(٦) راجع موقف ابن حزم من رسالة عمر الى أبى موسى وينصح في
قوله أنها وردت بسندين : السند الأول : فيه عبد الملك بن الوليد بن معدان
وهو كوفي متروك الحديث ساقط بلا خوف ، وأبوه مجهول - وأما السند
الثاني : فمن بين الكرجى الى سفيان مجهولون ، وهو أيضا منقطع ،
فبطل القول به جملة •

هذا وقد تمادى ابن حزم فطعن في هذه الرسالة بالوضع •
انظر ابن حزم : المحلى ١٥ ص ٧٧ دار الاتحاد العربى للطباعة ،
٥٩ ط. دار التراث •

ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٧ ص ١٤٧ ، ص ١٤٨ •
- وراجع عهد عمر لأبى موسى الأشعري في قوله أن أعراف الأشباه
والأمثال ثم قص الأمور برأيك • الغزالي : المستصفى ٢ ص ٢٤٤ •
(٧) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ١ ص ٢٠٤ •
- راجع ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٧ ص ١٤٨ •
وقد أورد النص خاليا من قول عمر «فاجتهد رأيك» ليتسق مع منهجه
في انكار الاجتهاد بالرأى •

فان لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ﷺ ، فان لم تعلم كل قضية رسول الله ﷺ ، فاقض بما استبان لك من أئمة المجتهدين ، فان لم تعلم كل ما قضت به أئمة المجتهدين ، فاجتهد رأيك ، واستشر أهل العلم والصالح .

وقد اجتهد أبو بكر في الحكم في الكلالة^(٨) ، قال^(٩) : «أقول فيها برأبي فان يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد ، فلما استخلف عمر قال : «إني لأستحي من الله أن أرد شيئاً قاله أبو بكر» .

ولم يكن اقدام أبي بكر على القول بأنه «إذا مات الرجل وليس له والد ولا ولد ، فورثته كلالة مجرد خاطر ألم به لوقته ، وإنما أداه النظر في النصوص الى هذا الفهم ، وذلك للرأى ، فقد ورثت الكلالة^(١٠) في قوله تعالى^(١١) : «وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة ، وله أخ أو أخت ، فلكل واحد منهما السدس» وفي قوله تعالى^(١٢) : «ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك» .

(٨) اختلف العلماء في المراد بالكلالة على ثلاثة أقوال :
الأول : أن قوما اختاروا أن الكلالة من لا ولد له ولا والد ، وهو قول أبي بكر الصديق وأحدى الروایتين عن عمر :
الثاني : من لا ولد له وإن كان له أب أو أخوة .
الثالث : الكلالة : المال .

ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٤٧ .
- ويقول السيوطي : «الكلالة» هي انقطاع النسب ، وهي خلو الميت عن ولد أو والد ، ويحتمل أن يطلق على الميت الموروث أو على الورثة ، أو على الورثة أو على القرابة أو على المال - معترك الاقران في أعجاز القرآن ج ٢ ص ١٦٥ .

- (٩) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢٠٤ .
- (١٠) راجع القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٦٤٦ .
- (١١) سورة النساء : آية ١٢ .
- (١٢) سورة النساء : آية ٧٦ .

وتقسم أبو بكر (١٣) في إمارته مالا أفاء الله به على المسلمين ، فسوى فيه بين الحر والعبد •

وسوى (١٤) بين الناس في العطاء ، فقال عمر (١٥) : لا تجعل من ترك دياره وأمواله مهاجراً إلى النبي ﷺ كمن حنط في الإسلام كرها ، فقال أبو بكر : إنما أسلموا لله وأجورهم على الله ، وإنما الدنيا بلاغ •

واجتهاد أبي بكر أن العطاء إذا لم يكن جزاء على طاعتهم لم يختلف باختلافها •

وورث أبو بكر (١٦) أم الأم دون أم الأب ، فقال له بعض الأنصار : لقد ورثت امرأة من ميت لو كانت هي الميتة لم يرثها ، وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت ، فرجع إلى الاشتراك بينهما في السحس •

كما أنه جعل (١٧) الجدة أبا «أي أنه جعل الجد في الميراث بمنزلة الأب ، وذلك إذا كان الأب ميتاً قبل ابنه ، فاعتبر الجد بمنزلة الأب ، يحرص كل ميراث ابن ابنه ، ولا شيء فيه لأخوة الميت فقبلوا منه القسم ، ولم يعا

وكان عمر في أول خلافته يتبع صنيع أبي بكر في أمهات الأولاد ، فقد كان أبو بكر يسمح ببيعهم ، وكذلك فعل عمر ، ولكنه ما لبث أن فطن إلى أن ولد أم المولد حر ، ولما كان الولد تبعا لأمه في الحرية ، فإنه بناء على

(١٣) الشافعي : جماع العلم ص ٩١ •

(١٤) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ج١ ص ٢١٠ •

(١٥) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٣ •

(١٦) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٣ •

— مالك : الموطأ ج٢ ص ٥١٣ •

(١٧) راجع الشوكاني : نيل الأوطار ج٢ ص ١٧٧ ، ١٧٨ •

على ذلك تكون أم الولد حرة ، قهرم^(١٨) بيعها ، ونهى^(١٩) عن بيع أمهات الأولاد بعلمة .

قال عمر^(٢٠) : «أليما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعهما ولا يهبها ، ولا يورثها ، وهو يستمتع بها ، فلذا مات فهي حرة» .

وقال جابر بن عبد الله^(٢١) : «بعض أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر ، فلما كان عمر نهانا فأنتهينا .

ومن القضايا التي اجتهد فيها عمر أنه جعل العبد على النصف من الحر في النكاح والطلاق والمدة ، قياسا على ما نص الله عليه في قوله^(٢٢) : «فإذا أحصن فان أثني بفاحشة ، فطمين نصف ما على المحصنات من العذاب» فقال^(٢٣) : «ينكح العبد امرأتين ويطلق طلقتين ، وتعتد الأمة حيضتين ، وإن لم تكن تحيض فشهريين أو شهرا ونصفا» .

وقد تابعه الصحابة على ذلك فنصفوا حكم الأمة في هذه القضايا قياسا على تصنيف الله سبحانه الحد عليها .

والحق عمر حد الخمر بحد القذف ، ف ضرب ثمانين^(٢٤) ، وكان إذا أتى

-
- (١٨) عبد الرزاق بن همام : المصنف ٧٥ ص ٣٨٧ .
- روى عن عمر قول آخر في أم الولد : قال : إذا عفت وأسلمت عتقت وإن كفرت وفجرت أرقط» ابن حزم : المحلى ٩٥ ص ٢١٩ .
(١٩) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٢١٠ .
(٢٠) مالك : الموطأ ٢٠ كتاب العتق والولاء ص ٧٧٦ .
- ابن قدامة : المغنى ٩٥ ص ٥٤٢ .
(٢١) أبو داود : سنن أبي داود ٤٠ كتاب العتق ص ٢٧ .
(٢٢) سورة النساء : آية ٢٥ .
(٢٣) البيهقي : سنن البيهقي ٧٤ ص ١٥٨ .
- عبد الرزاق بن همام : المصنف ٣٢ ص ٢٢١ .
- ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٢١٠ .
(٢٤) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٢١١ ، ٢١٠ .

بالرجل القوى المتهتك في الشراب حد هذا الحد ، وإذا أتى بالرجل الذي كان منه الزلة الضعيف ضربه أربعين •

وتنظر عمر فوجد أن المسلمين في استحقاقهم الفى سواء ، ليس فيهم من هو أحق به من غيره ، إلا أنه أنزل الناس منازلهم من كتاب الله ، قال — وقد ذكر يوما الفى (٢٥) : «ما أنا بأحق بهذا الفى منكم ، وما أحد منا بأحق به من أحد ، إلا أنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل» •

وقد أداه ذلك إلى المفاضلة بين الناس في البطاء ، فوزعه بينهم على تفاوت درجاتهم (٢٦) فجعله على النسب والسابقة ، وجعل لأزواج النبی ﷺ قدرا ، وفضل المهاجرين على الأنصار ، ففرض لكل رجل من المهاجرين خمسة آلاف درهم في كل سنة ، وفرض لكل رجل من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وفضل أهل بدر على غيرهم ففرض للمهاجرين منهم لكل رجل منهم ستة آلاف درهم ، كما أنه طرح العبيد فلم يجعل لهم في المعطاء نصيبا •

وكان الرسول ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق ، يقومها على أثمان الإبل ، فإذا غلت رجع في قيمتها ، وإذا رخصت نقص من قيمتها ، وبلغت (٢٧) على عهد رسول الله ﷺ ما بين أربعمئة دينار إلى ثمانمئة دينار ، وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة ، ومن كان دية عقله الشاة فالفى شاة •

(٢٥) أبو داود : سنن أبي داود : ٣ كتاب الخراج والامارة والفى ص ١٣٧ •

(٢٦) الشافعى : جماع العلم ص ٩١ •

— وراجع عبد الرزاق بن همام : المصنف ١١١ ص ١٠٠ •

(٢٧) سنن أبي داود : ٤ كتاب التبايعات ص ١٨٩ •

— راجع ابن قدامة : المغنى ٧ ص ٧٥٩ •

فلما استخلف عمر رأى أن الأبل قد غلت ، فقرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم .

ولما رأى أن مقدار الحية يختلف من زمن لآخر وفقا لأثمان الأبل ، لم يشأ أن يظل على أهل المدن فيها ، ووقف بها عند مقدارها من الفضة والذهب ، ولم يقيم عليهم إلا عقلهم . وجعل عقل أهل البادية على أهل الأبل مائة من الأبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ ، وعقل الأبل بأشياء أخرى لكي ييسر على الناس دفع ديانتهم ، فجعلها على أهل البقر مائتي بقرة ، وجعلها على أهل الخنازير ألفي ثبالة .

قال (٢٨) : لا أقيم على أهل القرى إلا عقلهم ، يكون ذهباً وورقاً فيقام عليهم ، ولو كان رسول الله ﷺ على أهل القرى من الذهب والورق عقلاً مسمى لا زيادة فيه لا تبعنا قضاء رسول الله فيه ، ولكن كان يقيمه على أثمان الأبل» .

وقال (٢٩) : «ليس على أهل القرى زيادة في تغليظ العقول» .

وقد حدث كثير من التغير في اجتهاد عمر في قضايا كثيرة ، ولم ينقل إلينا أنه عاد إلى قضاائه الأول فنقضه ، ولكنه يعمل باجتهاده الجديد في القضايا المستقبلة ، ولا يمنعه حكمه القديم من اتباع الحق إذا لاح له ، وكان هذا نهجه فيما أخذ به نفسه ، وما حمل عماله عليه ، فقد كتب إلى أبي موسى الأشعري : «ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه رأيك ، وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم ولا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التماسه في الباطل» (٣٠) .

(٢٨) البيهقي : سنن البيهقي : ج ٨ ص ١٠١ .

(٢٩) البيهقي : سنن البيهقي ج ٩ ص ٤٩٥ .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٩ ص ٢٩٧ .

(٣٠) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٨٦ .

— البيهقي : سنن البيهقي ج ١٠ ص ١٥٠ .

وقد اختلف اجتهد عمر في المسألة الواحدة ، من ذلك الحكم في الجدد مع الأخوة .

قال عمر (٣١) : انى قد قضيت في الجدد قضايا مختلفة لم آل فيها عن الحق .

وقال عبيدة السلماني (٣٢) : «لقد حفظت من عمر بن الخطاب في مسألة الجدد مائة قضية مختلفة» .

ويرجع هذا الاختلاف الى أنه لم يجد مستندا لرايه ، فقد استشار الصحابة في مسألة الجدد ، فلم يجد عندهم ما يفي بال حاجة منها ، قال (٣٣) : أيكم يعلم ما ورث رسول الله ﷺ الجدد ؟ فقال معقل بن يسار : أنا ، ورثه رسول الله ﷺ السدس ، قال : مع من ؟ قال : لا أدري ، قال : لا دريت ، فما ذى تغنى اذا ! ! !

ومن أهم الآراء التي جاءت عنه فيها ما يلي :

الرأى الأول (٣٤) : الجدد كالأب لا يرث معه الاخوة شيئا ، وقد تابع في ذلك رأى أبى بكر ، وكتب بذلك الى أبى موسى الأشعري .

الرأى الثانى : الجدد يقاسم الاخوة كواحد منهم ما كانت القسمة خيرا له من السدس واذا كان السدس خيرا له أخذ السدس .

— ابن قدامة : المغنى ج ٩ ص ٥٦ .

— وراجع محمد رواس قلجعى : موسوعة عمر بن الخطاب ص ٥٦٧ .

(٣١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٣٦٢ .

(٣٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٣٦٢ .

(٣٣) أبو داود : سنن أبى داود ج ٣ كتاب الفرائض ص ١٢٢ .

(٣٤) ابن حزم : المحلى ج ٦ ص ٢٨٨ .

— ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ص ٤١٢ .

قال حسن البصري^(٣٥) : «كتب عمر بن الخطاب الى عامل له أن اعط الجد مع الاخوة الشطر ومع الأخوين الثلث ، ومع الثلاثة الربيع ، ومع الأربعة الخمس ، ومع الخمسة السدس فان كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه عن السدس» *

الرأى الثالث^(٣٦) : وقد أفشاه زيد بن ثابت عن عمر ، وفيه أنه جعل للجد الثلث مع الاخوة ، وله السدس من جميع الفريضة ، ويقاسم ما كانت المقاسمة خيرا له *

وكتب عمر الى أبى موسى الأشعري^(٣٧) : انا كنا أعطينا الجد مع الاخوة السدس ، ولا أحسبنا الا قد أجحفنا به ، فاننا أتاك كتابى هذا فاعط الجد مع الأخ الشطر ومع الأخوين الثلث ، فان كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه من الثلث *

وقضى عمر^(٣٨) في امرأة توفيت ، وتركت زوجها وأما ، واخوتها لأما ، واخوتها لأما وأبيها ، فأشرك الاخوة للأم ، والاخوة للاب والأم في الثلث ، وقال^(٣٩) : لم يزد لهم أبوهم الا قريبا *

وكان عمر قبل ذلك يعطى الاخوة للأم فريضتهم^(٤٠) وبذلك لا يبقى

(٣٥) ابن حزم : المحلى ج١ ص ٢٨٤ *

(٣٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١٠ ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ *

— ابن حزم : المحلى ج١ ص ٢٨٤ *

(٣٧) ابن حزم : المحلى ج١ ص ٢٨٦ *

(٣٨) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج٢ ص ١١١ *

— راجع محمد رواص قلجى : موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٤٦ *

(٣٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١٠ ص ٢٤٩ — ٢٥١ *

(٤٠) أى اذا كان الأخ لام واحدا أخذ السدس لقوله تعالى : «وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت (من الأم) فلكل واحد

منهما السمس *

واذا كانوا اثنين فصاعدا ، كان لهم الثلث لقوله تعالى : «فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركان في الثلث» . راجع سورة النساء : آية ١٢ مع ملاحظة زيادة (من الأم) وهى قرأمة شاذة نسبت الى عبد الله بن مسعود.

للاخوة الأشقاء شيء باعتبارهم عصبية ، فلما أشرك الاخوة الأشقاء مع
الأخوة لأم في الثلث، قال له رجل^(٤١) : انك لم تشرك بينهم عام كذا
وكذا فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا .

(٤١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٢٤٩ .
- ابن قدامة : المغني ج ٩ ص ٥٩ .

اجتهاد عمر بين مراعاة المصلحة ، والالتزام بالنص

ايقاف سهم المؤلف قلوبهم :

أوقف عمر سهم المؤلف قلوبهم من الزكاة ، ومنعه عنهم ، وظاهر ذلك يخالف قوله تعالى (٢) : «انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم »

وقيل في المؤلف قلوبهم (٣) : انهم مسلمون حديثو عهد بالاسلام ، كانوا يعطون لضعف يقينهم حتى يقولوا ، ولئلا يرجعوا الى الكفر ، وكان من هؤلاء أبو سفيان بن حرب والأقرع بن حابس ، والعباس بن مرداس . فقد بعث على بن أبي طالب (٤) بذهبية في أديم فقسمها رسول الله ﷺ بين زيد الخير ، والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، وعلقمة بن علاثة فغضبت قريش والأنصار ، وقالوا : يعطى صناديد أهل نجد ، قال : انما أثألفهم *

وأعطى الرسول ﷺ يوم حنين رجالا من قريش مائة من الابل ، فأحس ناس من الأنصار بشيء ، فقال رسول الله ﷺ (٥) : «اننى لأعطى رجالا حديثي عهد بكفر أثألفهم أصانعمهم أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال وترجعون برسول الله الى رحلكم» *

-
- (١) انظر ثبتا مفصلا بالمؤلفة قلوبهم على عهد الرسول ﷺ عند الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن ج ١٠ ص ١٦٦ ط ١٠ الحلبي .
(٢) سورة التوبة : آية ٦٠ .
(٣) ابن العربي : أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٦٢ .
(٤) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج ٢ ص ٣٢٤ .
سأبن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٣٦٥ .
(٥) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج ٢ ص ٣٢٤ .

وقيل : أنهم^(٦) مسلمون لهم نية حسنة في الاسلام ، فذا أعطوا ربحي اسلام نظرائهم ، ومن هؤلاء عدى بن حاتم ، والزبير بن بدر .

وقيل : أنهم كفار ، وكان منهم عامر بن الطفيل ، وصفوان بن أمية ، قال صفوان بن أمية^(٧) : «أعطانى رسول الله ﷺ وأنه لأبغض الناس الى ، فما زال يعطينى حتى أنه لأحب الخلق الى» .

ولما أصاب رسول الله ﷺ الغنائم بحنين ، وقسم للمتالفين من قريش ، وفي سائر العرب ما قسم ، وجد هذا الحي من الأنصار في أنفسهم ، فقال رسول الله ﷺ لهم^(٨) «أوجدتم في أنفسكم يا معشر الأنصار في لئاعة من الدنيا تألفت بها قوما ليسلوا ، وولتكم الى ما قسم الله لكم من الاسلام» .

وقد رأى عمر أن يوقف سهم المؤلفه قلوبهم ، ولا يجعل لهم نصيبا في الزكاة فقد أقطع أبو بكر^(٩) عيينة بن حصن والأقرع بن حابس (وهما صحابيان) أرضا ليزرعها وكتب لهما بذلك كتابا وأطلع عمر على الكتاب فانكر ما فعل أبو بكر ، ومحا الكتاب وقال لهما : إن رسول الله كان يتألفكما ، والاسلام يومئذ ذليل ، وإن الله قد أعز الاسلام فاذهبا واجهدا جهدكما .

وجاءه أحد المشركين يلتمس منه^(١٠) مالا فلم يعطه ، وقال : فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .

-
- (٦) ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٨ .
 - (٧) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .
 - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج٢ ص ٣٦٥ .
 - (٨) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .
 - ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٩ .
 - (٩) البیهقي : سنن البیهقي ج٧ ص ٢٠ .
 - أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .
 - (١٠) ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٧ .

وفي عام المجاعة قضى عمر بقطع يد السارق ، فقد جاءه (١١) رجل في ناقة نحرته ، فسال له عمر : هل لك في ناقتين عشاروين مرتعتين مخصبتين سميتين بناقتك ، فانا لا نقطع في عام السنة .

وقد ظن بمصر أنه خالف قوله تعالى (١٢) : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم» .

والأمر ليس كذلك ، وانما مرده الى اجتهاده في الحكم ، واعتبار المجاعة سببا يدرأ الحد .

ولقد كان ذلك نهج عمر في كل قضاياهم ، كان ينظر الى الدوافع التي تقف وراء الحادث ويحدد في ضوءها مدى مسئولية من يرتكبه ، ولقد وجدناه يعد الاكراه بعامة مسقطا للمقوبة ، فلا حد على مكره ولو أقر ، لقول الرسول ﷺ (١٣) : عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» .

وقد أتى عمر (١٤) بأماة من اماء الامارة ، استكرههن غلمان من غلمان الامارة فضرب الغلمان ، ولم يضرب الاماء .

وأتى بامرأة (*) زنت ، فقالت : انى كنت نائمة ، فلم استيقظ إلا برجل قد جثم على فخلى سبيلها ، ولم يضربها .

فى السنة أن النائم اذا أصاب حدا رفع عنه ، فقد جاء عن عائشة (١٥)

-
- (١١) ابن حزم : المحلى ج١ ص ٣٤٣ .
- ابن قدامة : المغنى ج٨ ص ٣٦١ ، ٢٧٨ .
- عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١٠ ص ٢٤٣ .
(١٢) سورة التوبة : آية ٦٠ .
(١٣) ابن قدامة : المغنى ج٨ ص ١٨٨ .
(١٤) ابن قدامة : المغنى ج٨ ص ١٨٨ ، ١٨٩ .
(*) المصدر نفسه ج٨ ص ١٨٩ .
(١٥) أبو داود : سنن أبي داود ج٤ ص ١٤٠ .

أن رسول الله ﷺ قال : «رفع القيلم عن ثلاثة ، عن النساء حتى يستيقظ ، وعن المتبلى حتى ييزرأ ، وعن الصبي حتى يكبر .»

وواضح أن عمر رأى انعدام الزنا عند إماء الامارة ، وعند هذه المرأة ، فاستيقظ انتقاء القصد من وراء ارتكاب الجريمة ، فلم يحدث من الحدود تدبراً بالشبهات .

وقد لغت عمر الى وبائك الاكراه التي تغني المرء من المسؤولية الجنائية وتسقط عنه الحد في قوله (١٦) : «ليس الرجل أميناً على نفسه اذا أجمعه أو ضربه أو أوثقه» .

وفي رواية : «ليس الرجل بأمين على نفسه ان أجمعه أو أخفته أو حبسته» . واعتبر بذلك الضرورة الملحة اكراهها ، وعد منها الجوع المفنى الى الموت ، فقد سرق عبيد (١٧) عبدالرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة ناقة لرجل من مزينة ، فانتحروها ، فرفع ذلك الى عمر ، فأمر كثير بن الصلت أن تقطع أيديهم ولكنه لم يلبث أن عدل عن ذلك ، وقال لعبد الرحمن ابن حاطب : لولا أني أظن أنك تجيهم حتى أن أحدهم أتى ما حرم الله لقطعت أيديهم» ، وغرمه ضعف ثمن الناقة .

(١٦) ابن قدامة : المغنى ج٧ ص ١١٩ ، ح٨ ص ١٩٨ .

— ابن حزم : المحلى ج١٠ ص ٢٠٢ .

— ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٤٩ .

— وراجع : البيهقي : سنن البيهقي ج٧ ص ٣٥٩ .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٦ ص ٤١١ ، ح١٠ ص ١٩٣ .

— وراجع قول شريح : القيد كره ، والوعيد كره ، والسجن كره ، والضرب كره .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١٠ ص ١٩٣ .

راجع رأي ابن العربي في أن الرجل اذا اكراه بالضرب فالصحيح أن الضرب اذا كان قادحاً فإنه يسقط اثم الزنا . ابن العربي : أحكام القرآن ج٢ ص ١٠٨٦ .

(١٧) البيهقي : سنن البيهقي ج٨ ص ٢٧٨ .

— ابن حزم : المحلى ج٨ ص ١٥٧ «فيما ذكره ابن حزم أنه قطع

أيديهم» .
— ابن قدامة : المغنى ج٧ ص ٧٩٥ ، ح٨ ص ٢٦٩ .

ومما عده اكراها العطش الشديد ، فقد روى عنه أن امرأة^(١٨) استسقت راعيا ، فأبى أن يسقيها الا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت ، فرفع ذلك اليه ، فقال لعلی : ما ترى فيها ، قال : انها مضطرة : فأعطاهما عمر شيئا وتركها ، وجرأ الحد عنها بالضرورة ، ولم يأخذها بقوله تعالى^(١٩) : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» •

كذلك عد عمر التهديد بما يعجز المرء عن احتماله من صور الاكراه ، فقد أتى^(٢٠) بسارق فاعترف ، فقال عمر : ما أرى يد الرجل يد بسارق ، فقال الرجل : والله ، ما أنا بسارق ، ولكنهم تعددوني ، فظنني سبيله ، ولم يقطعه •

(١٨) ابن قدامة : المغني ج٨ ص ١٨٩ •

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٧ ص ٤٠٧ •

(١٩) سورة النور : آية ٢ •

(٢٠) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١٠ ص ١٩٣ •

اعتماد الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات

قضى عمر بنان من طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فقد طلقها ثلاث تطليقات وفي هذا وهم بمخالفة النصوص الشرعية •

قال تعالى^(١) : «الطلاق مرتان : فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان» •

وقال تعالى^(٢) : «واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعرفاً» •

وقال تعالى^(٣) : «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة» •

والآيات جاءت لتبين أن^(٤) عدد الطلاق الذي للرجال فيه على أزواجهم الرجعة تطليقتان ، وأن عدد الطلاق الذي يكون به التحريم ، وتبطل الرجعة فيه ثلاث تطليقات ، ولم تعرض لبيان حال من طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد •

يقول الزمخشري^(٥) : «التطليق الشرعي إنما هو تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والارسال مرة واحدة ، ولم يرد بالمرتين التثنية • ولكن التكرير • وقوله «فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان» تخيير لهم بعد أن علمهم كيف يطلقون بين أن يمسكوا النساء بحسن

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٩ •

(٢) سورة البقرة : آية ٢٣١ •

(٣) سورة الطلاق : آية ١ •

(٤) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج٤ ص ٥٤٢-٥٤٤ •

(٥) الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٢٧٣ •

العشرة ، والقيام بواجبين ، وبين أن يسرحون السراح الجميل الذى علمهم •

ويقول عبد الله بن مسعود مبينا كيفية الطلاق الذى أباحته السنة لمن احتاج اليه^(٦) : «طلاق السنة تطليقه وهى طاهر فى غير جماع ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، ثم تمتد بعد ذلك بخيضة • وملاك الأمر هنا هو التفريق فى الطلاق دون الجمع فيه وذلك لبلوغ الحكمة منه •

وتتضح حكمة التفريق فى قوله تعالى^(٧) : «لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا» أى قد يقلب الله تعالى قلب الزوج بعد الطلاق من بعضها الى محبتها ، ومن الرغبة عنها الى الرغبة فيها •

وفى قوله تعالى^(٨) : «ومن يتق الله يجعل له مخرجا» •

وقوله تعالى^(٩) : «ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا» •

واذ قد ثبت أن^(١٠) المقصود فى آيات الطلاق من أراد أن يطلق طلاقا رجعيا فإنه يبطل الاحتجاج بها فى حكم من طلق ثلاثا بلفظ واحد لأنه لم يرد فيها ذكر لحكم من جعل الثلاث بكلمة واحدة •

والواقع أن هذا الأمر قد ورد فى السنة ففى حديث عبد الله ابن عمر^(١١) : فقلت يا رسول الله لو كنت طلقته ثلاثا أكان لى أن

(٦) النسائي : السنن ح ١ كتاب الطلاق ص ١٤٠ •

- ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٧٢ ، ١٧٣ •

(٧) سورة الطلاق : آية ١ •

(٨) سورة الطلاق : آية ٢ •

(٩) سورة الطلاق : آية ٤ •

(١٠) ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٦٧ •

(١١) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد فى هدى خير العباد ج ٢ ص ٧٠ •

أجمعها قال : لا ، كُلبت تبين وتكون مضمينة» وفي رواية (١٣) «لوان كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره ، وعصيت ربك ، فيما أمرك به من طلاق امرأتك» .

وطلق المحسن بن علي عائشة بنت الفضل ، ثم قال (١٣) : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ قال : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا عند الإقراء أو طلقها ثلاثا مبهمه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتهما .

وطلق ركانة بن عبد الله (١٤) امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي ﷺ بذلك ، فقال : والله ما أردت الا واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : والله ما أردت الا واحدة ، قال ركانة : والله ما أردت الا واحدة ، فردها اليه رسول الله ﷺ .

ولو كن ركانة حين طلق أراد الثلاثة لموقعن ، ولم تكن هناك حاجة لتعليقه .

ومحصله هذه لأخبار

— أن الرسول كان لا يجب ألا يضيق الناس على أنفسهم ، وأن يتقوا الله في نسائهم فيطلقوهن كما أمر الله ، وذلك على التفريق دون الجمع والارسال دفعة لئلا يكونوا ممن يتخذون آيات الله هزوا .

— أن الطلاق ثلاثا بلفظ واحد قد حدث في عهد الرسول .

— أن من طلق ثلاثا بكلمة واحدة ، فقد عصى الله فيما أمر به من الطلاق ، ولذلك لا يجعل الله له مفرجا ، ولا يجعل له من أمره يسرا .

(١٢) ابن حزم : المحلى ح ١٠ ص ١٦٧ .

(١٣) سنن البيهقي .

(١٤) الشوكاني : نيل الأوطار ح ٦ كتاب الطلاق ص ٢٢٦ .

— ابن حزم : المحلى ح ١٠ ص ١٩٠ .

— ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ص ٦٨ .

— أن الرسول غلط في حكمه ، فجعله ثلاث تطليقات ، فلا تطل المرأة للرجل في هذه الحال حتى تتكبح زوجا غيره .

وحديث ابن عباس (١٥) «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر ابن الخطاب : ان الناس قد استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم» لا يعنى أن عمر خالف ما جرى عليه العمل في عهد النبي ﷺ ، وأبى بكر ، وصحرو خلافته .

وقد رد ابن حزم (١٦) الحديث لأن من رجله محمد بن رافع وهو مجهول . وضعفه القرطبي (١٧) لأنه خالف مذهب ابن عباس في المسألة ، وكثير من علماء الحديث على هذا الرأي ، فهم يضعفون الحديث عند مخالفته لمذهب الصحابي الراوى له ، فقد كان ابن عباس (١٨) إذا سئل عن طلق امرأته ثلاثا ، قال : لو اتقى الله لجعل له مفرجا ، وجساءه رجل فقال له (١٩) : طلقت امرأتى ألفا فقال ابن عباس : ثلاث تصرمها عليك ، وبقيتها عليك وزر — اتخذت آيات الله هزوا ، وطلق رجل (٢٠)

-
- (١٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ كتاب الطلاق ص ٧٠ .
 — ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٦٨ .
 — عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٩٢ .
 — الشوكاني : نيل الأوطار ج ٦ باب ما جاء في طلاق البتة وجمع الثلاث ص ٢٣٠ .
 — الصنعاني : مبل السلام ج ٢ كتاب الطلاق ص ١٠٨١ .
 (١٦) ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٦٨ .
 (١٧) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٢٨ .
 (١٨) ابن حزم : المحلى ج ١ ص ١٦٩ .
 — عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٩٦ .
 (١٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٩٨ .
 — ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٧٢ .
 — الشوكاني : نيل الأوطار : ج ٦ باب ما جاء في الطلاق الثلاث ص ٢٢٩ .
 (٢٠) مستد الامام الشافعى ص ١٠١ ، ١٠٢ .

أمراته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن ينكحها فجاء يستفتي فقال
أبا هريرة وعبد الله بن عباس ، فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى وتزوج
زوجاً غيرك ، فقال إنما كان طلاقاً إياها واحدة ، قال ابن عباس أنك
أرسلت من يدك ما كان لك من فضل .

وقد تأول بعض التابعين الحديث (٢١) على صورة تكرير لفظ الطلاق
بأن يقول الرجل لزوجته : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فإنه
يلزمه واحدة إذا قصد التوكيد ، وثلاث إذا قصد تكرير الإيقاع ، فكان
الناس في عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر على صدقهم وسلامتهم ، لم
يظهر فيهم خب ولا خذاع ، وكانوا يصدقون في إرادة التوكيد ، فلما
رأى عمر في زمانه أموراً ظهرت ، وأحوالاً تغيرت ، وفشاً لإيقاع الثلاث
جملة بلفظ لا يحتمل التأويل ألزمهم الثلاث في صورة التكرير إذ صار
المغالب عليهم قصدها .

وقد ارتضى كثير من العلماء هذا التأويل وذكر النووي (٢٢) أنه أضح
الأجوبة ، قال (٢٣) : «الأصح أن معنى الحديث أنه كان في أول الأمر إذا
قال لها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، ولم ينبو تأكيداً ولا
استثنافاً يصح بوقوع طلاق لقلة إرادتهم الاستثناف بذلك فعمل على
المغالب الذي هو إرادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه ،
وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة ، وغلب منهم إرادة الاستثناف بها
حصلت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالمغالب السابق إلى الفهم منها في
ذلك العصر .

(٢١) الشوكاني : نيل الأوطار ج٢ باب ما جاء في طلاق البتة وجمع
الثلاث ص ٢٢٢ .

- ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٧١ .

(٢٢) راجع مناقشة الصنعاني لهذا الاحتمال : سبل السلام : ج٢
كتاب الطلاق ص ١٠٨١ - ١٠٨٤ .

(٢٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص ٧٠ .

يبين من ذلك أن عمر لا لم يجد في القرآن حكماً لمن طلق ثلاثاً بلفظ واحد نظر في السنة فأنفذ ما بلغه منها •

وقد استقام صنيع عمر مع ما أفتى به علماء الصحابة ، ولو أنهم وجدوا فيه ابطلاً لنص ، أو اهداراً لسنة ، لا سكتوا عن هذه المخالفة ، وما أخذوا من يستفتيهم بما كان يفتى به •

فقد جاء رجل إلى علي فقال (٢٤) : انى طلقت امرأتى عدد المهرج ، قال : تأخذ من المهرج ثلاثاً ، وتدع سائر •

وجاء رجل إلى عثمان بن عفان ، فقال (٢٥) : انى طلقت امرأتى ألفاً فقال له : بانث منك ثلاث ، وأقسم سائرهن بين نسائك •

وجاء رجل إلى ابن مسعود ، فقال (٢٦) : انى طلقت امرأتى ثمانياً ، فقال ابن مسعود : فريد هؤلاء أن تبين منك؟ قال : نعم ، قال ابن مسعود : «يا أيها الناس قد بين الله الطلاق ، فمن طلق كما أمره الله فقد بين ، ومن لبس جعلنا به لبسه ، والله لا تلبسون على أنفسكم ، ثم نحمله عنكم ، نعم هو كما يقولون •

وهذا كله يدل (٢٧) على إجماعهم على صحة وقوع الثلاث بالكلمة الواحدة ، وأخبار (٢٨) هذا الباب في غاية الصحة ، ولم ينكر أحد «الثلاث» مجموعة أصلاً ، وإنما أنكروا الزيادة على الثلاث» •

-
- (٢٤) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٢ ص ٣٩٤ •
- ابن حزم : المحلى ج١٠ ص ١٧٢ •
- ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٧١ •
(٢٥) ابن حزم : المحلى ج١٠ ص ١٧٢ •
- ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٧٢ •
(٢٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٢ ص ٣٩٤ •
(٢٧) راجع الشوكاني : نيل الأوطار ج٢ باب ما جاء في الطلاق الثلاث ص ٢٣٠ •
(٢٨) ابن حزم : المحلى ج٢ ص ١٧٢ •

ومن هذا يتضح أن عمر في اجتهاده في إيقاف سهم المؤلفة قلوبهم وعدم قطع يد السارق في عالم المجاعة ، والزام الذي مطلق ثلاثا بلفظ واحد بما التزم به في مواجهة نصوص قرآنية مخالفة ، لم يقدم المصلحة على النص الواحشي ، ولم يؤثرها عند تعارضها معه .

وانما الأمر في إيقاف سهم المؤلفة قلوبهم لا يخرج عن اجتهاد في تحقيق مناط الحكم الشرعي ، أو مراعاة أن الحكم ينتهي عند انتهاء علته .

فإعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة كان من أجل تالفهم ، انتقاء لشركهم أو تألفا لقلوبهم حين كان المسلمون ضعفاء ، فلما زال هذا السبب ، وانتفتت الحاجة اليه عندما أصبح المسلمون أقوياء ولم يبق لهم حق في الزكاة ، يقول ابن العربي^(٢٩) : «والذي عندي أنه ان قوى الاسلام زالوا ، وان احتيج اليهم أعطوا سهمهم ، كما كان يعطيه رسول الله ﷺ» .

ويقول أبو بكر الجصاص^(٣٠) : «ان المؤلفة قلوبهم كانوا في عهد رسول الله ﷺ في أول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين ، وكثرة عدوهم ، وقد أعز الله الاسلام وأهله ، واستغنى بهم عن تأليف الكفار» .

ويذكر نزول أبي بكر على رأى عمر في التوقف عن اقتطاع الأرض لعينة بن حصن والأقرع بن حابس حين نبهه الى ذلك على متابعتها له في أن^(٣١) سهم المؤلفة قلوبهم كان مقصورا على الحال التي كان عليها أهل الاسلام من قلة العدد وكثرة الكفار .

وإذا كان مناط الحكم شرطا في تحققه ، فالتألف هو الذي جعل لهؤلاء نصيبا في الزكاة ، وإذا زال هذا السبب لم يبق لهم حق فيها .

(٢٩) ابن العربي : أحكام القرآن ج٢ ص ٩٦٦ .

(٣٠) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .

(٣١) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .

وهكذا فان عمر حين أوقف سهم المؤلفة قلوبهم ، فانما أوقفه لزوال أسبابه فقد أصبح الاسلام عزيزا ، وأصبح المسلمون أقوياء ، ولم تعد لديهم حاجة الى أن يتآلفوا قلب أحد لمنفعة ترجى أو شريفة يفتنى .

يقول ابن العربي (٣٣) : « لقد قطع عمر المؤلفة قلوبهم لما رأى من اعزاز الدين » .

ولئن رأينا أن الخلفاء الأربعة كانوا جميعا على رأى عمر فى منح المؤلفة قلوبهم سهمهم فانهم أقاموا حكمهم على ما أقام عمر حكمه عليه .

يقول ابن دامة (٣٤) : « لعلم لم يحتاجوا الى اعطائهم فتركوا ذلك لعدم الحاجة اليه لالسقوطه » .

لم يبطل عمر اذن نص المؤلفة قلوبهم ، ولم يسقط حكمهم ، ولم يفلل مصلحة شرعية ليحقق مصلحة انسانية ، وانما ملاك الأمر (٣٥) هو «انتهاء الحكم لانتهاء الملة» .

ومن هنا يخطئ من يرى (٣٥) «أن عمر حين أسقط سهم المؤلفة قلوبهم انما كان يسعى الى المحافظة على مال الدولة حينما وجد أن اعطاءهم لا يأتى بالفرض المقصود منه» .

أما عن تعطيل حد السرقة فى عام المجاعة ، وفى كل الظروف التى يضطر السارق فيها الى السرقة مكرها لأسباب قوية ، لا يستطيع دفعها ، أو حين توجد شبهة أن يكون للسارق فيما سرق شيء من الحق ، فليس فى ذلك مصادمة لقوله تعالى (٣٦) «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

(٣٢) ابن العربي : أحكام القرآن ج٢ ص ٩٦٦ .

(٣٣) ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٧ .

(٣٤) محب الله بن عبد الشكور : مسلم الثبوت ج٢ ص ٨٤ .

(٣٥) على حسب الله : أصول التشريع الاسلامى ص ٧٢ .

(٣٦) سورة التوبة : آية ٦٠ .

جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم» أو اهدار له ، وانما الأمر مرده الى وجهين :

الأول : أن هذا النص وغيره من المنصوص أتى قررت الحدود قد تخصصت بالسنة قال رسول الله ﷺ (٣٧) : «أدروا الحدود بالشبهات» وفي رواية ثانية «أدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلم مفرجا فخلوا سبيله ، فإن الامام لأن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة» .

وقد رأى عمر أن يسقط حد السرقة في عام المجاعة لوجود شبهة حق للمسارق فيها سرق ، وقد حدث أن سرق (٣٨) رجل من بيت مال المسلمين في الكوفة فعزم عبد الله بن مسعود على قطعه ، وكتب بذلك الى عمر ، فلم يوافقها فيها رأى ورد عليه بقوله : «لا تقطعه فإن له فيه حقا» فأنفذ عبد الله رأيه .

الثاني : أن عمر قد اعتبر الاكراه مسقطا للعقوبة ، واعتبر الجوع والمعش الشحيدين من أنواع الضرورات التي تعد اكراها ، واستند في ذلك الى قول الرسول ﷺ «ليس الرجل أمة على نفسه ان أجته أو وثقته ، أو ضرته» .

وقد أتى (٣٩) النبي ﷺ بسارق سرق طعاما فلم يقطعه ، وبين السفين مراده بقوله : « هو الذي يفسد من نهاره ليس له بقاء الثريد واللحم وما أشبهه ، فليس فيه قطع ، ولكن يعزر» .

واستكرهت (٤٠) امرأة على عهد ﷺ ، فدرأ عنها الحد .

(٣٧) رواه الترمذي وأحمد .

(٣٨) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ١٠ ص ٢١٢ .

(٣٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ١٠ ص ٢٢٢ .

(٤٠) ابن قدامة : المغنى ح ١ ص ١٨٨ .

وقد أخذ ابن عباس بهذا النهج في اعتبار الجوع اكراها تعطل بسببه الحدود ، فقد قضى في عيدين^(٤١) عتوا على خمار امرأة ، وذكرنا أن الذي حملها على ذلك هو الجوع واضطرارها اليه ، ولم يقطعهما ، وغرم سادتهما ثمن الخمار •

واستند في ذلك الى قوله تعالى^(٤٢) : من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ، ولهم عذاب عظيم •

فقد استثنى الله من تكلم بالكفر بلسانه عن اكراه ، ولم يعقد على ذلك قلبه ، فانه خارج عن حكم الآية معذور في الدنيا ، مغفور له في الأخرى •

وقد بين ابن العربي^(٤٣) أن المكره هو الذي حذف له من متعلقات الارادة ما كان تصرفها يجري عليه قبل الاكراه ، وسبب حذفها قول أو فعل ، فالقول هو التهديد ، والفعل هو أخذ المال أو الضرب أو السجن • وسواء كان أحد الوجهين هو المستهدف أو هما معا فعمر في اجتهاده انما كان يصحح رأيه على نصوص دينية •

ومن هنا فمن الخطأ القول بأن عمر قدم المصلحة على النص الشرعي ، وأنه رأى أن هذه السرقة كانت لحفظ الحياة ، وحفظ الحياة مقدم على حفظ المال ، أو أن الحافظ على السرقة أقرى أثرا من القطع ، وأن القطع حينئذ اضرار بالبعد لا يتحقق به مقصود شرعي •

أما عن اعتماد عمر الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات ومخالفته

(٤١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص •

(٤٢) سورة النحل : آية ١٠٦ •

(٤٣) ابن العربي : أحكام القرآن ج ٢ ص ١١٧٧ •

بذلك نصا قرآنيا لا يمكن الدفع بأنه لم يكن عنده ، أو أنه لم يثبت لديه ، وهو قول الله تعالى : «الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان» مراعاة منه للمصلحة ، فالأمر فيه ليس كما يدعيه الذين ذهبوا إلى اعتبار المصلحة مع معارضتها للقرآن .

ولكن الواقف أن عمر حين أنفذ هذا الحكم لم يخالف ما ورد في النص القرآني ، فالآية وان^(٤٤) جاءت لتبين عدد الطلاق إلا أن بعض الرجال لم يطلقوا كما أمرهم الله ولبسوا على أنفسهم لبسا فجعلهم عمر يتحملونه ، وعاقبهم بالضرب تعزيرا وفي هذا ما يدل على غضبه عليهم ، واستنكاره لصنيعهم ، وهو في هذا كله إنما كان^(٤٥) يتأسي برسول الله ﷺ ، فقد غضب حين بلغه خبر من طلق على غير طلاق الشرع ، وتأذى من كانوا حوله لذلك حتى لقد سأل بعضهم قتل من جاء عنه الخبر .

وهكذا يمكننا أن نقول أن عمر لم يبتدع هذا الطلاق ، ولم يقض به من فراغ فقد وجدناه في عصر النبوة ، وهو في اجتهاده لم يتجاوز الزام الناس ما ضيقوا به على أنفسهم ، مع كراهته أن فعله لأنه لم يلتزم الأفضل فيما أمر الله به من الطلاق .

فلا منافاة بعد ذلك إذا رأينا^(٤٦) حين ظفر برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع رأسه بالهرة ، ثم أوقفه عليه .

سئل أنس^(٤٧) بن مالك عن الرجل يطلق البكر ثلاثا قبل أن يدخل بها ؟ قال : كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما ، ويوجهه ضربا .

(٤٤) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ١٨٩ .

(٤٥) راجع قول ابن حزم : «أن طلاق الثلاث مجموعة سنة ، وإن اسم الطلاق يقع عليها : المحلى ج ١ ص ١٧٤ .

(٤٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٩٦ .

— ابن حزم ج ١ ص ١٦٩ ، ص ١٧٢ .

— ابن القيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ ص ٧١ .

(٤٧) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٣٢ .

وقد ذهب ابن القيم الى أن (٤٨) الزام عمر من طلقوا ثلاثا بكلمة واحدة ما ضيقوا به على أنفسهم كان عقوبة أنزلها بهم لأنهم اختاروا الشدة ، ولم يجعلوا لأنفسهم مفرجا ، وقد سوغ ذلك للأمة بعمامة ، ثم قال : ان هذا كان رأيا رآه مصلحة للأمة يكفهم بها عن التسارع الى ايذاء الثلاث ... فهذا نظر أمير المؤمنين رضى الله عنه ، ومن معه من الصحابة ، لا أنه رضى الله عنه غير أحكام الله ، وجعل حلالها حرامها •

ومن ذلك نرى أن ابن القيم فهم صنيع عمر على أنه تأديب لمن لم يقبلوا رخصة الله عز وجل ، والزمهم ما للترهوه من الشدة والاستعجال • وهذا في رأيه موافق لحكمة الله في خلقه قدرا وشرعا ، فان الناس اذا تعدوا حدوده ، ولم يقفوا عندها ، ضيق عليهم ما جعله لمن انتقاه من المخرج •

وهكذا دافع ابن القيم عن عمر ، ورد عنه ما ألصق به من تغيير الأحكام ، وتقديم المصلحة على النص •

وكان من الممكن قبول ما قدمه عقلا ، لو لم يكن في الأمر سابقة على عهد الرسول ﷺ ، واذا كان الرسول قد غضب ممن فعل ذلك فالأمر نفسه هو ما حدث في عهد عمر ، فقد كان يلزم من طلق ثلاثا بلفظ واحد بما شدد به على نفسه ، فضلا عن تعزيره ضربا •

فمناط الحكم لم يكن في اتجاه عمر الى تغيير الفتوى لتغير الزمن ، ولم يكن لأن الصحابة علموا حسن سياسته فوافقوه على ما ألزم به الناس •

وانما مدار الأمر أن (٤٩) من طلق امرأته في طهر لم يطلأها فيه فهو

(٤٨) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ ص ٧٢ •
(٤٩) ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٦١ •

طلاق سنة لازم كيف أوقعه ان شاء طلقته واحدة وان شاء طلقتهن مجموعتين ، وان شاء ثلاثا مجموع .

من اجتهاد عثمان وعلى :

ورث^(٥٠) عثمان بن عفان المجتوعة في مرض الموت برأيه ووافقه الصحابة على ذلك سدا لذريعة الاضرار بالزوجة .

وفي أول الاسلام لم يكن هناك حد معين لشرب الخمر ، فالرسول ﷺ لم يسن فيه شيئا ، وانما كان شاربها يزجر ويمعز .

قال علي بن أبي طالب^(٥١) : ما كنت أدري من أقمت عليه الحد الا شارب الخمر ، فان رسول الله ﷺ لم يسن فيه شيئا انما هو شيء جعناه نحن .

وقد أتى الرسول بربط قد شرب ، فقتل^(٥٢) : اضربوه ، لضربه بعضهم بيده ، وضربه بعضهم بنعله ، وضربه بعضهم بثوبه ، ثم أمرهم أن يكتوه ، وذلك بأن يقولوا له : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه .

فلما كان عهد أبي بكر حد شارب الخمر أربعين ، كما جلد عمر أربعين صدرا من أمارته ، ثم كتب إليه خالد بن الوليد : ان الناس قد انهمكوا في الشراب ، وتحلققوا اللحد والعقوبة ، فأشار علي^(٥٣) عليه أن يجطه كحد القذف ، وهو ثمانون جلده ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى^(٥٤) «والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» .

(٥٠) اعلام الموقعين عن رب العالمين ج١ ص ٢١٠ .

— الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٤ .

(٥١) ابن ماجه : سنن ابن ماجه : كتاب الحدود ج٢ ص ٨٥٨ .

(٥٢) أبو داود : سنن أبي داود ج٢ كتاب الحدود ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٥٣) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٤ .

(٥٤) القذف لغة الرمي ، وشرعا الزنا .

و قد علل على قياسه ، وسبب لحكمه بقوله^(٥٥) : ان شارب الخمر
«اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى» وعلى المفترى
ثمانون جلدة •

أى أن عليا رأى أن السكر يؤدي الى الافتراء ، ولذلك جعل على
السكران حد المفترى ، وهو قياس^(٥٦) للشرب على القذف لأنه مظنة
القذف الثابتة الى أن الشرع قد ينزل مظنة الشيء منزلة ، كما أنزل
النوم منزلة الحدث •

وقد اشتط ابن حزم^(٥٧) في تضعيف هذا الأثر ، وذهب الى أن هذا
يعتبر تشريعا من على ، ويدل على بطلانه بأن عليا جلد الوليد بن عقبة
في الخمر أربعين في أيام عثمان • ولكنه ليس محققا في ذلك اذ الصواب
أن عليا لما خشى أن ينتابح الناس في الخمر أشار على عمر بأن يشدد
العقوبة ، ولما زال هذا الخطر رجع الى الأربعين •

ومن القضايا التي اجتهد فيها على بيع أمهات الأولاد ، فحذف
استشاره عمر في ذلك ، وأجمعا رأيهما على أنها عتيقة ، وقضى عمر بذلك
حياته ، كما قضى به عثمان بعده ، فلما ولي على رأى أنها رقيق •

قال على^(٥٨) «اجتمع رأيي ورأى عمر في أم الولد أن لا تباع ، ورأيت
الآن بيعهن» •

(٥٥) مالك : الموطأ ح ٢ ص ٨٤٢ •

- الحاكم : المستدرک ح ٤ ص ٣٧٥

- أبو داود : سنن أبي داود ح ٤ كتاب الحدود ص ١٦٧ •

- افترى (أى كذب وقذف) •

(٥٧) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ح ٧ ص ١٦٢ - ١٦٨ •

(٥٨) الغزالي : المستصفى ح ٢ ص ٢٤٤ •

- الشافعي : الأم ح ٧ ص ١٦٢ ط. الشعب •

- ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ح ٤ ص ١٨٦ •

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم
- الابانة عن معانى القراءات
مكى بن أبى طالس : أبو محمد مكى بن أبى طالس القيسى
(المتوفى سنة ٤٣٧ هـ)
• مطبعة نهضة مصر وطبعة دمشق ١٩٧٩م .
- ٢ - أبى بن كعب : الرجل والمصحف
د/الشحات زغللول
الطبعة الأولى - دار النجاح للطباعة ١٩٧٥م .
- ٣ - اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر
الدمياطى البنا : أحمد بن محمد البنا (المتوفى ١١١٧هـ - ١٧٠٥م)
الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- ٤ - اللاتقان فى علوم القرآن
السيوطى : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن
سابق الدين السيوطى (المتوفى ٩١١هـ - ١٥٠٥م)
• دار المعرفة بيروت .
- ٥ - الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان
ابن بنبان : علاء الدين على بن بنبان المتوفى ٧٣٩هـ .
الطبعة الاولى ١٩٨٧ دار الكتب العلمية بيروت .
- ٦ - الاحكام فى اصول الاحكام
ابن حزم : أبو محمد ، على ابن أحمد بن حزم الظاهرى (ت ٥٦٠هـ)
منشورات دار الافاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى
• ١٩٨٠م .
- ٧ - الاحكام فى اصول الاحكام
الامدى : أبو الحسن على بن أبى على بن محمد الامدى
ط • مصر ١٩٧٤م - نسخة مصورة - دار الحديث .
- ٨ - أحكام القرآن
ابن العربى : أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى
(المتوفى ٤٦٨ هـ)

٩ - أحكام القرآن

- الشافعى : محمد بن ادریس الشافعى (المتوفى ٢٠٤ هـ) .
دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

١٠ - أحكام القرآن

- الجصاص : أبو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص .
ط . دار احیاء التراث العربى - بيروت ١٤٠٥ هـ .

١١ - احیاء علوم الدین

- الغزالی : أبو حامد ، محمد بن محمد الغزالی ، (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - ١١١١ م) .
ط . الشعب .

١٢ - أخبار القضاة

- وكيع : محمد بن خلف بن حیان .
الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٤٧ م .

١٣ - اختلاف الحديث

- الشافعى : محمد بن ادریس (ت ٢٠٤ هـ) .
طبع على هامش كتاب الام للشافعى - ط . دار الشعب .

١٤ - ارشاد الفحول

- الشوكانى : محمد بن على بن محمد .
نسخة مصورة عن طبعة مصطفى البابى الحلبي (سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م) .

١٥ - اصول التشريع الاسلامى

- على حسب الله - دار المعارف بمصر ط ١٣٩١ هـ وغيرها .

١٦ - اصول الفقه

- محمد الخضرى .
الطبعة الرابعة ١٩٦٢ م .

١٧ - اصول الفقه الاسلامى

- د/محمد سلام منكور
ط . دار الاتحاد العربى ١٩٧٦ م .

- ١٨ - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار
الحازمى : أبو بكر محمد بن موسى الحازمى
نسخة مصورة نشر مكتبة عاطف .
- ١٩ - أعلام الموقعين عن رب العالمين
ابن قيم الجوزية : أبو عبد الله بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية
(ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م) .
ط . بيروت .
- ٢٠ - القضية رسول الله ﷺ
ابن الطلاج : أبو عبد الله محمد بن فرج المالكي المتوفى ٢٩٧هـ .
ط . ثانية ١٩٨٢م .
- ٢١ - أملاء ما من به الرحمن
العكبرى : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى
(ت ٦١٦هـ) .
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية ١٩٧٩م .
- ٢٢ - الانصاف في بيان الاختلاف في الأحكام الفقهية
الدهلوى : أحمد بن عبد الرحيم الفاروقى الدهلوى (ت ١١٧٦هـ) .
ط . المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٨٥ هـ .
- ٢٣ - الانصاف في مسائل الخلاف
ابن الأنبارى : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد .
مطبعة السعادة ١٩٥٥م .
- ٢٤ - الايضاح
القزوينى : جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين القزوينى
(المتوفى ٧٧٩هـ) .
مطبعة الجمالية - الطبعة الثانية .
- ٢٥ - البحار المحيطة
أبو حيان : محمد بن يوسف بن حيان الغرناطى (المتوفى ٧٤٥هـ) .
طبع القاهرة ١٣٢٩هـ .
- ٢٦ - البرهان في علوم القرآن
الزركشى : أبو عبد الله ، بدر الدين ، محمد بن عبد الله بن بهادر
الزركشى (ت ٧٩٤هـ - ١٣٩١م) .
القاهرة - دار احياء الكتب الغريبة ١٩٥٧م .

- ٢٧ - تاويل مختلف الحديث
ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
(ت ٢٧٦هـ - ٨٨٩م)
• طبعة دار الكتاب العربي .
- ٢٨ - تاويل مشكل القرآن
ابن قتيبة : أبو محمد ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
(ت ٢٧٦هـ - ٨٨٩م) .
- ٢٩ - تاريخ القرآن
د . / عبد الصبور شاهين .
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .
- ٣٠ - تحبير التيسير في قراءات الائمة العشرة
ابن الجزري : الحافظ ، أبو الخير ، شمس الدين ، محمد بن محمد
الشهير بابن الجزري (ت ٨٢٣هـ - ١٤٢٩م) .
• طبعة بيروت .
- ٣١ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي
السيوطي . جلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ -
١٥٠٥م) .
• الطبعة الأولى ١٩٥٩م .
- ٣٢ - تفسير القرآن العظيم
ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء ، اسماعيل بن عمر بن كثير
القرشي (ت ٧٧٤هـ - ١٣٧٣م) .
- ٣٣ - التفسير الكبير
الفخر الرازي : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن
ابن علي القرشي الرازي (ت ٦٠٦هـ) .
• المطبعة البهية المصرية .
- ٣٤ - التقييد والايضاح
العراقي : عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى ٦٠٨ هـ) .
• نسخة مصورة ١٤٠٠ هـ .
- ٣٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
ابن عبد البر : أبو عمرو ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
(ت ٤٦٣هـ - ١٠٧١م) .
• الطبعة الثالثة ١٩٨٧م - ١٩٨٨م .

- ٣٦ - التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين
البطلاني : أبو محمد عبد الله بن السيد البطلاني (ت ٥٢١هـ) .
الطبعة الأولى ١٩٧٨م - دار الاعتصام .
- ٣٧ - جامع البيان عن تأويل أي القرآن
الطبري : محمد بن جرير بن يزيد المعروف بالطبري (ت ٣١٠هـ -
٩٦٣م) .
طبعة دار المعارف - وطبعة بولاق .
- ٣٨ - الجامع لأحكام القرآن
القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي
(ت ٦٧١هـ) .
طبعة دار الكتب ١٩٥٤م وطبعة دار الشعب ، ١٩٥٢م
وانظر طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب .
- ٣٩ - جماع العلم
الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤هـ) .
دار السنة المحمدية للطباعة - القاهرة ١٩٨٦ م .
- ٤٠ - جهود المسلمين في توثيق الحديث
د/الشحات زغلول
طبعة دار نشر الثقافة ١٩٨٦م .
- ٤١ - حاشية السندي على سنن النسائي
السندي : أبو الحسن نور الدين عبد الهادي السندي (ت ١١٢٨هـ) .
المطبعة المصرية ١٩٣٠م .
- ٤٢ - الحجة في القراءات السبع
ابن خالوية : الحسين بن أحمد بن خالوية (ت ٣٧٠هـ) .
الطبعة الرابعة ١٩٨١م - مطابع الشروق .
- ٤٣ - الحجة في علل القراءات السبع
الفارس : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م .
- ٤٤ - دفاع عن القراءات المتواترة
ليبيب - سعيد .
ط . دار المعارف ١٩٧٨م .

٤٥ - الرسالة

- الشافعي : محمد بن أدریس (ت ٢٠٤هـ) .
• الطبعة الثانية ١٩٧٩م - مطابع المختار الاسلامی .

٤٦ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام

- ابن تيمية : تقى الدين ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية (ت ٧٢٨هـ - ١٢٢٨م) .
• الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

٤٧ - زاد المعاد فی هدی خير العباد

- ابن قيم الجوزية : أبو عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م) .
• مطبعة الحلبي ١٩٧٠م .

٤٨ - سبل السلام

- الصنعاني : محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) .
• نشر دار الحديث .

٤٩ - سنن أبي داود

- أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى ٢٧٥هـ) .
• نسخة مصورة - نشر دار الفكر - بيروت .

٥٠ - سنن ابن ماجه

- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى ٢٧٥هـ) .
• نسخة مصورة - نشر دار الفكر - بيروت .

٥١ - سنن النسائي

- النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب .
• المطبعة المصرية بالأزهر - الطبعة الأولى (١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠م) .

٥٢ - السنن الكبرى

- البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ) .
• نسخة مصورة - دار الفكر - بيروت .

٥٣ - شرح الميوطي على سنن النسائي

- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن مابق الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ) .
• طبع في ذيل سنن النسائي - المطبعة المصرية - الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م .

٥٤ - شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير
ابن النجار : محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى الحنبلى
المعروف بابن النجار المتوفى ٩٧٢ هـ .
ط . دار الفكر - دمشق .

٥٥ - الششفا
القاضى عيـاص
المطبعة الأزهرية طبعة سنة ١٣٢٧ هـ .

٥٦ - صحيح مسلم بشرح النووي
مسلم : أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابورى (ت ٣٦١ هـ)
نسخة مصورة عن طبعة المطبعة المصرية - نشر مكتبة
زهران ، وانظر الطبعة التى حققها محمد فؤاد عبدالباقى
نسخة مصورة - دار الفكر - بيروت .

٥٧ - علم أصول الفقه
عبد الوهاب خـلاف
الطبعة الثانية .

٥٨ - الفتاوى (مجموعة الرسائل والمسائل : رسائل وفتاوى شيخ الاسلام
فى التفسير والحديث والأصول والعقائد والآداب والأحكام)
ابن تيمية : تقى الدين ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن
تيمية (ت ٧٢٨ هـ - ١٣٢٨ م) .

٥٩ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى
ابن حجر العسقلانى : أبو الفضل ، أحمد بن على بن حجر
العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) .
نسخة مصورة دار الفكر بيروت .

٦٠ - فتح القدير
الشوكانى : محمد بن على بن محمد الشوكانى (المتوفى ١٢٥٠ هـ) .
نسخة مصورة - نشر محفوظ العلى - بيروت .

٦١ - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت
عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى
نسخة مصورة فى خيل المستصطفى للغزالى - دار الفكر -
بيروت .

- ٦٢ - أنواعه في علوم الحديث
التهانوي : ظفر أحمد العثماني التهانوي
طبعة دار القلم - بيروت ١٦٧٢ م .
- ٦٣ - القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد
الشوكاني : محمد بن علي (المتوفى ١٢٥٠ هـ) .
طبعة المطبعة السلفية ١٣٩٩ هـ .
- ٦٤ - الكامل في التاريخ
ابن الأثير : عز الدين ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن
عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (المتوفى ٦٣٠ هـ - ١٢٣٣ م) .
دار صادر للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٦٥ .
- ٦٥ - الكامل في اللغة والأدب
البرد : أبو العباس محمد بن يزيد (المتوفى ٢٨٠ هـ) .
ط . ١٩٥١ م ، ط . ١٩٥٦ م .
- ٦٦ - الكتاب
سيبويه : أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه
الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ .
- ٦٧ - كتاب السبعة في القراءات
ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي
البغدادي (المتوفى ٣٢٤ هـ) .
تحقيق شوقي ضيف . طبعة دار المعارف - مصر .
- ٦٨ - كتاب القراءات الشاذة
ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان بن
خالويه (المتوفى ٣٧٠ هـ) .
الطبعة الأولى ١٩٣٤ م - المطبعة الرحمانية .
وانظر نسخة مصورة - مكتبة المتنبى .
- ٦٩ - كشف اصطلاحات الفنون
التهانوي : المولوي محمد علي بن التهانوي .
طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر
١٩٦٢ م .

٧٠ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاييل في وجوه التاويل

الزَمْخَشَرِي : محمود بن عمر الزَمْخَشَرِي (ت ٥٢٨هـ - ١١٣٣م) .
مطبعة الاستقامة ١٩٤٦م .

٧١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها

مكي بن ابي طالب القيمي (٣٥٥هـ - ٤٣٧هـ) .

نسخة مصورة - نشر مؤسسة الرسالة .

٧٢ - الكفاية في علم الرواية

الخطيب البغدادي : أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي

(ت ٤٦٣هـ - ١٠٧١م) .

طبعة دار الكتاب العربي .

٧٣ - لآباب التاويل في معاني التنزيل والشعر بتفسير الخازن

الخازن : علاء الدين علي بن محمد ابراهيم البغدادي .

المطبعة العامرة ١٩١٩م .

٧٤ - لطائف الاشارات لفنون القراءات

القسطلاني : شهاب الدين احمد بن محمد بن ابي بكر القسطلاني

(ت ٧٥١هـ) .

٧٥ - الملح في اصول الفقه

الشيرازي : أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

(المتوفى ٤٧٦هـ) .

الطبعة الاولى - دار الكتب العلمية ١٩٨٥م .

٧٦ - المحتسب

ابن جنى : أبو الفتح عثمان بن جنى .

مطبعة دار التحرير - القاهرة ١٩٦٩ م .

٧٧ - المحلى

ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) .

نسخة مصورة نشر دار التراث .

٧٨ - المستدرک على الصحيحين

الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله .

طبعة حيدر آباد ١٣٤٢ هـ .

- ٧٩ - المستقصى
الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (المتوفى ٥٠٥ هـ) .
نسخة مصورة - دار الفكر - بيروت .
- ٨٠ - المسند
أحمد بن حنبل : أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل
(ت ٢٤١ هـ - ٨٥٤ م) .
المكتب الاسلامي - بيروت .
- ٨١ - المصاحف
ابن أبي داود : أبو بكر ، عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث
السجستاني (المتوفى ٣١٦ هـ) .
المطبعة الرحمانية ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٨٢ - المصنف
عبد الرزاق : أبو بكر عبد الرزاق بن همام
الطبعة الاولى ١٩٧٢ م .
- ٨٣ - معرفة علوم الحديث
الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله
الطبعة الثانية ١٩٧٧ م - المكتب التجاري .
- ٨٤ - المقسني
ابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن محمد بن قدامة (ت ٦٣٠ هـ) .
المطبعة اليوسفية .
- ٨٥ - مفاتيح الغيب
الرازي : محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر .
طبعة دار الفكر ١٤٠١ هـ وطبعة المطبعة الحسينية المصرية .
- ٨٦ - المقتضب
المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى ٢٨٥ هـ) .
طبع مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر .
- ٨٧ - المقسمة
ابن خلدون : ولي الدين ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون
(ت ٨٠٨ هـ - ١٤٠٦ م) .
مطبعة مصطفى محمد .

- ٨٨ - مقدمة في علوم الحديث
ابن الصلاح : تقى الدين عثمان بن عبد الرحمن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)
طبعة دار الكتب ١٩٧٤م .
- ٨٩ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين
ابن الجزرى : محمد بن محمد بن الجزرى
طبع بالقاهرة بتحقيق د/عبد الحى الغرماوى - دار
المطبوعات ١٩٧٧م .
- ٩٠ - الموافقات في اصول الاحكام
الشاطبى : ابراهيم بن موسى اللخمي المالكي (ت ٧٩٠هـ - ١٣٨٨م)
مطبعة المدني - والمطبعة الرحمانية .
- ٩١ - موسوعة فقه عبد الله بن مسعود
قلعجي : محمد رواس
مطبعة المدني ١٩٨٤م .
- ٩٢ - موسوعة فقه عمر بن الخطاب
قلعجي : محمد رواس
الطبعة الاولى ١٩٨١م .
- ٩٣ - الموطن
مالك بن انس
طبع دار لحياء الكتب العربية ١٩٥١م .
- ٩٤ - النشر في القراءات العشر
ابن الجزرى : الحافظ ، ابو الخير ، شمس الدين ، محمد بن محمد
الدمشقى (المتوفى ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) .
نسخة مصورة - دار الفكر .
- ٩٥ - النص والاجتهاد
عبد الحسين شرف الدين الموسوى
مطابع النعمان بالعراق ١٩٦٤م .
- ٩٦ - نظم المتناثر في الحديث المتواتر
الكتانى : ابو عبد الله محمد بن جعفر الكتانى
مطبعة التقدم ١٩٨٣م .

٩٧ - نيل الأوطار

- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى ١٢٢٥هـ).
طبعة أولى ١٣٥٧هـ - المطبعة العثمانية المصرية
وانظر نسخة مصورة - نشر دار الحديث ،

الفهرس

صفحة	مقدمة
٥ - ١	تمهيد
١	أسباب ظهور علم أصول الفقه
٢ - ١	موضوع علم أصول الفقه
٣	القرآن هو الأصل في أدلة الأحكام
٣	السنة مخبرة عن حكم الله
٣	الاجماع ومستنده من القرآن والسنة
٣	الاجتهاد ، والآيات الموجبة اليه

الباب الأول

القرآن (٧ - ٥٠)

٥٠ - ٧	الفصل الأول : النبوت والدلالة
٩	القرآن أصل التشريع وهو دستور الاسلام
١٠	القرآن قطعى النبوت من حيث وروده ونقله
١٠	الفاظ القرآنية من حيث الوضوح وعدم الوضوح
	اقسام الفاظ واضحة الدلالة :
١٦ - ١١	أولاً : المحكم
١١	المحكم عند الأصوليين

مناقشة الغزالي ، والشاطبي والشوكاني في نظرتهم

	١١	الى المحكم
	١٢	المحكم لا يقبل النسخ ...
١٤ -	١٢	شواهد على أن المحكم لا يقبل النسخ ...
	١٥	من المحكم ما جاء في بيان أركان الاسلام ...
	١٥	ومنه كل ما تضمن أموراً لا تختلف بتغير الأحوال ...
	١٦	آراء العلماء بشأن قبول المحكم التأويل ...
٢٢ -	١٧	ثانياً : المفسر ...
	١٧	دلالاته ...
١٩ -	١٧	اقسامه ...
٢٢ -	١٩	السنة مفسرة للقرآن ...
٢٩ -	٢٣	ثالثاً : النص ...
٢٩ -	٢٣	النص أحد الوجوه التي وردت عليها الأحكام ...
	٢٣	القرائن التي تحدد المراد من النص ...
٢٥ -	٢٣	القرائن اللفظية المتصلة ...
	٢٥	القرائن اللفظية المنفصلة ...
	٢٥	القرائن المعنوية ...
٢٨ -	٢٥	الألفاظ الخاصة ودلالاتها المحددة في النص ...
	٢٨	الأحكام المستفادة من النص لا مجال للرأى فيها ...
	٢٨	صرف النص عن ظاهره باطل ...
	٢٩	قبول النص التأويل عند وجود دليل شرعى ...
٣٢ -	٣٠	رابعاً : الظاهر ...
	٣٠	دلالاته ...
٣١ -	٣٠	العمل بالظاهر ما لم يقدح مانع ...
	٣٢	الدخول عن الظاهر عند وجود دليل ...

الألفاظ ذات الدلالات غير الواضحة

أولاً : الخفى ... ٣٢ - ٣٣

المترادفه ... ٣٢

الخفاء فى الأسماء لا يحول دون تطبيق الأحكام

لتوفر العلة فيها ... ٣٣

ثانياً : المشكل ... ٣٣

الخفاء فى المشكل يرجع الى ألفظ نفسه ... ٣٣

الأمور التى تعين على الوقوف على المعنى عند

الاشكال ... ٣٣ - ٣٦

شواهد من المشكل وآراء العلماء فيها ... ٣٧ - ٤٣

ثالثاً : المجمال ... ٤٤

المقصود بمجمال القرآن ... ٤٣

السنة وبيانها للجمل ... ٤٣

بعض اقسام المجمال ... ٤٤

رابعاً : المتشابه ...

موقف ابن قتيبة من المتشابه ... ٤٤

رأى الغزالى فى المتشابه ... ٤٥

المتشابه عند الفرق الاسلامية ... ٤٦

أضرب المتشابه عند الشاطبى ... ٤٧ - ٤٩

أصره عند السيوطى ... ٥٠

القراءات (ص ٥١ - ص ٨٤)

القرآن والقراءات ... ٥٢

اقسام القراءات

القراءات الصحيحة :

ضوابطها ... ٥٣ - ٥٤

٥٧ -	٥٤	بيان المقصود بهذه الضوابط
٥٩ -	٥٨	اشتراط التواتر في القراءات
٦٠	القراءات السبع متواترة
٦٠	مناقشة الزركشي في زعمه أن القراءات السبع متواترة عن لائمة السبع ، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر
٦١	موقف ابن الحاجب من القراءات السبع
٦١	ابن الجزري والقراءات السبع
٦٢	القراءات الصحيحة لا تفاضل بينها
٦٢	مناقشة الطبري في موقفه من بعض القراءات المتواترة
٦٣	القراءة سنة متبعة
٦٤	الرد على الزمخشري في زعمه أن القراءة اختيارية
٦٦ -	٦٥	القراءات بين القراء وعلماء اللغة
٧٤ -	٦٧	الخلاف في القراءات وأثره في استنباط الأحكام

القراءات الشاذة

٧٤	ضوابطها
٧٤	الحكم على القراءة بالشذوذ لعدم التواتر
٧٦ -	٧٥	الحكم على روايات الاحاد بالشذوذ
٧٧	الاعتداد بمخالفة رسم المصحف في الحكم على القراءة بالشذوذ
٧٧	الموقف من القراءات الشاذة
٨٠ -	٧٨	رجوع بعض العلماء الى القراءات الشاذة عند استنباط الأحكام
٨٠	القراءات الشاذة المنسوبة لعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب لا يعتد بها
٨٢ -	٨٠	الخطأ في الاعتماد على القراءات الشاذة عند اصدار الفتاوى والأحكام
٨٤ -	٨٣	تأثير القراءات الشاذة في الاختلاف بين الفقهاء

اقسام السنة من حيث قطعيتها وظنيتها :

نصوص قطاعية الورود وتشمل:

١١٧	أولا : السنة المتواترة
١٢٠ - ١١٨	التواتر اللفظي
١٢١	التواتر المعنوي
١٢١	ثانياً : السنة المشهورة

نصوص ظنية الورود :

١٢٢ سنة الاحاد
١٢٢	نصوص قطعية الدلالة : السنة التي لا تحتمل تاويلا
١٢٢	نصوص ظنية الدلالة : السنة التي تحتمل تاويلا
١٢٣ - ١٢٤	السنة بكل اقسامها واجبة الاتباع
١٢٥ - ١٢٩	العمل بخبر الواحد في فترة الوحى
١٣٠ - ١٣٣	ضوابط الصحابة على اخبار الاحاد

الباب الثالث

الاجماع (١٣٥ - ١٥٦)

١٤٠ - ١٣٧	الاجتماع عند غلباء الأصول
١٤١ - ١٤٠	موقف الظاهرية من الاجتماع

اقسام الاجتماع :

اجتماع صريح ۱۴۲
اجتماع سبکدلی ۱۴۲

حجية الاجماع :

أولاً : حجتيه من حيث النقل ١٤٢
ثانياً : حجتيه من حيث الدلالة ١٤٢
قول الظاهرية ان اجماع الصحابة وحده هو الحجة ١٤٢

- ١٤٢ ... قول الخوارج والشيعة أن الاجماع ليس حجة ...
 ١٤٣ ... الرد على رأى الخوارج والشيعة فى الاجماع ...
 ١٤٧ - ١٤٣ ... التدليل على أن الاجماع حجة ...

الاجماع فى عصر الصحابة

- ١٤٨ ... عمل أبى بكر بالاجماع ...
 ١٤٨ ... استناد عمر فى كثير مما قضى فيه الى الاجماع ...
 ١٥٠ ... افتاء عبد الله بن مسعود بما أجمع المسلمون عليه ...

حجية الاجماع السكوتى

- ١٥٢ - ١٥١ ... القائلون بأنه حجة قطعية ...
 ١٥٢ ... القائلون بعدم حجيته ...
 ١٥٣ - ١٥٢ ... الرد على القائلين بعدم حجية الاجماع ...
 ١٥٤ ... ضرورة استناد الاجماع الى نص ...
 ١٥٦ - ١٥٥ ... جواز استناد الاجماع الى دليل ظنى ...

الباب الرابع

الاجتهاد (١٥٧ - ٢٣٢)

- ٢٠٠ - ١٦١ ... الفصل الأول : الاجتهاد فى عهد الرسول ...
 ١٦٢ - ١٦١ ... مجالات الاجتهاد عند الظاهرية ...
 ١٦٣ - ١٦٢ ... أوجه الاجتهاد ...
 ١٦٣ ... القول بالرأى فى الاسلام ...
 الشواهد التى يتمسك بظاهرها الذين يمنعون القول
 بالرأى ...
 ١٦٥ - ١٦٣ ... الأدلة على أعمال الرأى والاجتهاد فيما لم يكن قطعى
 الحلالة وفيما لم يرد فيه نص ...
 ١٦٩ - ١٦٥ ... الرد على الذين يمنعون القول بالرأى فى الأحكام
 ١٧٠ ...
 ١٧٧ - ١٧١ ... اجتهاد الرسول ...

امتلاك الرسول كل الأدوات التي تعين على الرأي

الصائب ١٧١

اجتهاد الرسول في شئون الدين :

اجتهاده في أمور الشرع مرده الى الوحي ١٧٢

القرآن صحح اجتهاد الرسول في مسائل الدين ١٧٢ - ١٧٧

الرسول والاجتهاد في شئون الحياة ١٧٨

افعال الرسول المدنية يجرى عليها الصواب والخطأ ١٧٨

عدم دخول هذه الافعال في باب الشرعيات ١٧٩

الرسول ﷺ لم يتعصب لرأيه ١٨٠

نزوله على رأى الصحابة يوم بدر ١٨٠

تصويبه رأى الصحابة في غزوة الخندق، والرجوع عن

اعطاء ثلث ثمار المدينة لرئيسي غطفان لينصرفا

بقومهم ١٨١

اجتهادات الرسول في غزوة خيبر ١٨١ - ١٨٢

اجتهاده في النهى عن تلقيح نخل المدينة ١٨٣

اقرار الرسول بانه قد يرى الرأى في أمور الدنيا بخلافه

فلا يجب اتباعه ١٨٣

الرسول يجوز عليه في أمور الحكم مايجوز على الناس

الرسول في قضايا كان يتحرى القرائن ، ويوجهها

الى الصواب من الرأى ١٨٤

اجتهاد الرسول في تحرى الصحة في الحكم قد يقصر

به عن العدل لأسباب لا شأن له بها ١٨٥

اعتماد الرسول على القياس في جانب من اجتهاده ١٨٦

اجتهاد الصحابة في حياة النبى ١٨٧

امتلاك الصحابة الأدوات التي أعانتهم على الاجتهاد

في حياة النبى ﷺ ١٨٧

١٨٧ اقرار الرسول اجتهد المجتهدين حين اصابتهم الحق:
اقراره اجتهد عمرو بن العاص في التيمم من الجنابة
عند خوف الهلاك من البرد .

اقراره اجتهد صنيح كل من الصحابين عند تيممهما
وصلاتهما عند انعدام الماء ثم اعادة أحدهما الوضوء
والصلاة عند وجوده وعدم اعادة الآخر ... ١٨٩ ...

اقراره اجتهد بعض المسلمين في صلاتهم العصر وهم
في الطريق الى بنى قريظة بينما أخبرها بعضهم
فصلوها ليلا ... ١٨٩ ...
اقراره حكم سعد بن معاذ في بنى قريظة بعد الانتصار
عليهم ... ١٩٠ ...

تخطئة الرسول ﷺ بعض الصحابة فيما اجتهدوا فيه :

١٩٠ ... تخطئة أبا بكر في تفسير الرؤيا ...

١٩١ ... تخطئة عمر فيما قاله في مهاجرى الحبشة ...

١٩٢ ... تخطئة عمر في فتواه ان القبلة تفطر الصائم ...

تخطئة عمار بن ياسر في تمعكه في التراب من الجنابة

١٩٢ ... وبيان كيفية الوضوء له ...

تخطئة أسيد بن خضير فيما ذهب اليه من بطلان جهاد

١٩٣ ... عامر بن الأكوع ...

انكاره فتوى أبى السنابل في أن المتوفى عنها زوجها

١٩٣ ... عليها أن تعتد الى آخر الاجلين ...

١٩٤ ... أمره بلالا بفسخ بيعته صاعين من تمر بصاع من تمر

انكاره اشتراط الولاء عندما باع بعض الصحابة بريرة

١٩٤ ... واشتراطوا الولاء لهم ...

١٩٥ ... مناقشة بعض المسائل في حديث بريرة ...

٢٠٦ ... الرسول ﷺ لم يكن يؤثم المخطيء او يكفره ...

شواهد على ذلك ... ٢٠٦ - ٢٠٧

اجتهاد الصحابة في القضاء في عهد النبي

توجيه الرسول ﷺ بعض الصحابة الى الأرجاء	
البعيدة ليقضوا بين الناس	١٩٨
توجيههم الى الاجتهاد في القضاء	١٩٩
تصويب الرسول الأحكام التي وافقت الشرع وتخطئته	
ما خالفه منها	٢٠٠
الفصل الثاني : الاجتهاد في عهد الخلفاء	٢٠١
الاتجاه الى الاجتهاد فيما لا نص فيه	٢٠٣
توجيهات عمر في الاتجاه الى الاجتهاد	٢٠٤ - ٢٠٥

وقائع من الاجتهاد :

أولا في عهد أبي بكر :

اجتهاده في الكلاله	٢٠٦
اجتهاده في تقسيم مال الفداء	٢٠٧
اجتهاده في الفرائض	٢٠٧
ثانيا : في عهد عمر :	

تحريم بيع أمهات الأولاد	٢٠٧ - ٢٠٨
جعله العبد على النصف من الحر	٢٠٨
الحاقه حد الخمر بحد القذف	٢٠٩
مفاضلته بين الناس في العطاء	٢٠٩
عدم تغليظه في دية الخطأ	٢١٠
وقوع كثير من الخلاف في المسائل التي اجتهد فيها عمر	٢١١
أهم الآراء التي وردت عنه في مسألة الجدة	٢١١

اجتهاد عمر بين مراعاة المصلحة والالتزام بالنص

ايقاف سهم المؤلفة قلوبهم	٢١٤ - ٢١٥
عدم قطع يد السارق في عام المجاعة	٢١٦

اعتماد الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات ... ٢١٦ - ٢٢٤
 عمر لم يقدم المصلحة على النص ... ٢٢٥
 الأمر في إيقاف سهم المؤلفة قلوبتهم مرجعه إلى الانتهاء
 الحكم لانتهاء العلة ... ٢٢٦

تعطيل عمر حد المروة مرده إلى وجهين :

- ١ - أن النصوص التي قررت الحد قد تخصصت
 بالسنة فقد قال الرسول ﷺ ادراوا الحدود
 بالشبهات ... ٢٢٧
 وقد رأى عمر أن هناك شبهة حق للمسارق يوم
 المجاعة فيما سرق ... ٢٢٧
- ٢ - أن عمر قد اعتبر الإكراه مسقطا للعقوبة وعد
 الجوع إكراها وهو في ذلك يلتزم بالسنة ... ٢٢٧
 الرد على القائلين بأن عمر في توقفه عن قطع
 يد المسارق رأى أن هذه المروة كانت لحفظ
 الحياة ، وحفظ الحياة مقدم على حفظ المال ٢٢٨

اعتماد عمر الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات

- أجراؤه على من لبسوا على أنفسهم وتحميلهم عاقبة
 لبسهم وضريرهم تعزيرا ... ٢٢٩
 تصحيح صنيعه في الطلاق والسنة ... ٢٢٩
 دفاع ابن القيم عن صنيع عمر في الطلاق ... ٢٣٠
 قبول هذا الدفاع عقلا لو لم يكن الأمر سابقة في عهد
 النبي ... ٢٣٠
 اتباع عمر السنة فيما أخذ به من شددوا على أنفسهم
 في الطلاق ... ٢٣٠

- ٢٣١ ... اجتهد عثمان في توريث الميتة في مرض الموت ...
- ٢٣٢ ... اجتهد على في وضع حد لشارب الخمر ...
- اجتهاده في بيع إماء الأولاد ومخالفته في ذلك رأى
- ٢٣٣ ... أبي بكر وعمر ...

الهيئة العامة للنشر
٤٨ شارع حمودة رأس العين - الكويت
تليفون ٨ ٢٢٥

